

٢١٦

ش . ك

شرح النسخة في الفرائض لابن كمال باشا، احمد
ابن سليمان . ٥٩٤٠ . كتب في القرن الثاني
عشر الهجري تقديرا .

٥٨٧٣

٦٥ ق ٢٥٠ م ٢٠٤٠ م
نسخة حسنة، ناقصة من الآخر، خلفها نسخ

الاعلام : ١٣٠ : بروكلمان : ٣٧٩ : الذيل
: ٦٥١ :

الفرائض، الفقه الاسلامي و اصوله
أ . المؤلف ب . النسخ

Copyright © King Saud University

٥٧١٧٥٨
١٤١٦/١٩١٧

٢٢

٥٧٧٤



Copyright © King Saud University

المصطفى بن الحاج حسن
 بنوب
 ٢
 حام

البرهان
 ٥٦٧٢



مكتبة جامعة الملك سعود قسم الخطوط

الأرقام:	٥٨٧٤
العنوان:	شرح مناجاة عارف بالله
المؤلف:	أبو بكر بن محمد بن عثمان بن كنانة
تاريخ النسخ:	السنه ١٠٠٠
اسم الناشر:	---
عدد الأوراق:	١٠٠
ملاحظات:	---

كتاب شرح السراجيه
في امراض الاذن بحال باسنا
رحمه الله تعالى

وَعَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ أَنَّهُ قَالَ

لا تحقرن امراءاً حراً يكون له ام من الروم او عجماء سوداء
 قربت مقربة ليت بمنحية وربها اغت للفل عجماء
 وانما امهات الناس اوعيت مستودعات وللشباب آباء

٥
لكن في القرن

(وهو بعض الحكم في النفس)

محکمہ تعلیم

عقود

لعل صوره بمائنه
وانت ماوراء النور
نحيما

اددعت في هذا الكتاب

الحمد لله

٤٠

وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ
نَبِيُّكَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَحِبِّهِ سَلَامٌ

وَأَنَّى الْفَقْرُ إِلَيْهِمَا

می اختر است

١٢٧٨
في القعدة

12/12/20

منی اولی

عقود



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نتقى

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمهور على ان الرسول اخفى النبي
وبدل عليه ظاهر قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى ونفى الحديث وهو عليه
سئل عن الانبياء فقال مائة الف واربعه وعشرون الفا قيل فكم الرسول منهم قال ثلثا
عشر مائة غيرا وذهب صاحب الكشف الى ان الرسول الذي يوصى اليه كتابا مخصوصا
به رتبة عليه بان اكثر الرسل ان يكونوا اصحاب كتاب مستعمل ومنهم قال الرسول نبى
مع كتاب فانقلب عليه النقص فان انبياء بني اسرائيل معهم كتاب وهو التوراة
فلا بد من زيادتها فيكون صاحب دعوة سواد كانت الى شريعة جديدة
كوسى وعيسى عليهم السلام او الى شريعة غيره مستعملة كان في الدعوة كدورهم
او مضى الى غيره كما روي عنهم واذا كان المقام مقام بيان الاحكام وتبليغ الامور
والنواهي حقا ان يذكر بوصف الوسالة فلذلك قال المصنف **قال رسول الله تعالى**
اطلتم نبييا انشا نطقوا الغرايض وعلوها الناس فانه نصف العلم الغرايض
جمع فريضة وهي اسم ما يفرض على المكلف وقد سمي بها مقدرة وقيل لانصبا الموارث
فرايض لانها مقدرة لاصحابها ثم قيل للعلم بحسب بل الميراث علم الغرايض والعالم به
فرض وقوله هم افوضكم زيدا اي اعلمكم بهذا النوع وتايدت الصير في علموها وفي
فانها كما في السنة العوام هو الظاهر والتذكير كما في الفردوس على اعتبار حكم
المضاف وانما سماه نصف العلم اما توسعا للكلام واستكثار للبعض كما في سطر
عمرها او اعتبارا لخالتي الحيوة والمهمات كذا قال الامام المطهر في المغرقة له
اما توسعا الى ارادته منسوب الدلالة عن معناه الاصل الى المبالغة في الكثرة
وذلك يتبين من بعض المقلوب منزلة النصف استغناء بالمشاهدة وترغيبا للتحصيل
واما كما اشار اليه صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى وفي فضلكم على العالمين
بقوله

بقوله علي الجع الغفر من الناس ويثبت صاحب الكشف على الوجه الذي قرناه وقوله
لانصبا الموارث ظاهر في رتبة ما قيل لوقال ما قدر من السهام في الميراث صرحا
لكان اولي لانه لو قدر ضمننا كسهم الاب في قوله تعالى فلانم الثلث لا يسمى فريضة فان قلت
لما كانت الغرايض جمعا فادرج قولهم فواضي قلت للجمع لا ينسب اليه الا اذا لم يكن له
واحد اصلا كالاعرابي او لا يكون واحد من لغظ كالكافي او يكون علما كالاعرابي
او جارا مجرا كالانصارى والغرايض الثالث من قبيل على تقدير النقل الا
صطلاحها هو الظاهر من كلام المطهرى والمنصوص عليه في الصحاح ومن قبيل
الرابع على تقدير عدم وما قيل ولا يبعد ان يجعل لفظ الغرايض في الاصطلاح
جاريا مجريا لعلام بعبء عن سنن الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب **قال علماء**
بعد ما اخبر عن فضل هذا العلم بالنقل الصحيح عن صادق اظهر شرف كتابه هذا
باسناد ما فيه الى باب العلم واصحاب الفقه وفيه اخرج لنفسه من الدين ومنها
وتبني على انه في مقام النقل والرواية لافي مقام النقد والدراسة وليس له فيه الاحسن
الجمع ولفظ الترتيب بافصح العبارة عن الموارد وادخل التركيب **تعلق** اشار بصيغة
النقل الى حدوث تعلق المحقق لمال الميت بعد ما صار مال الميت وفائدة
يجوز ذلك المحقق عما هو متعلق بمال الهي وبقا الى زمان صيرورته مال الميت كما لو كان
المتعلق بالمؤمن وفوته وانما جرد ما عنه لان البحث عنه ليس من وظيفة هذا
العلم لعدم اختصاصه بمال الميت بخلاف قضاء الدين فان له اختصاصا صابا على ما
ستتقف عليه **مقال الميت** عدل عن عبارة المال واصاب اذا لا اختصاصا لتعلق
تلك الحقوق بالتركة فانها يتعلق بالدية الواجبة بعد موته وهي من جملة امواله
دون تركته اذ لم يتركها حيث حصل له بعد موته **حقوق** الحق هو الثابت الذي
لا يسوغ انكاره ومنه حققت كلمة ربك اي ثبتت كذا في الكشف وكون

لعل صفة عدل
عن عبارة اخبر
بمعنى ان الميت
اخره الى الميت
لفظ المال دون
لفظ التركة

تلك الحقوق **الرابعة مرتبة** ظاهر من التفصيل الآتي فلا حاجة الى التفسير بها ولا
الى التصرح بتربتها بل نقول لادرجه لكونه ترتيبا لان الظاهر من ثبوت كل حق
في مرتبة معينة له ويلزمه ان لا يصح قبض العزم مال الميت المستوفى في الدنيا
قبل التجديد والتكفين منه مع انه صحيح فانه صرح في موضعهم بان لو قبض لا يسترد
منه شي للمكفن **هي التجديد** وهو اتخاذ جهاز الميت من حين موته الى دفنه ليدخل
فيه التكفين واغافره بقوله **والتكفين** لكان قوله **يكفن الميت** فلا لا الهين من
بدونه وهو للرجل ثلثة اثواب وللمرأة خمسة وتفصيل تلك الثياب موضعه باب
من كتاب الصلوة **ان لم يتضرر الغنم** لعدم وفاء مال الميت بقضاء الدين
بعد التكفين يكفن السنة **وان تضرر فلكفن الكفاية** اي وان تضرر الغنم
يكفن السنة يكفن الكفاية **الكفاية** هي التجديد بتدبير الحاج وهو للرجل ثيابان
جديدتان كما امر عيسى بن مريم وللراة ثلثة اثواب كذلك وانما قدم كفن الكفاية والتجديد
بقدر الحاجة على قضاء الدين لانها حق الخاصة ومستوعورة وقبر سيرة حق العامة
ولذلك جبر في بيت المال في احوال وحق العامة احق ان يقدم على حق الخاصة
عند التعارض **بل اسراف** لم يقل بل لتبذير مع ما فيه من حسن الازدواج بقربنة
لان التبذير تجوز في الكمية في موقع الحق فهو جليل عواقع الحقوق والاسراف تجاوز
في الكمية فهو جليل عتادير الحقوق وذكره صاحب الكشش في سورة الاسراف من شرح
الكشش والمناسب للمقام هو المعنى الثاني دون الاول يكفن عن الفرق المذكورة
بشدة يده فاما في التكفير على الاول بقوله ان الجذون كانوا اخوان المشيا طين
دون الله في حيث قال في الانكار عليه الله لا يحب المسرفين ويصحح ان مقابل
التقير الاسراف دون التبذير قوله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا
وكان بين ذلك توازنا **ولا تقير** لانه محرم امر بتقسين الاكفان بقوله محرم

حسنوا

حسنوا الكفان الموتى فانهم يتوارثون فيما بينهم ويتفاضلون فحسب اكفانهم
وسطق الاموال وجوب وكان الشيخ حميد الدين البخاري الضريس يقول نافلا عن
المشايخ الاسراف ان يكون ثياب في حالة الحيوة من الكف يابس فيكفنه بعد موته
من الكفان او الا بوبهم والتقير على عكس هذا في كفن الكفاية واما في كفن
السنة فيعتبر الاسراف والتقير بالقياس الى كفن المثل واختلف المتقدمون
من مشايخنا في كفن المثل قال بعضهم معتبر بتيام التي يلبسها في الجمع و
الاغيار وفي المرأة معتبر بلباسها التي يلبسها لزيارة ابويها وموتها وقول نصير
كان الحسن البصري يقول معتبر بتيام التي يلبسها في جميع اوقانه وهو
اختيار الفقهاء ابو جعفر رحمه الله مزاراي الذي ذكر في نوعي الكفن من
الترتيب والتفصيل عند القدرة والاختيار واما عند العجز والاضطرار
فيكفن باني مش وجد ومكفن الصلوة وانما لم يتعرض المصنف لهذا النوع من
الكفن لعدم ثقله غرض الفرائض لا واعلم انه ليس الموارد من قولهم بالاسراف ولا
تقير بيان كونها منهيين في التجديد والتكفين لانه ليس من وظائف الفرائض
كما ان بيان من عليه ذلك اذا لم يكن للميت مال ليس منها بل الموارد بيان شرط
لتقديم ما تقدم منها على الدين وهذا مما خفي على عامة الفاضلين في هذا المقام
والتمتع لمن خصنا به بينهم عز به الانعام ومزية التوفيق في استحقاق خبايا المرام
من روايا الكلام **وقضاء الدين** لما كان الحق الموحى عن دقة يقضي ولا يرد
الى بعارة القضاء اشارة الى ان وقت اداء الدين حال سلامة الذمة فمن اخذ الى
خرابها فقد ضيع مشقة الاداء وبهذا الاعتبار ظهر اختصاص هذا الحق ايضا بماله
الميت والدين في عرف اهل الشرع وجوب مال في الذمة بدلا عنه شيء اخر
فالخراج دين لانه بدل من منافع الحفظ بخلاف الزكوة لان الواجب فيها تملك

مال من غير ان يكون بدلا عنه شيء آخر كذا قال صاحب النماذج في كتاب الكفالة فلا وجه
لما قيل انما اي ديون المطالبة من جهة العباد لا ديون الزكاة ودين الكفارة والديون
وغيرها من الحقوق الراجحة لله تعالى ولو سلم انما هي ديون لكن ما يقضى لا يكون الا
الدين الثابت والحقوق المذكورة تستقطب بالموت عندنا خلافا للشافعية فلا يصح
تعلقها للعضاء في عبارة القضاة الاشارة معنية عن بيان التخصيص لما كانت
الدين متوقفا بحسب انقسام الدين الصحيح ودين الموصي وانقسام الثاني الى ما في حكم الول
والي ما ليس في حكمه ان بصيغة الجمع تنبيه على ان الحكم المذكور لا يختص ببعض تلك الالوان
بل يعم كلها وانما قدم قصا الديون على تنفيذ الوصايا بالنسبة التي راجعها على رضى الله عنه
قال انكم تفرون الوصية مقدمة على الدين وقد شهدت النبي عليه السلام قدم الدين على
الوصية والثلثة في تقديمها عليه نظمي ان الاله مسوقة لبيان ان كلا منهما منفردا سحنا
او منضمما الى الآخر مقدم على الميراث وكان مظنة الاشتباه تقدمها فكان هو احوج
الى البيان تقدم في الذكر صرفا للعناية الى بيان ما لا يخفى في البيان ان اشد هذا استدلالا
تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيشق اخراجها على الورثة فمما نت لذلك مظنة
للتفريق بينهما بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى اداءه فقدم ذكرها هنا على ادايتها
لعدم ظهري ما ذكرتم وجه الشبه بالميراث في بعض الوصايا كالوصية للرجل فانه لا يخذ
ما يوجب فيها مجانا واما التنبية على الوصية مثل الدين في وجوب الاداء فان ارادة
السوق مستقلة في افادة بلا حاجة الى معاونة التقديم واعلم ان حليمة الفرائضي
موالحت عن وجوب تقديم قضا ديون العباد من مال الميت الباقي عن التجهيز
على تنفيذ الوصايا من تنصيب بين الورثة واما البحث عن كيفية قضاها من تقديم دين
الصحة حقيقة وهو ما وجب قبل مرض الموت وثبت ذلك بالبينة او بالاقرار في زمان
قبل اوجبه وهو ما وجب في مرض الموت ولكن ثبت وجوب مشاهدة القاضي او الشهود
سج

قال ان الوصية لا تكون الا بغير
قصد
مادة القابلة

سيرة على دين الموصي وهو ما كان ثابتا بقرائه في مرض الموت لا ان في اقراره
2 نوع صنف لا خلاف ما نص في عليه والمبسوط والمحيط بل ما ذكر في المداية
من ان الاقرار لا يعتبر دليلا اذا كان فيه ابطال حق الغير وفي اقرار الموصي
وذلك لان حق غيره الصحيح يتعلق بهذا المال استيفا ولمنع منه المهرج
والحجابه الا بقدر الثلث وليس من وظائفه بل هو من مسائل كتاب الاقرار
ولذلك سكت عن المصم **وتنفيد وصايا** الوصية ايضا متنوعة الى وصية بالواجب
والوصية بالتبرعات والثابتة منقسم الى الوصية المطلقة والوصية المقيدة
فلذلك الى ههنا ايضا بصيغة الجمع تنبيه على تحول الحكم المذكور للاقسام
كلها فان الدين الذي يجزى حق من حقوق الله تعالى يستقطب بالموت بحيث تنفذ
من مخرج الوصايا اذا وصى بالميت وعند الشافعية يجزى قضاؤه مما يقضى منه
سائر الديون او وصى بالميت او لم يوصى ما سواه لا يستقطب عنه بالموت و
هذا الفذر من البيان وظيفة الفرائضي وما ورد ذلك من بيان كيفية تنفيذ
كل نوع منها وتقدم بعضها على بعض فليس من وظائفه وانما هو من مسائل
كتاب الوصايا عن موضع بيان ما ذكرناه من **ثالث الباقي منها** اي
من الحقيقي المذكورين سابقا **او من احدى** ان لم يوجد احد الحقيقي
لان الثلث المذكور حقة عاروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله تعالى تقدر
عليكم بثلاث اموالكم في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم وانما لا تستند من ثلث
الكل عند وجود احد الحقيقي اذ ج بعضه مصروف الى ذلك الحق ضرورة لحكم
السرع والمصروف الى امر اخر ويرى في حكم العدم **او من ثلث الكل ان لم يوجد**
واحد منهما كما اذا مات غريبا او حرا او كان عينا مديون **هذا** اي
تنفيذه من الثلث على احد الوجوه المذكورة لانه الكل اذا وجد وارثا في

اي عن تنفيذ من الكل فان الزايد على الثلث حق الوارث فلا يجوز التصرف فيه
 عند عدم رضائه **والا فمن الكل** اي وان لم يوجد وارث او وجد ولم يأت بغيره
 من الكل ينفذ الوصايا من الكل لعدم المانع ومن قال ثم ينفذ وصاياه من ثلث
 ما بقي بعد الدين فقد اجمل في مقام التفصيل وامل ما حقه ان يذكر ذلك انه قد دل
 على مفهومه وبرهانه في الروايات اتفاقا على انه لا ينفذ من جميع المال ولا صحة لهذا المفهوم
 الا مبيد بالبعد الذي اشار اليه المحقق وعلى انه لا ينفذ من جميع ما بقي وفي صحة ايضا
 لا بد من قيود في كلام المحقق اشارة اليه ايضا وعلى انه لا ينفذ من ثلث جميع المال
 ولا يوقى صحة ايضا من اعتبار قيد اشارة المحقق اليه ايضا واعلم ان معنى تنفيذ
 الوصايا من الثلث استنادا لما بقي بها من على حصة العتمة بين الورثة لا اقرارا بالانقضاء
 عن المال الباقي وتسلمه للموصي له ولا خلاف في تسليم الاسلام خوارق في تقديم
 تنفيذ الوصية المطلقة على المعنى المذكور للتنفيذ على التقسيم اما خلافه في تقديمها
 عليها على تقدير ان يكون المواريث من التنفيذ الاقرار والتسليم ثم ان مقابله الوصية
 المطلقة الوصية المقيدة وهي ان يوصي بثلث مال بعينه بان يوصي مثلا بثلث دراهم
 او ما دنا نيره او بثلث الدين او بثلث الغنم صرح بذلك في كتاب العين والدين
 من المحيط لا الوصية المعينة والفوق واضح وان خفي على بعض الناظرين في
 هذا المقام **والعتمة** اي بين الورثة لهذا الحق المذكورة يوجبها تقدم
 منها ان وجد الا فيبدا به كما هو مقتضى حق التقدم والتأخير بينهما **ان تقدم**
الوارث والا اي وان لم يتعدد **فالكل** اي كل ما حقه ان يتقسم **له** اي لذلك الشخص
 الذي يخص به الوارثة هذا مفهوم من مساق الكلام وان لم يكن مذكورا
ان كان غير الزوجين لما استقفا انهما لا يستوعبان حق الوارثة **بالكتاب**
 اي القرآن العزيز **والسنة** اي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان
 لفظ

لفظ السنة ينظمها بخلاف الحديث فانه مخصوص بالاول **واجماع الامم** اي واتفاق
 المجتهدين من ائمة محمد بن عبد الله في عصره على حكم شرعي اراد العتمة بكل من هذه الثلث تنقذا
 كان او مجمعا لا بالجموع البتة لان حكم الواو الشرعي في الحكم لا المعية ولم يذكر القياس لالا
 الجارية في المواريث المتدبر والاستناع للقياس فيه لعدم الحاجة الى التفسير في
 بيان ورائه بعض الورثة كالعتمة بل لان القياس على ما ذكر في موضع مظهر لا
 مثبت والكلام فيما يستدل به العتمة بثبوتها لاظهر او من صرف الاجماع عن المصطلح
 المتبادر الى الغنى الى ما يتناول احتماد مجتهدي ليشمل الكلام من اختلاف في ورائته كزوي
 الارحام وفروعهم فقد نقض في الصرف المذكور وسعي سعي في مشكورات لان في الطلاق
 عبار في الكتاب والسنة عتق عتق فانها يعان ما فيه مسامحة للاجتهاد وما لا مسامحة
 له فيه وما اختلف في ورائته ثابت بالعتمة الاول منهما وقد عرفت ان القياس يجوز
 عما نحن فيه ومن لم يفرق بين القياس والاجتهاد لم يفرق بين القياس وبينها بالعموم و
 الخصوص على ما تبين في موضع فقد ضبط خطا عتقوا **ففيها حيب** تفصيل للعتمة
 المذكورة ببيان الترتيب بين اجناس الورثة **باصحاب الفرائض وهم**
الذين لهم سهام مقدمة في الكتاب فقد عيهم على العتمة ضروري لان العتمة
 من اخذ ما بقية الفرائض لقوله عدم الحقوق الفرائض باهلها في ابنة الفرائض
 فلا بد من ذكر ذلك ولا يعلق تقدمها على اصحاب الفرائض والا لا يكون عتمة ومن
 وهم ان ذلك لما في تقديم العتمة من حرمان اصحاب الفرائض فقد دهم لما عرفت
 انه لا مكان لتقدمه واجاب الحيدان فوج الوقوع والتوجيه بان يقال انه اراد
 تقدم تلك الطائفة بحجة عن الحكم المذكور لا الجدي لان حكم الاستيعاب انما يثبت
 للعتمة عند انقضاء عن اصحاب الفرائض لا مطلقا حتى يتحقق عند اجتماع
 معهم ايضا فيلزم المحذور المذكور وقوله في الكتاب متعلق بقوله مؤذرة لا بقوله

في وجه ان الوارث من غير

يثبت المقدر لان المختص بالكتاب هو الظرفية لتقدير تلك السهام واما ثبوتها لاصحابها فلا
اختصاص لربوا حرم الادلة المذكورة ثم يبدل **بالعصبية وهو من ياحد** اي من شأنه
ذلك فلا ينتقض مما اذا تعدد العصبية **ما بقية** وهذه العبارة اشارة الى انها تحرم
عند استيعاب اصحاب الغرائض جميع المال ولا يعال المسئلة لاجلها **الغرائض**
اي جنسها ولا بد من الحمل على الجنس لان العصبية تد ياخذ ما ابتاعه فوهي واحدا لابتاع
المذكور حكم الغزو وانما اسند الى الجنس استنساخا لمقصود الغزو عن جنس الاعتبار فكان
يقول من ياحد ما ابتاعه اي فوهي كان فلا يعقل على ربحي رحم ياخذ ما ابتاعه فوهي احد
الزوجين لانه لا ياخذ ما ابتاعه فوهي اخذ وقد عرفت فيما سبق ان ما ذكره عبارة الحديث
وبنه اطلاق من جهة العدول من المفرد الى الجمع ولا يرد التنبية على ان الحكم المذكور
انما يثبت للجنس المذكور في ضمن الافراد لانه حيث هو موافق له حكم الفرد لا
يعينه لاحكم الطبيعة وفيه فائدة اخرى وهي الاشارة الى تنوعها على ما تنف عليه
في موضعها وجوز حيث اسند جزاها الى الغرائض هو حال امانها وفائدة التنبية
على سميته الغرائض لذلك الابقاء فانها لو لم تكن سها ما مئدة لما بقي منها شيء
وعند الاقرار اي انفراد من الجنس المذكور لانه جنس الغور لانه لان الافراد من ذوي
الارحام ليس بشرط في الاحراز الا في ذكره وانما اطلق اعني واعلى ان تمام المرام
بدلالة سياق الكلام **مخوذا الكل** اي كلما يعنى وهذا القيد وان كان صادقا
على صاحب الغرض الى غير العصبية لكن القيد الاول لا يصح عليه لان ما
من جنس الغرائض لا ياتي من ذلك الجنس فان المتبادر من الباقي من جنس ان لا يكون
سوء افواذه فلا حاجة الى تقييد الاحراز للاحرار عنه بقوله لجهة واحدة بل لا وجه
للاحراز من جهة واحدة لا يوجد في العصبية بغيره والعصبية مع غيره ولا يساعده
العلم

للقام **ويقدم** عطف على يبداء المقدر في قوله ثم بالعصبية **العصبية** التي تصيف
الجمع باسمها وتصيف الافراد في قسمها الا في ذكره تنبها على تنوع هذا القسم من
العصبية الى انواع واستمرال الحكم المذكور بينها بخلاف القسم الاخر **من جهة**
النسب على العصبية من جهة النسب وانما يقدم لتوفا فان سببها القرابة
الحقيقية بخلاف السببية فان سببها القرابة الحكيمة **وهو مولي العتاق** معروفا
كان او مقرا له وانما لم يقل وهو المعنى مع انه احضر واظهر لعدم شموله من
عتق عليه قرينة بالارث اذ لا يوجد الاعتاق ولكن يوجد ولا العتاق
عليه مولي العتاق دون المعنى وقد اوضح عن هذا صاحب الهداية بقوله سبب
الولا العتق دون الاعتاق فاما قال في تفسير مولي العتاق اي المعنى فقد
افصح عن قلة بضاعته في هذه الصناعة **يقدم المعروف على المفضل** اعلم ان المولى
رابع ما يجوز الاقرار له وبشرط في صحة ان لا يكون للمولى عتاق معروفا ولا
يكون ملكا بشرعا **ثم بعصبية** اي ثم يبداء عند عدم عصبية الميت بعصبية مولي
العتاق وهي ليست من جنس عصبية الميت بل على ذلك قولهم في كتاب النكاح
مولى العتاقه آخر العصبية ولا لا عطف في قوله هذا على قوله بالعصبية **الذكر**
لا بد من هذا القيد اذ لا يرث النساء بالولا الا من معتقن على ما سياتي بيانه
ثم الورث يعني عند عدم ما تقدم ذكره من العصبية يورث الباقي من اصحاب
الغرائض **على ذرية الغرض من النسبية** انما قيد بالنسبية احترام اعمه ذوي
الغرض من النسبية اذ لا حظ لهم من الورث لا يتطاع فوايتهم باخذهم بصيهم
والهذه اشار ابن المعري في قوله في لست منك ولست مني اذا ما طار من
مال الميت اذا عند عمر وعلى رضى الله عنهما وعند عثمان رضى الله عنه يورث على
الزوجين ايضا **على نسب حقيق** اي يعطى لصاحب النسب ثلث ما يقسم

بالرد ولصاحب الربع ربعه وهكذا وانما لم يقل على قدر حقوقهم لان المتبادر
منه المساواة بين المعطى والا والمعطى ثانيا وليس كذلك فان ما يعطى ثانيا اقل مما
يعطى اولا وهذا مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما وبه اخذ اصحابنا ومذهب
زيد بن ثابت انما يجعل الفاضل لبيت المال ولا يرد على ذوي السهام ولم اخذ
مالك والشافعي **ثم زوي الارحام** يعني ان درجاتهم بعد درجة تيفق موت **الردم**
مقامه بالشروط المذكورة فيه وهو تقدم ما تقدم ذكره من العصبية عند عدم من
يستحق الورد فلا يمنعهم من الارث وجود من لا يستحق من اصحاب الفرائض كما لا يمنع
الورد في اخذ من باقي من احد الزوجين عنده والكل عند عدمها وانما اخذ الورد
لقوة قرابة اصحاب الورد وقربهم من الميت وكان القياس ان يؤخر العصبية
السببية ايضا عن الورد الا ان ثبت تقدمها عليه بالنسبة **وهو اي زوالهم قريب**
ليس بنسبهم ولا عصبية سواء كان قرابته من جهة الام او من جهة الاب او من
جهتيهما وفي اللغة هو قريب من جهة الام وعند مالك والشافعي لا ميراث له
ثم مولي الموالاة يعني ان درجاته بعد درجة زوي الارحام فيكون مقامهم بالشروط
المذكورة فيهم عند عدمهم وياخذ حكمهم المذكور **وهو من قال لا خرافة مولاي ترتبي**
اذا مت وتعلق عني اذا اجنبت وقال لا خرافة قبلت هذا العقد يصح عندنا ان صادف
شرايط وهي ان يكون حرا ولا يكون من العرب ولا من موالهم وان لا يكون له عند العقد
نسبي وانما يندناه بالنسب لانه اذا كان له الزوج او الزوج يصح العقد ويعطى نصيبه
او نصيبهما والباقي للمولي وان لا يكون ممن عتق عنه بيت المال او مولي الموالاة اخر
واما كونه مجهول النسب فليس بشرط وكذا ان يسم في يده او في يد غيره ويوثق القابل
ان مات ولم يدع وارثا نسبيا ويعتق عنه جنابته من غير عكس الا اذا شرط ذلك من
الجانبين وتحقق الشرايط فيهما وله ان يرجع ما لم يعتق عنه مولاة وكذا في البهائم

وعند

وعند مالك والشافعي والشافعي لا وزاعي والشعبي لا صحة لهذا العقد ومذهبهم مذاهب
زيد بن ثابت ومذهبنا مذهب علي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر
والحسن وابراهيم المحمدي رضي الله عنه وانما اخذ عن ذوي الارحام لانه اجنبي **ثم عصبية**
عصبية مولي الموالاة على الترتيب المذكور في عصبية مولي العتاقة تقدم على المقر
بالنسب على العير صرة بذلك في المحيط **ثم المقر بالنسب على العير** انما قال علي
العير تقسيمنا لمعين الحمل على ما انصحه عنه صاحب الهداية حيث قال ومن امر بنسب
من غير الرادين والولد محال لا يولد الا من رحم امه لا يقبل اقاربه والنسب لانه فيه حمل النسب على العير فان
كان له وارث معروف قريب او بعيد فهو اولي بالميراث من المقر لانه لما لم يثبت
منه لا يراحم الوارث المعروف وان لم يكن له وارث استحق المقر لميراثه لان له ولدا لا يرد
في مال نفسه عند عدم الوارث الا يوجب ان له ان يوصي بجميعه فيستحق جميع المال وان لم
يثبت نسبه منه طائفة من حمل النسب على العير واعلم ان الاقرار بالنسب المتضمن لحمل
على العير على خوين احدهما ما يكون بحيث يثبت به النسب من ذلك العير كما قررنا زيد
بان يكونا ابنة فانه يتضمن حمل نسب بكر علي اي زيد ويثبت ذلك النسب في حق ثبوت
نسبه من زيد والاخر ما يكون بحيث لا يثبت به النسب من ذلك العير كما قررنا زيد بان يكون
اخوة فانه يتضمن حمل نسب بكر علي اي زيد ولا يثبت ذلك النسب وهذا اما وفق فيه المصنف
حيث يثبت باقراره نسبه من ذلك العير لا احرازه عن الحق الاول ولما في هذا
الاعتبار من الدقة ذهب على الفاضل في هذا المقام حتى ذهب بعضهم الى ان اليند
المذكور للاحتراز عما اذا صدق ذلك العير المقر في اقراره ولم يدركه فيكون ثبوت
النسب باقرار ذلك العير المفروض في صورة التقديرات لا باقراره وكلام المصنف في
النسب الثابت باقراره **اذا مات المقر على اقراره** لا بد من هذا الشرط لانه اذا اراد
المقر اقراره بغيره فلا يثبت عليه شيء اصلا او حصة على ما دل عليه قوله ان يثبت

لم يذكر في نسخة الروي وما يفتقر

مقام موالي الموالاة بالشرط المعين فيما تقدم عندهم من فيا خذ ما بقي من احد
 الزوجين عند وجوبه والكل عند عدمهما فمن شرط عدم الوارث الموقوف
 مطلقا ما يصب فيه ايضا خلاف للشايع في اما الموصي له بما زاد على الثلث
 فانه ان يذكر فيما تقدم كما ذكره المصنف في لان يذكر ههنا كما فعله في قال ثم الموصي
 لجميع المال اذ لا انتظام له مع ما تقدم في طريقة التراضي المستندة في عبادة
 ثم لا وجه لان يراد ترجيح عن جميع ما تقدم فلا دلالة لارادة التراضي في بعض
 لخصه ثم ان في عبارة وضور على ما ثبت عليه **وما لا يستحق** **ار** وما لا
 ميت لا يستحق له الا بالارث ولا بالوصية ولا بغيرهما من اسباب الاستحقاق
يوضع في بيت المال لا على طريق الارث على ان مال ضايع على ما اشار اليه
 باشتراط عدم المستحق ولذلك قال يوضع في بيت المال ولم يقل ثم بيت
 المال لان المتبادر من ان يكون ذلك بطريق الارث كما هو الظاهر مما تقدم
 فيما بينهم من قولهم من مات ولا وارث له فوارثه جماعة المسلمين وانما قلت
 ان ليس بطريق الارث لانه ليس بين الزكوة والارث في الحقيقة من ذلك
 المال ولا يسمى بينهما في الوارث لانه مستحق بالاولاد الام فانه يسمى بينهما
 فيها ولا ان الذي اذ لم يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا يورث للمسلم
 من الكافر لان الاموال الموضوعة فيه لا توضع كلها من جهة واحدة بخلاف
 ان يوضع مال المسلم ومال الكافر في جهة اخرى بل لانه يعطى من ذلك المال
 لمن ولد بعد موت صاحبه ولا يقتل بصيب من كان موجودا عند موت من يوضع
 ماله في بيت المال ثم مات الوارث ولو كان الوصية فيه بطريق الارث
 لما كان الامر كذلك والشايع في بيت المال عند الانتظام على الورث على
 ذور الارحام على ما مر في بيان الكلام **فصل في موانع الورث** المانع عن

الارث

الارث في عرفهم ما ينوت به اهلية الارث دون اهلية ليس في الموانع ولذلك لم
 يعدوا المعية في الموت منها وعلى هذا مدار الفرق بين المحرم والمحبوب
 حرمان فان من وجد فيه ما ينوت به اهلية الارث محرم ومن وجد فيه
 ما ينوت به الارث دون اهلية محبب بحسب حرمان على ما ستقف على تفصيله
 في موضعنا واذ اوقفت على هذا افقدت ان من زعم ان استبعاد التارخ ايضا
 من الموانع ثم اعتذر عن عدم ذكره المصنف ههنا بانه يذكر في اخر الكتاب مفصلا
 فقد رتبنا على كيد الخطا في كل من المتأخرين ما في زعمه ان منها فقد ظهر مما مرناه
 اننا اذا ما في اعتداله فلا نمانع من تنصير على عدم ذكره في فصل الموانع بل زاد عليه اخراج
 منها حيث حصرها في الاربع فلا يجدي ما ذكره نفعا في رفع المذكور على تقدير كونه
 محذورا اعلم ان المانع عن الارث على نحو ما نصح في المورد ثبوت وهو البنية فان الانبياء
 عليهم السلام لا يورثون قال عليه السلام كن معاشرا الانبياء لا نورث وما نصح في الارث
 علي ما ستقف عليه ان شاء الله تعالى **الوقت** هو عبارة عن ضعف حكمي ما خرد من رفق الثوب
 اذا ضعف والارام حالة العمل اثرها في عجزه عن دفع تلك العجز عن نفسه والاجلها بفتح
 عليه **والا** اي كمالا **كان** كما في الفقه والمكاتب فان الرفق فيه كامل انما المنتهان في ملكه
 غير حق على اهل هذه الصناعة **او انفسا** كما في المدبر واما الولد وذا الرق ينال في اهلية
 الارث لانها باهلية المالك رتبة اذ الورثة تخلو المالك والرق في المالك رتبة وان لم يناف
 المالك رتبة يد احماء المكاتب هذا الوجه شامل للصورة كلها واما ما قيل ان جميع ما في يده
 من المال طولا فلورثته من ان ياتي بوضع المالك بيده فيكون تقريبا للاجنبي بلا سبب
 ومو بط اجاعا فلا يمتنع في المكاتب فان ما في يده ليس للمولى وللهذا يصرم اذا اظلم
 ومعتق البعض عبد عنده فلا يرث ولا يحجب احد عن الارث وخر سريون عندهما

على المدبر رها الولد والرق
 فداية الكفاية بالمكاتب
 دون المدبر واما الولد والرق
 فلا استثناء بينهما بخلاف المولى

فيوث ويجوز ومن الخلاف على ان الاعتكاف ينجز برعته ولا يتنجس عند ما **والقتل** هو
 فعل جلد الجاني فيوث في الزمان الروح بجري العادة والتسبيح ليس بفعل في الحي لان ما يوثق
 به فعل وغيره لكنه تعدى اثر فعل اليه فاما التسبيح ليس بفعل حقيقة كذا في فرائض المحيط
الذي يتعلق به حكم القصاص حكم الوجوب وقايدة العذر والعلم يظهر في تشييع
 وانما لم يقل الذي يوجب القصاص لان في تناوله ما يتعلق به الوجوب ثم سقط
 كقتل الاصل لزم عمدا نزع خناه اذ المتبادر منه ان يتقرر وجوب القصاص
 الثابت **ادالكفاة** حكمها اعم من الوجوب والاستحباب ولا بد من هذا التقييد
 لان من ضرب بطن حامل فالقتل جنينا سببا محرم من ميراثه ان كان من ورثته
 ولا يتعلق به حكم القصاص ولا حكم الكفارة وجوبا وانما يتعلق به حكمها
 على ما ذكره صاحب المهداية واعلم ان القتل على اوجه عدة وشبه عمد وحظا وما اجرى
 مجرى وموجب الاول القود وموجب الباقي المال وجب الكفارة في غير الاول
 هذا اذا كان القاتل عاقلا بالغ ولا يكون القتل تحت ارباب ويل فاذ افقد احد
 هذه الشروط لا يتعلق بالقتل وجوب القصاص ولا الكفارة فلا يكون سببا
 للحمان عن الارث فان قلت ليس موجبا لطلاق قوله عزم القاتل لا يرث
 الحرمان في الصورة المذكورة كلها كما هو من مذهب المشافعية قلت بل الا ان اصابها
 سلكو طريق تخصيص النص بالمعنى المستنبط منه وقالوا الحرمان من
 الارث جزا القتل المحظور فقتل الضيف والمجنون والذي يحق ليس محظور
 وما هو بواو ويل بلحق بالذي يحق عند الشيعة ومحمد في هذه الصور
 عن النص المذكور واما ما يقع بالتسبيح فليس بفعل حقيقة على ما عرفت
 فلا ينظم اطلاق النص حتى يحتاج الى اقراره ثم ان رتبة المقتول خطأ على ما نهيت
 عليه في سابق كسائر امواله يتعلق بهما الحق في الاربع المذكورة وقال ما ذكر
 لا يرث

هذا اذا كان القاتل عاقلا بالغ ولا يكون القتل تحت ارباب ويل فاذ افقد احد هذه الشروط لا يتعلق بالقتل وجوب القصاص ولا الكفارة فلا يكون سببا للحمان عن الارث فان قلت ليس موجبا لطلاق قوله عزم القاتل لا يرث الحرمان في الصورة المذكورة كلها كما هو من مذهب المشافعية قلت بل الا ان اصابها سلكو طريق تخصيص النص بالمعنى المستنبط منه وقالوا الحرمان من الارث جزا القتل المحظور فقتل الضيف والمجنون والذي يحق ليس محظور وما هو بواو ويل بلحق بالذي يحق عند الشيعة ومحمد في هذه الصور عن النص المذكور واما ما يقع بالتسبيح فليس بفعل حقيقة على ما عرفت فلا ينظم اطلاق النص حتى يحتاج الى اقراره ثم ان رتبة المقتول خطأ على ما نهيت عليه في سابق كسائر امواله يتعلق بهما الحق في الاربع المذكورة وقال ما ذكر لا يرث

لا يرث احد الزوجين من دين الآخر لا انتطاع الزوجية بالموت والدينه افاضل بعده ولما
 انه محرم من ميراث امراه اسيم الضحايا من عند زوجها قال الراسي كان قتل ام
 حطا اما نول الزوجية تنقطع بالموت فتقول استحقاق الميراث باعتبار زوجية ثالثة
 الى وقت الموت لا باعتبار زوجية قديمة في الحال بل تقول انه باعتبار زوجية حكيمة
 لا تزول الا بعد احداثها فلو لم يمت ما مال الا في وقته الاشارة الى هذا ايضا
 وكذا ايست عندنا حق الزوج والزوجة في القصاص قال في المحيط ان الورثة تستحق الدين
 والقصاص مثل ما يستحق ما على الراسي الله تعالى يدخل في ذلك الزوج والزوج لا سيما
 وجبا بدلا عن النفس والوارث يقوم مقام المورث في استحقاق كل ما كان له من
 الاملاك والمنفوق الا ان الولاية يجب حقا للميت ابتداء حق يقضى منه ما ديون وينفذ
 وصاياه ثم تثبت الورثة بطريق الخلاف والورثة عنه والقصاص من يجب للورثة ابتداء
 لا بطريق الخلاف والورثة وبهذا يظهر ما في قول ما قال لا شك ان القصاص من حق
 الميت وما في الاستدلال بقوله عزم من ترك ما لا او حقا للورثة فان حق القصاص لا كان
 بثبوته بعد موته لم يكن مما تركه وقال ابن ابي ليلى لا حق للزوجين في القصاص لان
 استحقاقهما العقد والقصاص لا يستحق بالعقد الا ترى ان حق الموصي لا يثبت فيه
 ونحن نقول استحقاق الارث بالزوجية كما استحقاقه بالتولية الا ان بيان استحقاقها
 لا يتوقف على القبول كما استحقاق سائر الاماير بخلاف الوصية فان حق الموصي لا يتوقف
 على القبول وبهذا يتبين ان استحقاقهما ليس بالعقد كذا ذكره الشيخ في شرح كتاب
 الدييات **واختلاف ملتين** لم يقل واختلاف دينين لان ذلك غير مانع زاجعهما مله
 واحدة كاليهودي والنصراني ولم يقل واختلافهما مله لان المسلم يرث من المرتد مع
 اختلافهما مله اذ لا مله للمرتد كما في طائفة اختلاف ملتين لا اختلافهما مله والفرق
 دقيق لا خلاف في ان الكافر لا يرث من المسلم وفي العكس خلاف في علي وزيد

بقوله لا انتطاع
 باقر فبهم

وعامة الصحابة رضي الله عنهم لا يرث المسلم من الكافر ايضا وبه اخذ علماءنا والمشافعي وهذا
استحسنه القيس ان لا يرث المسلم من الكافر وهو قول جابر بن عبد الله ومعه بن علي
سفيان واحمد بن حنبل بن كعب بن ابي شريك والحنفية ومحمد بن علي
بن الحسين رحمهم الله وجه القياس ان يورث على الولاية والمسلم من اهل الولاية
على الكافر حتى يقبل شهادته عليه بخلاف الكافر فان لم يكن من اهل الولاية على المسلم
فلا يرث منه وايضا يرث للمسلم من الميراث وموكلان فيعني به غيره من الكفار
واما قوله عدم الاسلام يعلو ولا يعلو فلا يعلو وجه القياس بل هو وجه اخر لا
القول على وفق القياس وهذا طعن من له في الأصول ووجه الاستحسان
قوله عدم لا يورث اهل الملة من لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وهذا ايضا بخلاف ما تمسكه المخالف فانهم يجعلون في نفس الاسلام بان يثبت
الاسلام اذا ثبت على وجه ولا يثبت على اخر كما في المولود بين المسلم وكافر فانه يحكم
بالاسلام ويحكم العلوة بحسب الحجج من جهة المصنف والعاقبة فانها للمسلمين والاصل
حمل المحمل على النص عند التعارض واما الميراث فالارث للمسلم من يستند الى حال
اسلامه فيورث المسلم من الكافر واما انه لا يرث كسب ردة نسبا في وجه
هذه هذه واما عند ما على ما ذكر في تراجم المحيط فانه بعض احكام الاسلام قائم
في حق الميراث لا يملك ما له ولا يستحق منه ما دام في دار الاسلام ولا يوظف عليه
الجزء ولا يجوز نصره في الحرب والفتن برهان ان يبقى على حكم الاسلام في حق الارث
عنه والعقوبة عليه صالحه لاستحقاق الارث فعملت فيه ثم ان الجواب المذكور الى حينه
في الميراث واما جوابه في الميراث فلهما فاحتاج الى الفرق وهو على ما ذكر
في المحيط ان املاكهما باقية يستقره غير موقوفة لانها ليست في يدها
الورثتها فاما كسب الميراث في المسلمين لان تصرفه موقوفة فلا يملك اكتساب
الورثة

والله اعلم
الاجتهاد لا بالقياس
وقد عرفت ان الاول اعم
من الثاني

الورثة فلا يتعل الى الورثة ومنه هنا ظهر ان ما قيل ان الارث للمسلم من يستند
الى حال اسلامه ولهذا يرث عنه كسب اسلامه لا كسب ردة ليس بذلك
ازم وجه عدم الفرق بين الميراث والميراث بقى الاشكال في الميراث من انما
كافرة فقد خلخت قوله عدم لا يرث المسلم الكافر وحده ان المراد كافر لم يلق
على ما استدل به في اول الحديث والميراث لامة له ثم اهل الكفر يتوارثون
فيما بينهم وان اختلفت حكمهم اذا كانوا من اهل دار واحدة لان الكفر ملة
واحدة وهكذا ذكره المزني في مختصره الشافعي وروي بعض اصحابه عنهم انهم لا
يتوارثون الا عند اتفاق الاعتقاد وهكذا ذكره ابو القاسم عنه ما ذكره وقال
ابن ابي ليلى البهمودي والنضاري يتوارثون فيما بينهم ولا يرثهما المجوس ولا
يرثان المجوس شيئا واستدل بانهما قد اتفقا على التوحيد والافراد بنوة موسي
ونزول التوراة فمما على ملة واحدة بخلاف المجوس فانهم ينكرون التوحيد
المهمين يردان وهو من ولا يقرون بنوة بن ولا يكاتب من ولا ينفقون
ان الكفار في حق المسلمين واهل ملة واحدة وان اختلفت حكمهم فيما بينهم
وكانوا في هذا كاهل الا هو ومن المسلمين وفي قوله عدم لا يرث الارث اهل
ملتقى شراشارة الى هذا حيث نشر الملتقى بقوله لا يرث المسلم من الكافر
ولا الكافر من المسلم وفي تنصيصه على الوصف العام في موضع التنصيص بيان انهم في حكم
التوريت اهل ملة واحدة كذا في شرح الخريص **واختلاف الدارين حكما**
كالمتان والذمي والمستأمنين في دارين مختلفين لم يزل واختلاف
الدارين حقيقة او حكما لان اختلفا فمما حقيقتهم لا يمنع الارث ما لم يوجد
اختلافهما حكما واختلاف حكمهما عنهما وان لم يوجد اختلافهما حقيقة
فالمانع عنه من جهة الارث انما هو اختلاف الحكم في الدارين حكما ولا دخل

لاختلافهما حقيقة اما الاول فقد صرح به في باب المختار من سيرة المحيطة حيث
قال مات مستاد من ودار الاسلام عن مال دورته في دار الحرب فلا يملكها المسلمون
لان من اهل الحرب حكماء وورثته من اهل الحرب فلم يوجد بتاين الدارين حكما وتباين
الدارين حقيقة لاحكام لا يمنع التوريث كما لو مات المسلم في دار الاسلام ولم يرثه
مسلمون ودار الحرب الى هذا كلامه واما الثاني فلانه المستامة والذمي لا يرث احداهما من الآخر
فانما في دار واحدة حقيقة وهي دار الاسلام لكن في دارين مختلفتين حكما لان المستامة
من اهل دار الحرب حكما لا يرثها من اهل دار الاسلام لانها لا يمكن من استدامة الاقامة
في دارنا بخلاف الذمي وكذا المختار من دارين مختلفتين وتفصيل المقام ان الاختلاف
الدارين اقتضاها الاول الاختلاف حقيقة وحكما كالحي في دار الحرب مع الذمي في
دارنا والثاني الاختلاف حكما فقط والمختار الذي على شرف العود مع الذمي في
دارنا والمختار من الحربين من دارنا مختلفين في دار الاسلام والمختار المسلم مع
الحربي في دار الحرب والثالث الاختلاف حقيقة فقط كالمختار في دارنا مع الحربي
في دارهم وسما من دار واحدة فالذي يمنع الارث عندنا هو العتمة ان الاولان دون الثالث
فالمانع هو الاختلاف حكما سواء كان مع الاختلاف حقيقة او لم يكن وعندنا المشافعي على
عكس ذلك فبين الذمي والمستامة توارث والتورث في العتمة الثالث عذره فاذا تقرر
هذا فنقول باختلاف الدارين حقيقة وحكما ان اراد الاختلاف الحقيقة منفردا
عن الاختلاف الحكمي او ما يعمهما هو الظاهر فلا ينطبق قوله على واحد من
الذي سبقين واذا اراد به الاختلاف الحقيقة متبعا باختلاف الحكمي فبغيره مع بعده عن العتمة
جعل اصل السبب شرطا وما لا دلالة فيه اصلا اصلا وما اثبت في المثال الثاني اختلاف
الدارين حق الكفار فيما بينهم احتاج الى بيان ما به الاختلاف في حقيقة فقال **والداران**
مختلفان في قطاع العصمة فيما بينهما اي بين اهل الدارين وذلك بان يستعمل كل

الان
الا
وقد
عنه

منهما قتال الآخر ويقتله اذا ظفر به وفيه اشارة الى انه اذا كان بين الملكين عهد
وتناصر لا يكون الداران مختلفين **الاختلاف المنع** اي العسكرة وانما قد هما
لاصالتهما فان ملكا ملكا يبتغي عليهما **واختلاف الملك** كان يكون مسئلا احد الملكين
في الرمد ولم ينفع والآخر في التركة ولم ينفع اخرى وانما يدل والداران ما يختلف
بما خلاص المنفعة والملك لا تقطاع العصمة فيما بينهما **والعقيل** بعلية خاصة
توجد المعلول بدونهما فيخرج بخلاف العقيل بعلية عامة توجد بدون المعلول
فاضهم واعلم ان اختلاف الدارين باختلاف المنفعة والملك انما يتحقق في حق الكفار
دون المسلمين فان اهل البغي واهل العدل يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت
المنفعة والملك لان دار الاسلام دار احكام فحكم الاسلام بحكمهم فلا يتباين الدارين
فيما بينهم باختلاف المنفعة والملك واما دار الحرب فليست بدار احكام بل دار فقه
فبما خلاص المنفعة والملك يتباين الدارين فيما بينهم قال في تكملة الفتاوى ان اختلاف
الدارين انما يظهر حكم في حق اهل الكفار لا في حق المسلمين فان حكم الاسلام يحكمهم
فلا يتباين الدارين فيما بينهم قيل ليس الدارين بما منع من الارث عند الشافعي اصلا وفيه
لا موانع الشافعي قال بان الدارين اذا اختلفا حقيقة ينقطع التوارث بين
اهلهما وانما ينكر ان يكون التباين الحكمي فقط ما منع الارث **والارث** هذا
من جملة الموانع وقد غفل عنه من قال انما اربعة دل على ذلك دلالة فاطحة ان المورث
لا يرث احدا وليس ذلك لاختلاف ملتين لما عرفت انه لا ممانع ولا يمكن ان يبقا
انه ليس لوجود مانع بل لعدم شرط حيث كان المورث في حكم الميت من ارتداد
يرثه الى هذا قول ابي حنيفة بارت المسلم منه مستند الى حال اسلامه وشرط
الارث حياة الوارث عند موت المورث لانه لا يمتنع في المورثة فانه لا يقبل وان
اوصرت على الارتداد فلا يكون في حكم الميت ومع ذلك لا يرث فثبت ان ذلك ليس لعدم

شرط الارث بل لوجود المانع عنه وهو الارثا دليس **باب معرفة**
الفرق **ومستحقها** الفرض والفرايض والسهام في باب الميراث
 ستعمل المعنى واحد وهي اما مقدرة كسهام اصحاب الفروض او مقدرة
 كسهام العصبات وذوي الارحام والمقدرة ام مقدرة في كتاب الله تعالى
 وهي الفروض الستة المذكورة في جنسيات او مقدرة بالاجماع كالسبع
 والتسع وما اشبههما مما يذكر في باب القول والاحراز عن هذه النسخ
 من الفروض المقدرة **قال والفروض المقدرة في كتاب الله اثنا**
ستة ولم يقل الفروض المقدرة ستة **المصنف** المذكور في ثلثة مواضع
والرابع المذكور في موضعين **والثمن** المذكور في موضعين **والثلاثان**
 المذكور في موضعين **والثالث** المذكور في موضعين ايضا **والسدس**
 المذكور في ثلثة مواضع بدوا بالصف لان خرجهم بدوا والخارج ثم اعقبه
 بما هو من نوعه على ترتيب التخصيص ثم بدوا بالثلثين ثم النوع الثاني ثم
 بالثلث ثم بالسدس كذلك **واصحاب هذه السهام** كان المهور بيان
 مستحقها فبايتانه بعبارة الاصحاب في تمام المستحقين بد على ان
 للموارثه صاحب في قولهم صاحب فرض معنى المستحق **اشياء**
 لم يقل نرا لان النفر على ما ذكر في كتب اللغة لا يعمل الا في الثلثة الى العشرة
الرابعة المذكور لم يقل من الرجال لان الرجل لا يطلق على الصبي **وهو**
الاب **والجد** **الصحيح** وهو الذي لا بد له من **سبعة** **البد** اي الى من
 موجد صحيح له **ام والاح** **لام** راعى في ذكر هذه الثلثة ترتيب المحجب **والرابع**
 لما كانت قرابته سببية اخرا **عمن** قرابته سببية لقرابته **وعلمت**
 من **الامات** **وهي** **الزوج** **والبنات** **وبنت الابن** **تدم** **الزوج** **على**
 البنت

من
 الا
 رقة
 منها

البنت لانها فرعها ومتوله منها لان البنت لا يلزم ان تكون بنتا ولا
 لانها اصل الولد لان موجبه ان يقدم الزوج في الذكور بل ليكون ذكرها مشا
 لذكر قرينتها والبنت على بنت الابن تقدما للمترتب على الغائب فانها تقف
 مقام البنت عند عدمها وبنت الابن على الاخوة تقدما للاقرب ولاها
 جزؤه وهي جزاوية **وان سقطت** بفتح الفاء من السفول ضد العلم
 باب نعت لا يضمنها من السفالة بمعنى الدناءة من باب شرف **والا**
الاب **والام** **والاخوة** **الاب** **والاخوة** **الام** **والاخوة** **الام** **والاخوة** **الام**
 من الثلث الى السدس وجنس الحاجب يقدم على المحجوب وقدما على الجدة
 تقدما للاقرب ولا يدمع عليه انه بعد التامل في وجهي ترتيب الاب **الام**
 وفي عدم جريان وجه الاول في الثاني لا ينبغي ان يخط بالبال ان يقال تقديم
 الاب في الرجال يقتضي تقديم الام في النساء **الصحيح** قدها به احترازا عن الجدة
 الفاسدة فانها من ذرية الارحام وفرضها بقوله **وهي** **لا تدخل في نسبها**
اليم **جدة** **فاسدة** ولم يفسر الجدة الفاسدة بغير الجدة الصحيحة فانه يعلم منه
 بالمقابلة انه الذي يدخل في النسبة الى من هو جده الفاسد ام وما كان معنى
 صحة الجدة خلوسيتها عن الجدة الفاسدة انقطعت الجدة الصحيحة **الاصناف** **الثلثة**
 وهي ما كان مدليا بمحض الانوثة **كام** **الام** **وام** **ام** **الام** **وما كان مدليا بمحض الذكورة**
كام **الاب** **وام** **اب** **الاب** **وما كان مدليا بخلط بينهما** **كام** **ام** **الاب** **هذا** **على** **قول**
 على وزيد بن ثابت وراخذ علماء واما فائدة مدية عندنا ان كل جدة تدلي البسر
 بعصبتها او صاحب فرض في حق صحيح وصاحب الفرض في الجدة كالجد الصحيح
 في الاجداد وكل جدة تدلي اليه بمن ليس بعصبتها ولا من صاحبة فرض في حق فاسدة

ومن جسد في الارحام كالجسد الفاسد في الاجداد وفيه يقول القائل
كل من يدخل في نسبه بين امين اب فهو هدر **اما الاب فله احوال**
ووجه الخصم لا يخرج من ان يوجد معه ولد الميت او ولد ابنته ولا يوجد
على الثاني يتحقق الحالة الثالثة وعلى الاول لا يخرج من ان يكون الموجود ذكرا
او انثى وعلى الاول يتحقق الحالة الاولى وعلى الثاني الحالة الثانية ولا عبرة
لوجود ولد ابنته اذ لا نسبته اليه الميت فان النسب الى الابا لا الى الامهات
الفرض المطلق اي الحالى عن العصبية **وهو السادس** **وذلك مع الابن**
او ابن الابن وان سئل اي حصول الفرض المطلق لا يخص رجسته في
السكس عند مقارنة الابن او ابن الابن وهذا لا يتحقق استحقاقه السكس عند
مقارنته بنت بنت وبنات الابن بحكم اطلاقه الولد في النص الدال على استحقاقه السكس
لان المشروط ههنا يكون الولد ذكرا انما هو اخصار ما استحق في السكس لا استحقاقه
اياه مطلقا فليس فيما ذكر كخصيص حكم النص كما نوههم **والفرض والتعصيب معا وذلك**
مع الابنة او ابنة الابن وان سئل وذلك لقوله تعالى ولا يورثكم اباؤكم ولا اولادكم
السكس مما تولى ان كان له ولد فهو يتعصب على انه صاحب فرض مع الولد وفرضه
السكس الا ان اسم الولد يقع على الابن والبنت فان كان الولد ابنا فلا يفرضه والبنت الابنة
لان اولي رجل ذكر من العصبات الابن وان كان الولد بنتا فلا يفرضه والبنت البنت
والبنات للاب بالعصبية لانه اولي رجل ذكر من العصبات حال عدم الابن فخرج
من ذلك حاله فان قلت اسم الولد حقيقته لولد الصلب وقد اريد من لفظ الولد
المذكور في النص فلو اريد ولد الولد ايضا يلزم ارادة الحقيقة والمجاز من لفظ واحد
عند اطلاق واحد لا يجوز ذلك عندنا قلت المراد بالولد ههنا من فروع عنه بالاجماع
وهو العموم يتناول المعنى الحقيقي والمجازي فلا يلزم الجمع المحذور ويحتمل ان يقال

يعني

الاب
الابن
الابن
منه

تعصم الحكم لولد الابن بالاجماع لا بالنص فلا يجمع اصلا **والتعصيب المحقق**
اي التعصيب الذي لا يخالف الفرض يقال عز في محقق اي خالص النسب
كان الكلام في ذكر الفرض واصحابها وانما ذكر هذه الحالة ههنا استطراد لتيسر
للمحقق على الطولية بالوقوف على جميع الاحوال دفعة واحدة ثم لما كان ما استحق في
الاوليين معيناً وهو السكس وفي الثالثة غير معين وهو التعصيب في المشا
البيان يكون معيناً ذكرهما الاشارة دون الثالث ومن لم يتنبه لذلك زاد ههنا
من عند نفسه عبارة **ذلك عند عدم الولد والابن** اي عند عدم ههنا مع ولد له
ههنا بالولد بخلاف ما سبق فان المعنى هناك وجود احدهما والولد عطف ثم باو
وان سئل لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا يرثه الثلث معناه وللأب ما بقى
لان الاصل ان المال ياتي اضيف الى اثنين ثم بين مصيب احدهما منه كان ذلك بياناً
ان لا خيراً ما بقى من كافي المظارية والمزاجية فذلك تفصيل على انه عصبة حال عدم
الولد فان قلت جعل الاب عصبة مع الام فلما اذا يكون عصبة عند عدمها قلت لما
علمنا ان الانثى لا تعصب الزكراً فادنا ذلك انه عصبة سطلما **والجد الصبي كالاب**
بالاجماع في جميع احكام الميراث انما قيدنا الاحكام بالميراث لان الجد يارق الاب
في اربع اخرج سوي ما ذكر على ظاهر الرواية لكنها ليست من احكام الميراث الاولى
ان الصبي يعصب سطلما باسلام ابيه دون جده والثانية ان اداء صدقة الفطر على الاولاد
الصغار تجب على الاب دون الجد والثالثة ان من **لا يورثه** فذلك دخل فيه الجد
دون الاب والواحدة الاب يورثه الاولاد الى ماله دون الجد والواحدة الميراث
لا حكم فلا يتحقق **الحصص** ههنا تعين ان من ذكر يدل جميع احكام الميراث
جميع مسائل الارث او ما يتعلق بالارث لم يعصب **الا في اربع مسائل**
وسئل كرم ان شاء الله تعالى الاولى ان بين الاعيان والعلاقات يستقطون

بالاب بالاتفاق ولا يستطون بالجد عند الامامين والثانية ان الام مع الاب
ياخذ ثلث الباقي بعد فرض احد الزوجين ومع الجد ثلث الجميع عند الحسين
وعمر والثالثة ان ام الاب تجب بالاب عندنا ولا تجب بالجد بالاجماع والراية
ان المعتق اذا ترك ابا المعتق وابنه كان سدس ما يستحق بالاولاد بالاب عندنا ولو
والباقي للابن ولو كان مكان الاب جد فكل ما يستحق بالولاء للابن عنده ايضا وسياتي
نعم لهذا الكلام بفصل في بعض الاوهام **ويستقط الجد بالاب** لانه اصل في قراءة الجد
واما قلنا انه اصل ولم نقل انه واسطة **فقط** كذا فيقتضي التعليل المذكور بعدم سقوط
اولاد الام بالام لانها وان كانت واسطة في وقت انتم لكنها ليست صلة بينهما فاهل الاصل
فيها هو الاب ومن لم يتبنه لهذه الحقيقة لم يخال وماذا بعد الحق الاضلال
واما الاولاد والام كان مقتضى المقام ذكر الزكور من غير خاصة الا انه لما كان اناسهم مع
ذكرهم سواء في العتق والاستحقاق ذكرهما معا وما للاختصار والضياع وقد
من نظير هذا في الاب **فاحوال ثلث السكندر الواحد** لقوله معا وان كان رجل
يورث كلاله او امرأة ولم اخ او اخت فلكل واحد منهما السكس والمراد الاخ والاخت
لام اجماعا وقد دل على ذلك قراءة النبي بن كعب وسعد بن ابى وقاص فانهما قرأا
ولم اخ او اخت لام وقراءة الصحابي لا يتفاد عن حب لانه لا يرد الاسماعا **والثلاث الاشياء**
وما زاد ولم يقل فضا بعد الان معنى الفاء لا يناسب المقام فان المراد يقتضي كماله
الاشياء للاشياء في الحكم المذكور وادارة حرف الواحد **ذكرهم اناسهم في العتق**
والاستحقاق سواهم اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر ويستحق
في اربعة ايام سواء للسايلين بمعنى متوالية وارتياء على ان خبر والمشاركة في العتق
بقوله معا فهم شركاء في الثلث والشركة المظنة عبارة عن المساواة الا ان رجلا لو
قال لاخر انت شركي في هذا المال كان بينهما نصفين كذا في الاسرار واما المساواة

في

الاب
الاب
رفعة
هنا

في الاستحقاق فلقه معا ولم اخ او اخت فلكل واحد منهما السكس سواء في استحقاق
السكس ولم يفضل الاخ على الاخت فان قلت الاستواء في العتق حكم الاستواء في الاستحقاق
وبثوت الحكم يستلزم بثوت العلم وبالعكس لما منع وتكفى العلة عن الحكم لوجوه
بطلان اخرى فان المقدور في علل الاحكام الشرعية جانبية واعلم ان الاستواء في العتق
مخصوص بحالة العتق وحكم الشركة في الثلث خاصة والاستواء والاستحقاق مع
حالة الانفراد ايضا وحكم الامان الشركة في الثلث وذلك في حالة العتق واما في السكس
المقدور مستقلا وذلك في حالة الانفراد لا الامان الثاني **فقط ويستقطون بالولد ولو له اب**
وان سفل وبالاب والجد بالاتفاق اراد اتفاق اصحابنا بخلاف سقوط اولاد
الاب بالجد فان فيه خلافا مستغنى عليه ان شاء الله تعالى واما المسقط طهري لا فلان
ميراثهم مشروط بكون الميت ممن يورث كلاله بكسر الراء او يورث حال كونه كلاله بفتح الراء
وعلى منها قرأه والكلام على الاول صفة المورثة كما روى ابو سلمة بقصد الرحمن رضي الله عنهم
عليه النبي عزم انه يسفل عنه الكلاله فقال من مات وليس له ولد ولا ولد ثورثته طهري على
الثاني صفة للميت كما روى عن بن عباس رضي الله عنهما انه سفل عنها فقال من لا ولد له
ولا ولد ولا اباما كان فله الثلث تنفي لوجود الولد والوالد هذا على احد الروايتين عن
ابن عباس وفي اظهر الروايتين عنه ان الكلاله ما خلا الولد وان كان له مناك والود
على هذا في المسألة خلاف بين الصحابة كما هو المذكور في الكتب ثم ان الولد يشمل الذكر والانثى صلبا
وعن غيره والوالد الجد على ما تقدم والاستدلال على الاول بقوله معا يا بني ادم وعلى الثاني
بقوله معا كما اخج ابوكم من الجد منظور فيه لان الكلام في سقوط الولد والوالد لان
سفل الاب والابن والفرق واضح فان قلت ميراث اولاد الاب ايضا مشروط بالكلاله
لقوله معا يستنفذ ثلث الله يفتيك في الكلاله الآية مع انها يرث مع البنت قلت
المفهوم من الآية ان المشروط بالكلاله في اولاد الاب استحقاق الاناث منهم النص نصنا

فهو سفل يا بني ادم
فانه سفل الابن والجد
ويظهر السبب في ذلك

كان أو اثنين وقد يفتق بوجود البينة فاما ارشهم بطريق العقوبة فبدليل
 اخذ موثوق عليه السلام الحقوا الغايض الحديث وتولم عم جعلوا الاخوان الحرب
 فلم يبق دليل على توريث اولاد الام عند وجود البينة بحجة ما تافى قوا واطلاق القول
 الثاني لا يصلح دليلا لما سيجي ان المراد منها اولاد الاب ثم ان لعق الكلاله والا
 مصدر بمعنى الكلاله وهو ما باب القوة من الاعباء واستعيرت للقراءة من غير وجه
 الولد والوالد لا يضاف الى قرابتهما كانه ضعيفه واذا جعل صفة للموت او الوارث
 فيغير ذر كلاله كما يقال فلان من قرابتين ابنته ذرية قرابتين **واما الزوج في الثاني**
المضيق عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والرابع مع الولد او ولد الابن
وان سفل وانما ذكر في الحاشية الاولى كلمة الواو في الثانية كلمة اولاد المشروط في
 الاولى كلا العدين وفي الثانية احد الوجودين وكلا الحالتين مصرح بهما في نص الكتاب
 عند ذكر السهام **فصل الالاف** اراد التماييز المصهورة وصدر بيان ان الوارث
 بالفضل دون الزكوراشارة الى ان اصل الباب لهم وصيغة الجمع لا انفصال حال
 حملته عن الآخر **للزوج** لم يقل للزوجات لان حكم التعداد قد علم ثم قوله
حالتان الزوج للواحدة وما زاد عند عدم الولد وولد الابن وان سفل والثاني
مع الولد وولد الابن وان سفل كان الولد ذكر او انثى من هذه الزوجة او غيرها
 فان كانت الزوجة واحدة احزبت الزوج او الثمن كمالا وان كانت اكثر من الواحدة يقسم
 ذلك بينهن على السوية عرف ذلك ايضا مما خرج ورد في بيان السهام من نص الكتاب
 وفي الحالتين لهن نصف ما للزوج اخطأ للذكر مثل حظ الانثيين **واما البنات**
الصلب فان قلت اما التفصيل المحل فحقه ان يذكر عند الشروع في التفصيل لا في
 اثنا به قلت نعم الا انه قد تضمن الزالة التردد في تحسني تاجه عن ذكر بعض الاقسام
 كما في قول صاحب المفتاح واما علم البيان **فاحوال اثنتي عشرة المقتضى للواحدة** عرف
 ذلك

قوله جعلوا
 من العقوبة
 كلامهم

الاول
 الاح
 رقة
 هن

ذلك ايضا بالنص الوارد في بيان السهام **والثلاث بانها** هذا قول جماعة الصحابة
 رضي الله عنهم وبه اخذ علماءنا وابن عباس رضي الله عنه الحق الاثنان بالواحدة
 عسكنا بظاهر قوله نعم وان كن نسائ فوق اثنتين والمعلق بالشرط معدوم
 قبل وجوده ولنا ان التعليق بالشرط لا يوجب في الحكم عند عدمه فيجب
 ان يثبت الحكم بدليل آخر وهو هنا اشارة الكتاب وعبارته السنة اما الكتاب
 قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وادنى الاختلاط
 ان يجمع بين بنت ولابن ح الثلثان بالاتفاق فتعرف هذه الاشياء ان البنين
 لهما الثلثان في الجملة وليس ذلك الا في حالة افرادهما عا الا ابن ومالكان حكم الاثنان
 معلوما بهذه الاشارة كان لنا غنية عن التفسير على حكم الاثنان وكان بنا حاجة
 الى معرفة حكم ما فوق الاثنان فنص على حكمه كيلا يتوهم متوهم ان اراي سدسا
 زايد اعلى المصنف بزيادة بنت ابن كمالا ازادت بنت بنته وادسدس حتى
 الى ان يستعمل جميع المال واما السنة فما روي ان رسول الله ص دعى
 اخا الحيت وامر ان يعطى لبنقيه الثلثين وللمها المثلث ويكون ما بقي له واما
 الاستدلال بان البنيتين امس رحما من الاختين اللتين تحتران الثلثين
 فمنها اولي بذلك لانهما من الابن مع كونهما امس رحما من ابن الابن
 قد لا يحزر ما يحزره كما اذا كانت البنت فوق الاربع واذا جاوز ذلك في
 العصبية مع ان المحترمة فيه قوة القراءة فلان يجوز في اصحاب الفريضة
 بطريق الاولى وكذا الاستدلال بان الاخت اذا كانت مع اخيهما وجب
 الثلث فبالاولي ان يجب لها ذلك اذا كانت مع اخيهما الاخرين وكذا الاخرين
 يجب مع اخيهما مثل ما كان يجب لهما لو انفردت مع اخيهما فوجب لهما الثلثان
 غير تام لان منبأه ايضا على ان من اخذ سهمها مع وارثها فخذ ذلك السهم مع
 الاستدلال

الاستدلال

وارث اخر دور بطريق الاول وتدعى عدم صوم ذلك المبنى ثم انهما شبا
اخر وموانا اذا كانت مع الابن واخذت الثلث لا تفر من غيرها ولا تنقص حصته
بخلاف ما اذا كانت مع الاخت فانه يحل لواخذت كل منهما ثلثا لا ينقص حصته العقبه
ومع الابن المذكور مثل حظ الانثيين لقوله تعالى بوجوهكم الله في اولادكم المذكور مثل
حظ الانثيين قوله انما الوراثه ينقسم الكل بينهم كذا ولو اجمعوا مع اصحاب
الفرايض كان الباقي بينهم كذا وكذا قال مثل حظ الانثيين ولم يقل مثل حظ
الانثى لانه اذا علم ان المذكور اذا اجمع مع الانثيين صفه بضمير كل منهما يعلم
ان لا اذا اجمع مع الانثى الواحدة صفه بضميرها بطريق الاول بخلاف العكس
فانه لا يعلم من كمال حال الذكر مع الانثى الواحدة كمال حاله مع الانثيين لانه لا يتصور
ما ليس للواحد من الفضل والقوة في نفسه والاستحسان في مجموع ان يكون له ابن
للمتعد وسع الذكر من كمال حاله دون الواحدة **وهو يعصبي** الاول للحال والمجمله
تقلد لما قبلها من حيث المعنى كانه قال انما يكون المال مقسوما بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين لانه يعصبي ذلك لانه لما لم يبين نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن دل
على يعصبي لانه ان الابن لو لم يعصب لكانت البنات معادله للابن كما اذا اقر له
ابنا وبنات او كانا حصته الشرا كما اذا اترك ابنين وبنات وهذا خارج عن النص والاجماع
وبنات الابن كنات الصليب يعني في ثبوت تلك الاحوال الثلث وهذا بالاجماع ولهم
احوال ثلث اخري **ولذلك قال رهن احوال ست المضاف للواحدة والثلثان**
لما فرقوا عن عدم الصلبيه لم يقل عند عدم بنات الصليب لما فيه زيادة في اللفظ
وتصان في المعنى اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الشرط عدم ذكر الجنس فلا يلزم عدم
مقدوره وانما اشترط في هاتين الى التيقن عدم الصلبيه لان النص ورد فيها فلا تقوى بنت الابن
مقامها الا اذا اهدمت ولهم الصلبيه في لحي راجع الى بنات الابن باعتبار الجنس
الواحد

ان
الا
ر
م

الواحد وما فوته لكنه روي في الصير صورة الصيغة **في السكن مع الواحدة الصلبيه**
تكملة ثلثين هذه حالة اولي من الثلث الاخرى وانما قدمها على الثالثة من الثلث
الاولي لانه من اصحاب الفرائض بخلاف الحالة الثالثة والدليل عليها ما
روى ابن مسعود رحمه الله قال سمعت رسول الله يقول للثلاث المضاف ونبئت
الابن السادس تكملة للثلثين والباقي للاخت فان قلت اليس يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز في لفظ اولادكم قلت لان تورث الصلبيه المضاف بالكتاب وتورث
بنات السكن بالنسبة ومن قال في مقام الاستدلال على ما ذكر ان حق البنات الثلثان
وقد اخذت الصلبيه الواحدة المضاف بقوة القرابة بقي سكن من حق البنات
وهو الثلثان فيما حزه بنت الابن واحدة كانت او متعددة فما زاد في بيان اصل
المط وهو اخذت بنت الابن السكن الباقي على اعادة المدعي بعبارة منفصلة فان الشك
في دخول بنت الابن في حكم الصلبيه وما ذكره خلوع اقامه الحج على ذلك قوله تكملة للثلثين
منصوب على انه مفعول له اي ثبت لهن السكن مع الواحدة الصلبيه لتكمل الثلثين
لا لانه فرض ابتداء في ذلك لم يرتق اذا حمل فرض البنات بوجود الصلبيين قاله
المذكور كما التزمه في الآتي ذكرها **ولا يرتق مع الصلبيين** عند عامة الصحابة
رضي الله عنهم لاستيعابهما حق البنات خلافا لابن عباس رضي الله عنهما فان حكمهما
عند حكم الواحدة ومنه حالة ثابته من الثلث الاخرى **الا ان يكون خذمين او اسفل**
منهن ذكر لم يقل غلام لان الغلام الطائر الشارب ذكره في المقرب والمراد ابن ابن
سوا كان اخالهن ولا يكن في درجتهم او اسفل منهن **يعصبي** بنصب الماعظنا
على قوله ان يكون وقوله **والباقي بينهم المذكور مثل حظ الانثيين** جملة حاله من الفاعل
والمفعول معاً في يعصبي والوارث للحال ومن قدر الكلام هكذا ورجح يكون
الباقي فقد غير تركيب المص كما لا يخفى وتذكر الصير وبينهم بطريق التعليل وكذا

الابن

في ويسقطون اعلم ان الذكور من اولاد الابن يعصب الاناث التي في درجة **استحقاق**
 جميع المال اذ لم يكن للميت ولد صلب بالانثى وكذا يعصبها في استحقاق الباقي من
 الثلثين مع الصليبيين عند عامة الصحابة وجمهور العلماء لان بنات الصليب
 اخذن نصيبهن من الميراث وصار فيما بقي كانه ليس هنالك بنت ويكون
 الحكم فيما بقي هو الحكم في الجميع اذ لم يكن هنالك بنات الصليب وقال ابن مسعود
 رضي الله عنه لا يعصبهن بل الباقي كل لابن الابن ولا شيء لبنات اذ لو جعل الباقي
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين لزدحق البنات على الثلثين وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يراد حق البنات على الثلثين والفضل الانثى انما نصيب عصبته بالزكوة اذ انما كانت
 صاحبة فرض عند الانثى كالبنت والاخوات واما اذ لم تكن كذلك فلا نصيب
 عصبته كبنات الاخوة والاعمام مع بناتهم والعمات مع الاعمام واجيب عن الاول
 بان استحقاق الصليبيين بالفرض واستحقاق بنات الابن بالتعصيب واما
 سببان تخلفان فلا يضم احد الحقيقتين الى الاخر فلا يادة على الثلثين وفيه ان اجماع
 الحديث يوجب حق البنات لا فرض البنات وما يترجم ضم احد الحقيقتين الى الاخر انما هو
 على الثاني دون الاول **فصل في الحق** على الفرض تقييد المطلق بلا قرينة وعن الثاني
 بان بنت الابن صاحبة فرض عند الانثى اذ عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليبيين
 الا يرى انما تأخذ النصف عند منهما بخلاف بنات العم والاخ اذ لا فرض لهما عند
 انثى واما انما فلا يصير ان عصبته به هذا كله اذ انما انما ذكر كذا فيهن اذ انما
 اسفل منهن فظاهر المذهب عندنا ان الحكم كذلك وقال بعض المتأخرين ان الباقي
 للذكر خاصة لهن لان الانثى انما نصيب عصبته بذكر في درجتها لا بذكر هو دونها
 في الدرجة لان ابن الابن لا يعصب البنات لانه مودود بان فيه ما نفا وهو ان
 البنات في تلك الصورة من اصحاب الفرائض وصاحب الفرض لا يكون عصبته
 بخلاف

الابن
 الابن
 رقة
 هن

بخلاف ما نحن فيه بل لانه لو عصب الذكر من هو اعلا منه لصار محروما لان الاصل
 في ميراث العصباء تقدم لا قرب على الابعد ذكر كان او انثى الا يرى ان الانثى
 لما صارت عصبته مع البنت كان الباقي لهما دون ابن الاخ واذا صار محروما لا يعصب
 احد او جهة قولنا في ظاهر المذهب ان هذه الاشياء لو كانت في درجة الاكر لصارت في
 عصبته فاذا كانت اقرب منه كانت به لروا في كيفية ومن في درجة الاكر منها من
 الاناث يستحق شيئا والقول بان الاقرب من البنات محروم مع استحقاق الابعد
 منهن يشبه الحال ولما لا ان يقول لا بعد في ذلك ان العبد قد يرث ويكر من القريب
 على ما استحق على ذلك عن قريب **ويسقطون** يعني اولاد الابن سواء كانوا ذكورا
 او اناثا او مملوطين **بالابن** الصليبي سواء كان اباهم او عما ذلك لان الابن الصليبي
 اولي عصبته لو كانوا مملوطين ولو كان انثى منهن فذلك ان يرث مع الابن اياها
 فرضنا فلا ينفى عن تمام الصليبيات وان الابن مع الابن فرضا فلا يرث بنات الابن
 اول واما عصبته فلان الابن لا يعصب من دونه ويجوز طية هذا ولما لم يكن هذه الحالة
 محتملة بالاناث عبر عنها بصيغة الجمع المذكر تظليفا وقد مر من غير هذا المقام
 غير مرة ولما كان سقوط بنات الابن مع الصليبيين في حالة انفرادهن عن ذكر
 في درجتهن واسفل منهن دون حالة الاجتماع معهن وسقط طين مع الابن الصليبي كما
 للحالين عدلا منهن حالة مستقلة وقال في الاول لا يرث وفي الثانية ليسقطون
 نفسا في العبارة وما قرناه فمهران باق بعض النسخ من عبارة ليسقطون بدل
 يسقطون من سقطات كبيت القلم لما ينفى سقوط الكلام عن درجة اذ لا يظهر
 وجه العدة المذكورة **فلو ترك الميت ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعضهن** ورك
ايضا ثلاث بنات ابن ابن بعضهن اسفل من بعضهن وترك ايضا ثلاث بنات
ابن ابن ابن بعضهن اسفل من بعضهن وترك ايضا ثلاث بنات
 فتركها

الفريق الاول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت

العليان الفريق الاول لا يوزعها احد اذ ليس فيها من ينتمي الى المصيبة بواسطة واحدة
 الا في الوسطى **الفريق الاول يوزعها العليا من الفريق الثاني** لان
 الوسطى فيها اثنتان **السفلى الفريق الاول يوزعها الوسطى من الفريق**
الثاني والعليا من الفريق الثالث لان وسايطها مثل منها ثلث **السفلى الفريق**
الثاني يوزعها الوسطى من الفريق الثالث لان وسايطها مثل منها اربع **السفلى**
من الفريق الثالث لا يوزعها احد لان وسايطها خمس وليس في ابائها من ينتمي الى ذلك
 اذ عرفنا هذا افتقدنا للعليا من **الفريق الاول المصنف** لا يقدم البنت الصلبة
 وقبائرها متعامها **والوسطى** مع **من يوزعها السفلى** **تلكه الثلثين** وذلك لان
 العليا من الفريق الاول لما قام مقام الصلبة قام **من** دونها بدرجة مقام بنات
 الابن فكلوا تلك الدرجة بقيام العليا مقام الصلبة **ولا شيء للسفليات** وهي الست
 الباقية لان تلك الثلث قد استوعبت فرض البنات وليس لمن عصوية فلا يورث
الا يكون مهر من اي مع تلك السفليات **ذكر** اذ المصيبة في الوجود بان يبقى حيا
 مهر من بعد موت مورثهن الا المصيبة في الدرجة لان شرط تصيبه اياهن انما هو
 الاول دون الثاني وايضا جازي على تقدير ان يكون المراد موثقي لا وجه لمقتيد من
 كانت فوقه بان لا تكون ذات سهم **فمحصبتهم من كانت اخذت من كانت فوقه** كما
 سبق تفرقة على قول عامة الصلابة رضي الله عنهم وجمهور العلماء وانما لم يعصب من دون
 لان المقصير للاختلاف حقيقة او حكم اما حقيقة ففي يوازيه واما حكم ففي قوة الادعاء

الفريق الثالث
 لا يوزعها احد
 الا في الوسطى
 الفريق الاول
 يوزعها العليا
 من الفريق الثاني
 لان الوسطى
 فيها اثنتان
 السفلى
 الفريق الاول
 يوزعها الوسطى
 من الفريق الثاني
 والعليا من
 الفريق الثالث
 لان وسايطها
 مثل منها ثلث
 السفلى
 الفريق الثاني
 يوزعها الوسطى
 من الفريق الثالث
 لان وسايطها
 مثل منها اربع
 السفلى
 من الفريق الثالث
 لا يوزعها احد
 لان وسايطها
 خمس وليس في
 ابائها من ينتمي
 الى ذلك اذ عرفنا
 هذا افتقدنا
 للعليا من
 الفريق الاول
 المصنف لا يقدم
 البنت الصلبة
 وقبائرها
 متعامها
 والوسطى مع
 من يوزعها
 السفلى تلكه
 الثلثين وذلك
 لان العليا من
 الفريق الاول
 لما قام مقام
 الصلبة قام
 من دونها
 بدرجة مقام
 بنات الابن
 فكلوا تلك
 الدرجة بقيام
 العليا مقام
 الصلبة ولا
 شيء للسفليات
 وهي الست
 الباقية لان
 تلك الثلث قد
 استوعبت فرض
 البنات وليس
 لمن عصوية
 فلا يورث
 الا يكون مهر
 من اي مع تلك
 السفليات ذكر
 اذ المصيبة
 في الوجود بان
 يبقى حيا مهر
 من بعد موت
 مورثهن الا
 المصيبة في
 الدرجة لان
 شرط تصيبه
 اياهن انما هو
 الاول دون
 الثاني وايضا
 جازي على
 تقدير ان
 يكون المراد
 موثقي لا وجه
 لمقتيد من
 كانت فوقه
 بان لا تكون
 ذات سهم
 فمحصبتهم
 من كانت
 اخذت من
 كانت فوقه
 كما سبق
 تفرقة على
 قول عامة
 الصلابة رضي
 الله عنهم
 وجمهور
 العلماء وانما
 لم يعصب من
 دون لان
 المقصير
 للاختلاف
 حقيقة او
 حكم اما
 حقيقة ففي
 يوازيه واما
 حكم ففي
 قوة الادعاء

ربته

ربته الزكوة والخطا بدرجة الاثنية فيحصل التوازي حكما وحين لم يكن ربيع درجة
 الاثنية وخطا بدرجة الزكوة لم يوجد اختلاط بين دورا لاحقة ولا حكما لم يعصبها
من لم يكن ذات سهم فان من كانت ذات سهم تأخذ سهمها ولا تصيب عصبه وهي العليا
 الفريق الاول لانها اخذت المصنف والوسطى من العليا من الفريق الثاني لانها
 اخذت السدس وهذا السيد مخصوص لمن كانت فوقه واما من كانت تحداية فانه يعصبها
 مطلقا وذلك لان الاختلاط بينه وبين من تحداية حقيقى وبينه وبين من فوقه حكمي والقول
 بالاختلاط الحكمي ضرورة في الحبان بقدر الامكان وحين لم تدع ضرورة الى القول به
 اذا كانت ذات سهم لعدم حرمانها يعصبها ايضا **ويسقط من دور** اي من
 دون ذلك الزكوة السفليات فان كان الزكوة مع العليا من الفريق الاول كان جميع
 المال بينه وبين اخيه للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء للسفليات وهي ثمانية وان كان
 مع الوسطى من الفريق الاول يكون الباقي بعد اخذ العليا الاول المصنف بينه وبين
 الوسطى من الاول والعليا من الثاني للذكر مثل حظ الانثيين اربعا وسقطت الباقي
 وهي ست وان كان مع السفلى من الفريق الاول اخذت العليا منهم المصنف واخذت
 الوسطى مع العليا من الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بينه وبين السفلى من
 الاول والوسطى من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين اربعا وسقطت
 الباقيات وهي ثلث وان كان مع السفلى من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين
 الاول ووسطى الثاني وسفلى الثالث ووسطاه اسباعا للذكر مثل حظ الانثيين و
 سقطت سفلى الثالث وان كان مع السفلى من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بينه
 وبين السفليات الست انما هذا تفصيل ما في الكتاب واعلم ان بنات الابن متى
 استكملن الثلثين ثم اختلط الاكوار بالاناث اي يكون الاختلاط بينهما في درجة لا يمنع الا
 المذكور بان يكون الزكوة مع السفلى من الاول او مع من دونها فقل قول عامة الصحابة

رضي الله عنهم يعصيب الذكور بالاناث على التفصيل المذكور وفي قول ابن مسعود
 يكون الباقي من الثلثين للذكور خاصة بالعصوة وان اخذت العليا منهم
 النصف ثم احتلقت الذكور بالاناث على الوجه المذكور انما كان عدد دم
 اكثر من عدد دم او مساويا له كان الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بالاناث
 فان كان عددهم اقل من عددهن فعند العاصية كذا ذكر عند ابن مسعود ^{عن}
 للاناث ح السدس وبقي هذه المسئلة مكررا الاضرب لان ابن مسعود كان
 ينظر الى الاضربيات الابن من المقاسم والسدس فيعطيه من ذلك الاضربا
 على الزيادة على الثلثين في حق البنات ثم ان اصل المسئلة سميت مسئلة التثقيب
 والتثقيب في اصطلاح علماء هذا الفن ذكر البنات على اختلاف الدرجات ما هو
 من قولهم شيب فلان في بفلان في شعره اذا كثرت فيه لان في المسئلة المذكورة اكثر ذكربيات
 الاب **واما للاخوات لاب وام فاحوال خمس** ذكر المصنف اربعاً منها مهنها واخرها خمسة
 الى ان يذكرها مع سابقه احوال الاخوات لاب واما للاختصاص كما هو موداه كذا قيل
 وفيه ان المناسب لهذا الاعتبار ان يؤخر الرابعة ايضا ان يترك مع سادسة الاحوال
 للاخوات لاب فان تعصيب الاخوات مطلقا مع البنات كستوطن **النصف للواحدة**
 لقوله تعالى ولا اخت فلان نصف ما ترك **والثلاثان لما فوقهما** لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما
 الثلثان واذا استحققت الاثنتان الثلثين كان استحقاق ما فوقهما اظهر والمراد من
 الاخوات في التفصيل المذكور بين الاخوات لاب وام والاخوات لاب باجماع لان
 الاخوات لام قد علم حالها من آية اخرى كما مر قبل صرح في الاخوات بالاثنتين في البنات
 عما فرقتا ليعلم من حال الاختين حال البنيتين ومن حال البنات حال الاخوات بطل يق
 الاولوية وقد مر ما في مبني هذه الطائفة من النقل فتذكر **ومع الاخ لاب وام للذكر**
مثل حظ الانثيين بيان للحالة الثالثة وقوله **يعص** **عصبة** استيناف في مقام التقليل

في قول ابن مسعود
 في قول ابن مسعود
 في قول ابن مسعود

كانه

كانه قال غا يكون الحكم كذا لانهن يعصن **عصبة** **استناف** **القربة الى الميت** في هذا
 التقليل اشارة الى انهم اذا استنبطوا في الزيادة اليه يعصن عصبة به وان استوعب في القرب
 اليه ترجح بل يكون هو عصبة هي صواحب من كالاخوات لاب او يكون هو عصبة ^{من}
 ليستطعن به كالاخوات لاب مع الاخ لاب وام والدليل على ما ذكره قوله تعالى وان كانوا اخوة
 رجالا وبنات فلذلك مثل حظ الانثيين فلم يقدري تعصيب الاخوات في حالة الاختلاف كما لم يقدر
 تعصيب الاخوة فدل ذلك على انهن قد صرن عصبات معهن وقد خالف بعض العلماء فيما اذا
 خلف الميت ابنة واما واخا لاب وام فقال الباقي بعد تعصيب البنات للاخ دون ^{الاب}
 استدلال بقوله عليه السلام في ابنة الفريضة ^{فلا ولي} رجل ذكر ورثها منهم اجمعوا في
 بنت وبنت ابن وابن ابن علي الباقي من تعصيبها بين وري الابن للذكر مثل حظ الانثيين
 واجمعوا ايضا في بنت وعم وعم علي ان الباقي للعم وحده واختلف في الاخ والاخت مع البنات
 فنقل الحافتم با بن الابن وبنت الابن اولى به الحافتم بالعم والعممة الا ترى انهم كما
 اجمعوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن وابن الابن بنت كالخال بينهما للذكر مثل حظ
 الانثيين كذا اجمعوا على انه اذا لم يكن مع الاخ والاخت بنت كان المال بينهما كذا بخلاف
 العم والعم فانه اذا لم يكن معهما بنت كان المال كله للعم وحده فكذا الحال في الباقي بعد تعصيب
 البنت كذا ذكره الطحاوي في شرح الآثار **وهذه الباقي** اهم الباقي لعدم اختصاص ^{بالمسئلة}
 بصورة اختصار الورثة في الاخوات لاب وام والبنات او بنات الابن كما ترى من ^{قال}
 اي المصنف او الثالث فانه اذا كان معهما احد الزوجين يكون الباقي من حصص البنات
 او بنات الابن للاخوات لاب وام بالعصوة ايضا **مع البنات او بنات الابن** ^{البنات}
 للجنس يعني للجمعية بمعنى واختيار صيغة الجمع رعاية لعبارة الحديث وهو قوله
 اجمعوا الاخوات مع البنات عصبة وذهب اكثر الصحابة رضي الله عنهم الى تعصيب
 الاخوات مع البنات وهو قول الجمهور والعلماء وقال ابن عباس لا تعصيب ^{لهن}

وام مع الاخ
 لاب

بالمسئلة

مع البنت وحكم فيما اذا اجمعت بنت واخت بان النصف للبنت ولا شيء للاخت
فبطل ان عري كان يقول للاخت ما ينفع فغضب وقال انتم اعلم ام الله البنت شعرت
ما وجه قوله انتم اعلم ام الله معا فان الخلاف في تعيين من الله تعالى فلا يتناسب احد الخالفين
ان يقول في رد قول الاخر انتم اعلم ام الله وما روي انه قال الزهري فلم اتمهم مراد ابن عباس
رضي عنهما سالت عطاء فقال مراده ان الله تعالى انما جعل للاخت النصف بشرط عدم الولد وانتم
تجعلون لها النصف مع الولد فان اسم الولد حقيقة للذكر والانثى جميعا الا ترى ان الله تعالى
ما حجب الام من الثلثة الى السدس والزوج من النصف الى الربع والزوج من المربع الى
النصف بالولد لا استوي فيه الذكر والانثى فكذا نكحنا شرط عدم الولد لتوريث الاخت فليستوي
فيه الذكر والانثى بخلاف الاخ فانه يأخذ ما ينتمي من الانثى بالعصوبة ولا عصوبة للاخت
نفسها وانما يصير عصبة بغيرها اذا كان ذلك الغير عصبة وليسيت عصوبة فكيف يصير
الاخت معها عصبة لا يجدي بغيرها في دفع ما قلناه كما لا يخفى واما وجه قولنا فهو
ان المواد بالولد اهمنا موالدكي بدليل ما عطف عليه من قوله تعالى وموثرهما ان لم يكن
لهما ولد فان المراد ههنا بالانثى الا ان حتى ان الاخ يرث مع الابنة فان قيل كما شرطنا
ذكر كل واحد منهما في حادثة على عدة فبان تمام الدليل على ان المواد باحدهما الذكر لا يتبين
ان المراد بالآخر الذكر قلنا لا كذلك بل لكل شرط واحد لا بد ان يكون الاخ مواطيت
فجعل للاخت النصف ثم قلبه المسئلة فجعل للاخت مئين والاخ موالوارث فجعل لم
جميع المال فبهذا يتبين ان الشرطا واحد هو عدم الولد ثم المواد في احد الموضعين
الذكر دون الانثى فكذا المواد في الموضع الاخر والسنة تدل على ذلك حيث روي عن عمر
بن شرحبيل ان رجلا سئل ابا موسى الاشعري عن خلف بنتا وبنت ابن واختا
فقال للبنت النصف والباقي للاخت ثم قال للسائل سل عن ذلك ابن مسعود
واخبرني عما يجب به فلما سألته قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى للبنت بالنصف
وللبنت

ولم يمت الابن بالمسكن نكلا للتكثير وللاخت بالباقي فلما اخذ السبايل باسرى
بذلك قال لا تسالوني عن سنى ما دام هذا الحب فيكم فذل ذلك على انه عزم جعل الاخت
مع المبت عصبة ولا تحجب الابن عباس رز في الآية لان فيها تعليق تورثت الاخت
بالفرض بعدم الولد وبه نقول فان تورث بها بالفرض معلق بعدم الولد حتى اذا كان
للميت وللاثرث هي بالفرض وليس فيها تعليق تورثت الاخت بالعصوبة بعدم الولد
بل هو مسكوت عنه والمسكوت عنه يكون موقفا على قيام الدليل وقد قام
الدليل على ان التورثت بالعصوبة عند معلق بعدم الولد فان الاخوة لاب وام
حال وجود المبت يرتبون بالعصوبة وان وجد للميت ولد **والاخوان لاب**
كالاخوات لام وام الاخوات لاب كالاخوات لاب وام في احوالهن الخمس الا
ان لهن حالين اختين فمجموع احوالهن سبع ولذلك قال **ولهن احوال سبع**
المفصلة الواحدة والثلاث بالافرقها عند عدم الاخوات لاب وام هذا
لما عرف من المصنوع في الاخوات لاب وام على ما استدل به هناك **ولهن**
السدس مع الاخت لاب وام تكلمه للتكثير لان حق الاخوات الثلثان وقد
اخذت الاخوة لاب وام المصنف فبقى من حق الاخوات سدس فيعطى الاخوات
لاب ليكمل حق الاخوات **ولا يرث مع الاخوات لاب وام** لانها قد استوعبتا
حق الاخوات اعني التكثير فلم يبق للاخوات لاب شئ **الا ان يكون معهن اخ لاب** فبعضهن
ينصب البنا، وقد مر نظره في بنات الابن ووجه اعلم به واعراب قوله **والباقي لهن**
لذا كمثل خطا السنين وهو قول عامة الصحابة راجح خلافا لابن مسعود رز لما روينا
من المصنوع في الجائنين في بنات الابن مع بنات الصلب لان ميراث الاخوة
والاخوات لاب وام اجري مجرى ميراث اولاد الصلب في ميراث الاخوة والافوات
لاب اجري مجرى ميراث اولاد الابن ذكورهم مقام ذكورهم وانما هم مقام انهم

كالاخوات لام وام الاخوات لاب كالاخوات لاب وام في احوالهن الخمس الا

ان لهن حالين احدهن مجموع احوالهن سبع ولذلك قال **وهن احوال سبع**

المتفقد للواجب، والتمسك بالماضي فيها عند عدم الاخوات لاب وام هذا

طاعون من المخصوص في الاخوات الاب وام علي ما استعمل اليه هناك **ولكن**

السيد مع الأخت الأب وام بكلمة للتليين لان حق الاخوات المثلنا وقد

اخذت الاخف لاب راح المصنف فبقى من حق الاخوات سدس فيعطى الاخوات

لاب ليكل حق الاخوان ولا يثبت مع الاثنين لاني واني لانيهما قد استوعبتا

حق الاخوات اعني المكتبتين فلم يبق للاخوات لاب شئ الا ان يكون لهن من الاخوات

ينصب الباء وتدمر نظير هذا في نبات الابن وجه اعلاه واعراب قوله والباقي يلزم

لقد كرمتم حفظ الانبياء وهو قول عامه الصالحه راجح خلافا لابن مسعود ورجح طائفة

من المخصوص والمجايبين في بنات الابن مع بنات الصلب لان ميراث الاخوة

والاخوات اب وام اجري محرم ميراث اولاد الصليب في ميراث الاخوة والاخوات

لاب اجري مجدي ميراث اولاد الابن زكورا هم مقام زكورا هم وانا هم مقام انا هم

وسمى الاخوان
 الاب في العلات لان
 العلة الضمة يقع انهم
 ومنه واحد وامهات مختلفة
 اولاد علات الابناء
 انهم ابناء
 مختلفة واحد وشرايع
 والاخوان وسمى الاخوان
 اخذوا من الجف الذي في الايقاف
 وخلق في العيني يقال
 اذا كانت احدى عيني
 زرقاء والاضمة
 فتنى بالاضمة
 اصل واحد عيني
 كما ان اولاد الام
 انهم اولاد مختلفة ولهم
 المات مختلفة لان
 مختلفة لان
 المات في الابادون
 ببيان الاضافة
 ايضا

الربيع المحجب انما ثبت بالاخوة لا بولاء ولا يثبت بالاخوة لا لان هذا المحجب المعنى
معقول وهو ان عند وجود الاخوة لا بد ان يكون هناك الاب فيحتاج الى زيادة مال
للاخوة عليهم والام لا يحتاج الى ذلك اذ ليس عليها شيء من النفقة وهذا المعنى يوجد
في الاخوة لا لان نفقتهم ليست على الاب فاذ كان على الام فهي تحتاج زيادة مال لاجلهم فلا
يثبت المحجب بهم وجوابنا عن ان هذا حكم ثابت بالنسبة غير معقول المعنى فان الاخوة محجبون
الام الى السكس بعد موت الاب ولا نفقة لها على الاب فيجب ان اذا كانوا اكابر او ليس
على الاب من نفقتهم ثم ان محجبنا قوله معا فان كان اخوة فلام السكس وبطل الاستدلال
على من يستبين احد سائر المراد بالاخوة ما يعم الاخوات على طرية عموم المحارب لا على طرية
المقابلة اذ لا يكتفى بالاخوات المنفردة وذكر التعميم بالاجماع وتأييدها ان المراد من
الجمع ما يتناول المتن وفيه خلاف لابن عباس لان اقل الجمع ثلثة فعنده المحجب الام
من الثلثة الى السكس اثبات من الاخوة والجمهور ان حكم في الميراث حكم الجماعة وذلك
ان ثبت بالنسبة ان المعنى من الاخوات كالثلثة في الاستحقاق قال الله معا فان
كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك فذكر المعنى كالثلثة في المحجب وقد بينا في
البنات ان المعنى حكم الجمع فكذا في الاخوة والاحوات للمعنى حكم الجمع في
المحجب والاستحقاق جميعا كذا في شرح الرخس وقد اعطى النبي وم للام السكس
مع الاثنين منهم ولعل عمر بن عبد بن ثابت روى ان العرب سمي الاخوين اخوة واما
ما قيل معنى الجمع المطلق مشترك بين الاثنين وما قولنا وهذا المقام يناسبه
العدالة على الجمع المطلق فدل بلفظ الاخوة عليه فبناء على عدم الفرق بين
لفظ الجمع وصيغة الجمع والفرق واضح والخلاف في الثاني دون الاول ثم السكس
الذي يحجب الاخوة الام عنه لا ب ان لا يكون عصبة غيره والا فله عصبة مطلقة بغير
الاقرب على الاستدلال ان لا يكون مع الام سوى الاخوة احد اقرب يعطى الباقي عنه
فرض

فرض الام اياهم فيكون ذلك السكس ايضا لهم هذا قول عامة الصحابة رضي الله عنهم
وفي رواية شاذة عن ابن عباس ان ذلك للاخوة واستدل بحديث رواه هارون بن مسدد
ان النبي لم اعطى الاخوة السكس مع الابوين ولا من لا يرث المحجب الا ترى ان الاخوة لو
كانوا كفارا اذ ارق لا يحجبون ولا يحجبون الام مع وجود الاب عندها انهم ورثة مع الا
ولا يرثون شيئا من نصيبه لانهم لا يرثون به فلم يبق لهم من الميراث الا مقدار ما انفصوا
من نصيب الام وذلك ليس وحجبنا في ذلك قوله معا فان كان له اخوة فلام السكس معناه
والاب ما بقي لانه معطوف على قوله معا ورثة ابواه فلام الثلثة ثم المراد هناك والاب ما بقي
وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه واما الجحد فقد روي عن طائفة من الصحابة ان قال لعنت ابن رجل
من الاخوة الذين اعطاهم رسول الله وم السكس مع الابوين فثبت لعنتي ذلك
فقال كان ذلك وصية فغل هذا الا يصلح الحديث للاحتجاج لا يقال لا يصح الحديث حجة
لئلا لا توارث لا يستحق الوصية لان ذلك عند عدم اجازة الباقي الورثة هذا الذي يفتي
فيما نحن فيه واما ما قيل ان من لا يرث المحجب فهو كما قيل غير ان الشرطان يكون وارثا في حق
من يحجب والا وارت في حق الام معا في الام بخلاف الوصية والكا في ثم هو محجب بالاب لان
حالة الاخوة مع وجود الام لا يكون اقرب من حالهم عند عدم الام ومن لا يرثون مع
الاب شيئا عند عدم الام لان الله الله معا شرط في توريث الاخوة ان يكون الميت كلالا
والكلام على ما مر من ليس له ولد ولا اب وهذا لا يغير بوجود الام فلهذا لا يرث الا شيئا
مع الاب والاصح ان هذه الرواية لا يثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما مذهب في الجحد مع الاخوة
كذلك ما صدق من لا يرثون شيئا فكيف يورثون مع الاب ذكره في شرح الرخس وما روي
عنه روى عنه ان الكلاله يحقق بعدم الولد فلا تفضل على ما فصح به الامام النووي
في شرح صحيح مسلم **وثلث ما سبق من فرض احد الزوجين وذلك من مطلقين** جعلها
مسئلتين في توريث الام نظر الجان ثلث ما سبق في ربيع الكل في صورة وكذا في اخرى ومثله

واحد في نور شمس الجوزة الى ان الواجب في الصورين ثلث الكل فلا يلزم زيادة المسائل
 المستثناة في الجوزة على الاربع **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
 ويجوز الرفع على الجوزة لمبدأ حذف في الكلام اجمالاً وتفضيل بطريق التفسير فكان الظاهر ان
 شاع في كلامه ان في مثل هذا السبب كسر عظيم او كسر عظيم ويجوز المسئلة الاولى من سائر زوجها المقتضى
 وللام ثلث باقى وهو الربع والباقي للاب وهو قول عمر وعلي بن ماسعود **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
 اخذ جمهور الفقهاء والشافعي بوقوع جميع احوالها الثلاثة بضم عليه الميراث في كل واحد **سورة الابوين**
 ابن عباس يقول للام ثلث جميع المال في كلتا المسئلتين لانها تجعل لها الوالدان
 المال مع الولد بقوله ولا يورث لهما من المال من بعدهما **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
 الثلث بقوله فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا يورثه ابواه **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
 ويؤيد ان السهام المقتضية كلها با لقياس الى اصله بعد الوصية والابن فكان **سورة الابوين**
 الاصم يقول لها ثلث ما بقى مع الزوج وثلث جميع المال مع الزوج **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
سورة الابوين **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
 المستلزم من سائر اجتماع النصف والثلث فلو زوج ثلثه وللام اثنتان على ذلك التقدير
 فيبقى للاب واحد وثلثه تفضل الانثى على الذكر **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
 فرض الزوج كان لهما واحد وللأب اثنتان ولو جعل لهما مع الزوج ثلث الاصل
 لم يلزم ذلك التفضيل لان المسئلة من اثني عشر لاجتماع الربع والثلث فانما اخذت
 الام اربعة بنتى للاب خمسة فلا تفضل لهما عليه ولما ان معنى قوله معان فان لم يكن له
 ولد وورثه ابواه فلا يورثه ابواه **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
 بعضه وذلك لان الوارثين ثلث الاصل لكن في البيان فان لم يكن له ولد فلا يورثه
 كما قال في حق البنات وان كانت واحدة ولها النصف بعد قوله معان فان كان نسائه
 فوق اثنتين فلهن ثلث ما تركه فيلزم ان يكون قوله معان وورثه ابواه **سورة الابوين**
 النافذة

النافذة وعندني ان قولهم فيلزم ان يكون قوله معان وورثه ابواه خاليا عن النافذة مستطوره لان
 فيه قايمة جليلة وهي معرفة كون الاب عصبة وقد رتب في سبب بيان عصوبة المحقة بذلك القول
 قيل ان الابوين في الاصول كالابن والبنت في الفروع لان السبب في ورثته الذكر والانثى واحد
 وكل منهما يتصل بالميت بلا واسطة فيجعل ما بقى من فرض احد الزوجين بينهما **سورة الابوين**
 في حق الابن والبنت وكما في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يورث البنت الام على نصف
 نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا مجال لما ذهب اليه الاصم الذي لم يسمع ما ذكرناه يعني
 الآية ولا يكره الاصم ان يقول ذهب الى اصم فصار رضي الله عنه ما يكن اصم وقد سبق في هذا القول
 على ما عرفت به ذلك القائل واخبر ان ثلث الباقي الذي هو نصف الام مع احد الزوجين
 من الكل او ربعه الا انه تكلم ما جعل لها الثلث عن عدم الولد استحب العلماء لفظ الثلث واستلزموا
 تعبيرة بتعبير عن سبب الكل اربعة **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
 هو قول ابن عباس وعامة الصحابة واحدي الروييين عن ابي بكر الصديق وهو المروي عنه
 عن رضي الله عنه **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين** **سورة الابوين**
 وهو الرواية الاخرى عن ابي بكر رضي الله عنه كذا ذكره اصحاب الاملاء عن ابي يوسف وهكذا
 روي اهل الكوفة عن ابن مسعود في صورة الزوج فعلى الرواية الثانية لا يحتاج الى الفرق
 فقد سوي بين الاب والجد فيها فاما على الاولى فيحتاج الى الفرق وهو وجهين ذكرهما
 الترمذي في فرائضهم احدهما ان تركها ظاهر قوله تعافلام الثلث في حق الاب وانما بما
 من باجماع الصحابة لئلا يلزم تفضيلها عليهم مع تساويهما في القرب واما في حق الجد فاجاز
 على ظاهره لعدم التساوي في القرب وقوة الاختلاف فيما بين الصحابة رضي الله عنهم
 والاستحسان في تفضيل الانثى على الذكر مع التناوب في الرجحان كما اذا ترك امرأة واختا
 لاب وام واخا لاب فان المرأة الربع والاخت النصف والاخ الباقي فقد تفضلت ههنا
 الانثى لزيادة قربها على الذكر وانما ان الام حقيقة الولاد كما للاب فيعصبها والجد حكم

فلا الولاد حقيقتهم فلا يصحها اذا تعقبت مع الاختلاف في السبب بل مع الاتفاق فيه وهذه
المسئلة تأتية المسائل الاربع المستثناة في اول الباب لانها حسيمة ومحمد لم يجعلها كساب
في هذه المسئلة **قلت** **الملا** **عند عدم** **هو** **لدا** **مؤكدين** **وم** **الولد** **وولد الابن** **وان** **سفل** **والاثنان** **تم**
الاخوة والاحوات والزوجان فان عدسهما ايضا شرط ههنا لان اذا وجد احدهما فالام انما لا
تلك ما بين سنة ومن ههنا ظهر وجه تسمية هذه المسئلة المسئلة السابقة برجال الزوجين في المذكورين
رسنه قد سماها عليه التجه على ما لم يثبت اثبت اليهم معدومة فيما اذا كان مع الابوين احد الزوجين
نقطه مع ان الام لا ياخذ في ذلك الكل بل في الباقي من عدم ما دونه من اصلاح وقال هو اذا
يكن مع الابوين احد الزوجين واما اذا كان معهما احدهما فلهذا تسمى ما بقي الى فقد غير فكيف وعدل
عن سنته وغفل المثال السابق المستحق الوقف على الواقع والدليل على ما ذكرنا قوله تعالى فان لم يكن
ولد وولد ابواه فلام الثلث فان كان له اخوة فلام السكس **فان قلت** **تورث** **الام** **الثلث** **شرطا**
بوجود الاب لان قوله وولد ابواه اما شرط العظمى على الشرط وهو عدم الولد او في معناه
لكونه حالاً فكان تورثها مشروطا بشئطين فكما لا يستحق الثلث عند عدم احد
الشرطين وهو عدم الولد فكذلك لا يستحق عند عدم الشرط الاخر وهو وجود الاب
قلت وجود الاب لا يصلح ان يكون شرطاً لانه في تلك الحال عصية والعصية لا تأتية
في زياره لا فرض صاحب فرض اصلاح بل ينقص في بعض الصور فلنا ذلك على ان اخذ الام
الثلث عنه لم يكن لقيام الاب بل كان لمعنى في نفسها ومخصوصية قرابتها مشروطا
بعدم الولد والاخوة **والجدة** **الثانية** **السكس** **لا** **كانت** **تمام** **الام** **اولاد** **الام**
وانما قدم الامية في الذكر لان قرابة الام اصله في استحقا قهراً لانها تربت بالامومة واخرى
بالثبوت عن الفاسدة لانها من ذوي الارحام على ما سياتي وانما عبر بالثبوت بحكم الصحيح
تفسيرها ببيان ان المراد من العمة في وصف الجد والجدة معنى الثبوت على ان المراد من
الفنار في متا بلها معنى عدم الثبوت لا غير **واحدة** **كانت** **او** **اكثر** **اذا** **كان** **مشتا** **الام**
والارج

في الدرجة لان الدر في تحجب البعدي تحجب من على ما سخطاه جزاء هذا القيد مخصوص
بما فوق الواحدة بخلاف الاول فكان حق هذا ان يذكر بصيغة الجمع وفي الاول
ان يذكر بصيغة الافراد ولا يتنبه لغفل هذا الافراد واما اعطاء الجدة الواحدة السكس
فلما رواه ابو سعيد الخدري رضي الله عنه في غير بن شعبة وقيصة بن زبيب ام
اعطاها السكس او قول عامة الصحابة وقال ابن مسعود في الجدة ام الام الثلث كمالا
كما للام اذا لم يكن للبيت ولد والاخوة لانها تدعى بالام وتورث بمثل سببها وهي الامومة فتعدها
مقامها عند عدمها كما لجواب الاب فانه يقوم مقام الاب عند عدمه ومن يقول ان
بالسنة انه لا يراد في فرضته الجدة على السكس وايضا الادلة بالاثبات ليس سببها لاستحقاق الولد
فرضته المولى به كبنات البنات وبنات الاخوة لكننا نرى كنه هذا القياس في الجدة بان
ولم يرد فيه ما زاد على السكس فاكتمينا **واما** **الثلث** **يكذب** **بينهم** **في** **ذلك** **فلما** **روى** **ان** **ام** **الام** **جاءت**
الزاني بكر رضي الله عنه وقالت اعطني ميراث ولدي التي فقال لا اجد لك في كتاب الله نصا
ولم اسمع فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اشاور اصحابي فجمعهم وسالهم عن ذلك فشهد محمد بن
ان رسول الله اعطى الجدة السكس ثم جاءت ام الاب فقالت اعطني ميراث ولدي التي فقال
لا اجد لك في كتاب الله نصا ولم اسمع من رسول الله ولم فيك شياء ولكن اري ان ذلك السكس
بينكما ومن انكرت سنكا في رواية اخرى لما جمع ابو بكر الصديق وسالهم قام الخيرة بن
شعبة وقال اشهد ان رسول الله اعطى الجدة السكس فقال له ابو بكر رضي الله عنه ومن يشهد
لك اني يشهد معك فتام محمد بن سنان وشهد به بذلك فاعطاها ابو بكر السكس فلما كان من
عمر رضي الله عنه فجاءت اليه الجدة ام الاب وطلبت ميراثها فقال له رضي الله عنه لا اجد لك
الله تعالى شياء ولا في سنة رسول الله ولم والى اعطاها ابو بكر رضي الله عنه غير كنه يعني انها كانت
ام الام وانت ام الاب فحاجته وقالت يا امير المؤمنين ان اولي بالميراث منها لانها لو كانت ما ورثتها
ولو ولد ما ولومت انا ورثت ولو ولد فاعطاها عن السكس يعني شركها مع ام الام وذلك

يدخل في بيع الارض ولا يدخل في بيعها وطهر اتصالهم يدل على انهم اقرب الى الميت في الدرجة
حكي وان لم يكن ذلك حقيقا لادلة على القوة وجانب الاصل حيث يتبع الفرع اليه كما في قوله تعالى
بدون العكس فلو كان وجه القرب الى الميت حكما لولى كونه وجه القرب الى الفرع اليه حكما بل دلالة قوله تعالى لا يرث
لكل واحد منهما السكس مما ترك ان كان لولد فانه قد علم منه ان الاب صاحب فرض مع الولد والولد له حصته
فدل على تقدمه والعصبة وقد تقدم ان الابن كالاب في تنازل النسخاياته ثم انهم يتفرعون لبيان تقدم
الاقرب على الابعد في فرع الفرع واصل الاصل ان تقدمه لظهوره بالمقاسمة ثم **في جرد ما بين** قد علمنا ان
عدم الحاجة الى التفسير ثم **جروحه وان سئل** تاخير الاخ عن الجد وان عدل على قول ابي حنيفة خلافا لهما
على ما مر في الباب السابق يستدل على وجهه في باب المقاسمة وانما اطلق منها اعني اراعي ما سئل
من مقتضيه بالنسبة الى انا صنفه ثم اننا خير بين الاخ على الاخ كما خير بين الابن عن الابن ثم **جروحه**
جده ثم جروحه وان سئل وجه هذين التاخيرين ايضا ظاهره القاعدة المذكورة ثم **جروحه**
بقوة القرائن اشار بجعامة ثم ان المصير الى هذا الترجيح بعد الاول فقد جرده لاجبة
لهذا الترجيح فان ابن الاخ لا يولي بالمرتبة من ابن ابن الاخ لا بدوام وعذر عدمه كما اذا تساوى
في الدرجة يعتبر هذا الا انه محقق بالصنف الثالث والرابع بخلاف الترجيح الاول فانه يعبر
الا صنف كما على ما عرفت **اعني به** اي ما ذكره من انهم يرجحون بقوة القرابة ان ذلك **الترتيب**
منهم **التي في ذي قرابة واحدة** اذا كانا متساويين في الدرجة **ذكر ان كان ذلك في ذي** اما اذا كان
ذكر فلا خلاف فيه واما اذا كان انثى ففيه خلاف لابن عباس **فان قلت** ليس الكلام والعصبة
بنفسه هو لا يكون انثى **قلت** نعم الا ان القاعدة لما كانت عامة للعصبة مع غيره ذكرها على وجه
العموم روي للاختصار وذلك لئلا يعم ان اخيان بين الام يتولد رثن دون بنين العلات اي بنو الا
عيان اولي بالمرتبة من بنين العلات والمقصود من ذكر الام ههنا اظهار ما يترجح من بين **العيان**
على بنين العلات ثم ان عبارة الحديث وان لم يتناول ترجيح الاناث لكن دلالة تناوذهن **ما لا يخ**
لا بدوام فانه تقدم على الاخ لا باجماع وهذا مثاليه ذوي القرابتين **والاخر لا بدوام**

[illegible]

واعلم ان قوله واخوها
 فلذلك ذكر مثل حظ الانثيين وكان الحصة المذكورة بقوله فاربعة من النسوة كما قبل في البيان الا ان
 الحصة لغيره لا لغيره
 وصفتين بقوله الا ان فرضي النصف والثلاثان كما كان مظنة ان يتوهم انهن محصيات
 بذلك الحكم من النساء الثاني الا ان هن صاحبات فرض لهن جميع النساء فذكر في زيادة قوله **فمنه لا فرض لهن**
 مع من لا فرض لهن منهن محال بان يكون من ذوي الارحام على ما فيه عليه التمسك بالغة بخلاف المحجوزات
 فان لم يكن فرضا في حال عدم الحاجة وما احتل ان يكون ثابت الصيغة لمبدأ باعتبار ما في منهن يعني
 الجمعية زاد قوله **منه لا فرض** في تخصيصها على المراد **واخره عاصبة** ليس حاله العامل المذكور لانه قوله
 لا فرض لهن والانه قوله **لا يعير عاصبة** لانه العامل المذكور قد مره واختلفت مع اخنها
 والحال ان اخها عاصبة لا يصيب عاصبة با حينا وذلك لما سبق في ان النصف الوارث في عاصبة
 الا ان كان كواحدة في الميراث والبنات والاخوة والاخوات فلا يلحق بهن الا ان كانت في
 معنهما من ولسن العم والعمة مثلا في معنى الابن والبنات والاق في معنى الاخ والاخت لان الابن والاخ
 اقرب من العمة والعمة اقرب من عمه والبنات والاخوات اقرب من ابيهما والعم والعمة اقرب من ابيهما
 الفرض دونها واما التعليل بان الاخ يعصبة اخيه فتعلمانه فرضها حاله الا ان زاد الى العمة
 فلا يلزم تفصيل الا ان على الذكر والمساواة بينهما فاذا لم يكن الاثنى بانفرادها صاحبة فرض
 فلا يلزم هذا المعنى عن عدم تعصبتها با حينا في تمام لانه قد لا يلزم المحذور المذكور ومع عدم
 ذلك تحقق التعصبة كما في المحجوزات كقوله بنت الابن فيما اذا ترك بنتين وابن ابن
 وبنت ابن وبنت الابن لاب فيما اذا ترك اخنتين لاب وام واخنا واخا لاب فان كل واحدة
 منهما نصيب عاصبة با حينا مع انه لا يلزم تفصيل الا ان على الذكر والمساواة بينهما على
 تقدير عدم التعصبة لعدم كونها صاحبة فرض كونها محجوزة **كالم والعمة** اذا كانا لاب وام
 او لاب **كان المال كله للعمة دون العمة** وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لابن وابن الاخ
 مع بنت الاخ لاب **واما العاصبة مع غيره** منها كانت من جهة مصطلحات النعم فمن قال في
 مخرج واما العاصبة الحاصلة عن غيرها مع مقارنته بحرية فقد اختلفت كما لا يخفى **فكل انثى نصيبها**
 عاصبة

واعلم ان قوله واخوها
 فلذلك ذكر مثل حظ الانثيين وكان الحصة المذكورة بقوله فاربعة من النسوة كما قبل في البيان الا ان
 الحصة لغيره لا لغيره
 وصفتين بقوله الا ان فرضي النصف والثلاثان كما كان مظنة ان يتوهم انهن محصيات
 بذلك الحكم من النساء الثاني الا ان هن صاحبات فرض لهن جميع النساء فذكر في زيادة قوله **فمنه لا فرض لهن**
 مع من لا فرض لهن منهن محال بان يكون من ذوي الارحام على ما فيه عليه التمسك بالغة بخلاف المحجوزات
 فان لم يكن فرضا في حال عدم الحاجة وما احتل ان يكون ثابت الصيغة لمبدأ باعتبار ما في منهن يعني
 الجمعية زاد قوله **منه لا فرض** في تخصيصها على المراد **واخره عاصبة** ليس حاله العامل المذكور لانه قوله
 لا فرض لهن والانه قوله **لا يعير عاصبة** لانه العامل المذكور قد مره واختلفت مع اخنها
 والحال ان اخها عاصبة لا يصيب عاصبة با حينا وذلك لما سبق في ان النصف الوارث في عاصبة
 الا ان كان كواحدة في الميراث والبنات والاخوة والاخوات فلا يلحق بهن الا ان كانت في
 معنهما من ولسن العم والعمة مثلا في معنى الابن والبنات والاق في معنى الاخ والاخت لان الابن والاخ
 اقرب من العمة والعمة اقرب من عمه والبنات والاخوات اقرب من ابيهما والعم والعمة اقرب من ابيهما
 الفرض دونها واما التعليل بان الاخ يعصبة اخيه فتعلمانه فرضها حاله الا ان زاد الى العمة
 فلا يلزم تفصيل الا ان على الذكر والمساواة بينهما فاذا لم يكن الاثنى بانفرادها صاحبة فرض
 فلا يلزم هذا المعنى عن عدم تعصبتها با حينا في تمام لانه قد لا يلزم المحذور المذكور ومع عدم
 ذلك تحقق التعصبة كما في المحجوزات كقوله بنت الابن فيما اذا ترك بنتين وابن ابن
 وبنت ابن وبنت الابن لاب فيما اذا ترك اخنتين لاب وام واخنا واخا لاب فان كل واحدة
 منهما نصيب عاصبة با حينا مع انه لا يلزم تفصيل الا ان على الذكر والمساواة بينهما على
 تقدير عدم التعصبة لعدم كونها صاحبة فرض كونها محجوزة **كالم والعمة** اذا كانا لاب وام
 او لاب **كان المال كله للعمة دون العمة** وكذا الحال في ابن العم مع بنت العم لابن وابن الاخ
 مع بنت الاخ لاب **واما العاصبة مع غيره** منها كانت من جهة مصطلحات النعم فمن قال في
 مخرج واما العاصبة الحاصلة عن غيرها مع مقارنته بحرية فقد اختلفت كما لا يخفى **فكل انثى نصيبها**
 عاصبة

عصبة مع انثى اخرى كالانثى الاعيان او العلية **مع الميراث** صليبة كانت او بنت ابن
 واحدة كانت او اكثر **كما ذكرنا** في احوال الاخوات من انهن يعيرن عاصبة بالبنات وتسميتهن با
 مع غيره ما حذره من قوله عدم جعلها البنات مع الاخوات عاصبة وفيما اشار الى ان وجود البنت شرط لصيرورة
 الاخ عاصبة لاسباب لان الميراث ليست عاصبة في نفسها فليكن يعصبة غيرها بخلاف البنت مع الابن
 والابن مع الاخ لان الذكر منهما عاصبة بنفسه فيعصبة الابن وكان الغير فيه سببا للعصبة فيسقط
 بالعصبة بغيره تنقيصا على السببية **واخر العاصبات** اي اخوة الجنس من الورثة وصيغة الجمع
 للتعدد في الواقع فيدها بالنسبة اليه لان اخر كل من يكون منه والسببية من اللفظة الا
 ان لما كان مضافا فيما سبق عند منة في ما ينفذ في زيادة **مولا العمة** وهو ما يقوم مقامه
 عند عدم من عاصبة عند ما عندنا على اليد على ذوي الفروض المتقدم على ذوي الارحام وهو قول
 علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود **يسود** من ذوي الارحام ايضا ويرث الابن من
 له قوله تعالى اولوا الارحام بعضهم اولي بغض في كتاب الله اي بعضهم اقرب الى بعض من ليس
 رحم والميراث يثبت على القرب وقوله عدم لمن اعتق عبدا اخوك وبولاك فان شكرك فهو خير وطردك
 وان كفرك فشر وخير لك وان مات ولم يتورث وارثا كنت انت عاصبة فقد اشترط في تورثه
 مولي العتاقة ان لا يدع المحقق وارثا وزوال الارحام من جهة الورثة ووجه الجمهور ما روي ان
 بنت حمزة اعتقت عبدا ثم مات العبد وترك بنته مولاة فجعل النبي عليه السلام نصف ما له
 لبنته والميراث في مولاة وهذا نص في ان مولي العتاقة مقدم على الورثة من جهة تقدم عليه
 ان يكون مقدما على ذوي الارحام وبهذا تبين ان عدم اراد بالوارث في الحديث الذي تمسك
 به ابن مسعود رحمه العاصبة لا مطلق الوارث فان دفع الاحتياج به واما ما قيل في الجواب
 عن الآية من ان سبب نزولها ما روي من ان عدم ما قدم المديونة التي ليس الميراث في كتاب الله تعالى
 بذلك ففسخ الله ما كان هذا الحكم بهذه الآية وبين ان الرحم مقدم على الميراث والميراث لا يورث
 لنا في تقدم ذوي الرحم على مولي الميراث فيه نظر لان مناه على تخصيص الحكم بسبب النزول

ص

الذي هو محرم معتق والولاء الذي هو محرم معتق معتق معتق فالمستثنى من الحديث
 محرم وما الموصول معتق في جميع المعطوفات الا في قوله اوجز فان في تأويل المصدر الذي
 من محرم اسم المعطوف كضرب الامين محرم معتق ولا حاجة في ذلك ان يدرى معناه كما
 تقدم وتكرار ما المذكور في المسئلة عبارة عن موقوف بتعلق به العتق فانه بمنزلة ما يروى
 بتلك ما لا يحل له محرم معتق في النسخ بل هو في هذا النسخ بل ان الكافي لما عطل الالة التي اعطاه
 الله تعالى للمعروف وهي معتق وما يستعمل في معرفة مبداءه ومعاذة فتد الحق نفسه لا يعقل
 في ان الله تعالى يضرب الحق عليه فكان الحق امامه لا لا الحاق فادام فيه تلك الامارة عبرة
 في عباده عن الملحق والصحيح الرجوع الى الموصولين محذوف وكذا المضاف الى الملمات واقامة
 للمضاف اليه مقامه وقوله اوجز على التأويل المذكور معطوف على المضاف **فان قلت** موجب
 حصر المستثنى في ان لا يكونا للنساء ولا معتق مكاتبين ومدبرين وولا مكاتبين
 او مدبرين معتقين وولا مكاتب مدبرين وولا مدبرين مكاتبين **قلت** قد علم نبوت
 الولا من في هذه الصور بدلالة النص وذلك ان الولا كانت لهم في مكاتب المكاتب فلان
 ثبتت في مكاتب المعتق ومعتق المكاتب ومدبرين بطريق الاولى وكذا ما ثبتت في مدبر المدبر
 فلان ثبتت في معتق المدبر او مدبر المعتق بطريق الاولى في مكاتب المدبر ويمكن الحاقه ايضا
 بما ذكرناه على عدم الفرق بين المدبر والمعتق في باب الولا **فان قلت** شرط العمل بدلالة النص
 ان لا يعارضه عبارة لان العبارة فاهية عليها عند قيام التعارض بينهما فعارضتها
 مما عابها النص **قلت** ذلك اذا لم يكن الدلالة مؤكدة عوارضة القياس واما اذا كانت به تنقيب
 وتخرج على العبارة الحالية للقياس كملكي كمن فيهم ان صورة ولا معتق ومكاتبين طامة
 واما صورة ولا معتق من ان يعتق معتق امره رقيقا لم يمت الموت المعتق الاول ثم الثاني
 وبقى المعتق لولا الثاني لما ولا حاجة الى وضع عدم العصبية النسبية لان الكلام في نبوت الولا
 وهو غير موثوق عليه دائما الوقوف عليه اخذها الميراث بسبب ذلك الولا وذلك ان امره وراثة
 غير لازم وكيف قد يتخلف عنه كما اذا ثبتت ولادة الحسبي المكافؤ وذلك ان من العصبية في العصبية
 لا مستلزم اخذ الميراث عن هو عصبية على ان امره لا يجزى لبقا احوال ما في اخره اللزوم
 يكون

حيث قال تعالى ما
 ملكنا ايهاكم

من غير ان

يكون له اصحاب فرائض يستوجبون التركة وصورة ولا مكاتب مكاتبين ان يكاتب مكاتب
 امرأة بعد اداء التركة رقيقا لم يمت الموت المعتق الثاني البدل ثم موت المكاتب الاول
 التركة ويصير المكاتب الثاني فولاة لها وصورة ولا مدبرين ان يدين براهة عبدها
 ثم ترد وتعلق بدرا الحرب ويحكم القاضي بالحاقها فقير ميتة حكم فيعتق للمدبر
 ثم يعود المرأة الى دار السلام مسلمة فولاة لها ثمة ان مات وصورة ولا مدبرين
 ان يشترى هذا المدبر بعد ما اعتق حكم القاضي بمكاتب مدبرة المدة الى دار الحرب
 رقيقا فيدبره ثم يموت وتقف المرأة مسلمة قبل موت المدبر الاول او يعوده ثم يموت
 المدبر الثاني في فريضة بالولاء كمثل المرأة ومن وصم الله بالبر في صورة مدبر مدبرين من فريضة
 الارثاد مرتين فتدبره ثم ان ما ذكر على ما زعموا ان ولا المدبر للمولي انما ثبتت بعينه
 عليه حكم ذلك الله بغيره وليس الامر كما زعموا فانه قد ثبتت الولاة بعونه فيصير عن ذلك قول
 صاحب النخبة ثم الولا كما ثبتت كقوله العتق بثبوت ايضا بحق العتق فان ولاد
 المدبر ثبتت بالذات بولده ولا ينتقل عنه وان عتق من جهة غيره لان الولا قد ثبتت
 بحق الحرية للمدبر والولاء لا يحتمل الفسخ ولا يجوز عنه وصورة المسئلة ان مدبره بين وبين
 جاءت بولدها عاه احدها اثبتت نسبه ويعتق عليه وعزم نصيب شره منه والولاء
 بينهما وكذا المدبر بين شرهين احدهما وهو موسر فيضمن عتق بالضميان ولا يغير الولا
 عن الشركة عند ان حينئذ وعندها اذا عتق احدهما نصيبه عتق جميعه ثم ان قوله فان ولاد
 المدبر ثبتت بالذات بولده الحصر فيهما بغيره ان الولا امر غير الارث وغير مستلزم
 وصورة جرد لا يعتقهن ان امرأة زوجت عتقته غيرها عتقها فله بينهما ولذا فان الولا
 يثبت نسبه من الوالد وهو حرجي باللام لان الولد يتبع الام في الرق والحرية وولاد الولد
 لمولاهم فلان المرأة اعتقت العبد جردا بغيره اياه ولا ورده من مولد الام اليها حتى لو مات
 المعتق ثم مات ولده وترك **معتقة** ابيه لميراثه لما قال صاحب الهداية وهذا لان الولا

وفي الاسلام
 ربح خفي البون

عقر له النسب ثم النسب الى ابيه فكذا الولد والنسب الى ابيه كذا كانت لعدم اهلية الاب
 ضربة فاذا صار اهلا عاد الولد اليه عقر له ولد للملاعة ينسب اليه في ضربة فاذا اكثرت
 الملاعة نفسه ينسب اليها انتهى وعجالة الخطا في ان ما ثبت لمولي الاب ليس ولا آخر بل هو
 الذي ثبت اولاً لمولي الام وبعبارة الاشتغال استدل هذا المعنى عنه حيث ظهر من الحق
 الرضوية والعدنية فان الولد اقرب حكمة لا قرابة حقيقية حتى لا يتصور اشتغاله ولولا ذلك الاشتغال
 لما كان احد الام من لازم ما امتساح الولد الفات لمولي الام بعد انفقاه وذلك فاسد لان
 الولد كالتب لا يتقبل النسب وما كان مولي الام وارثا بذلك الولد عند موت مولي الاب قبل الولد
 وليس كذلك وبهذا التفصيل انصح فساد ما قيل ان الولد جعل في الشريعة عقر له النسب والسبب
 لا ينفع فكذا لا الولد لا يجزى ان لا ينفع بعد شدة واجيب عنه بان كذا نقول لا ينفع ولكن حدث
 ولا اول من تقدم عليه كما نقول في الالة لم يقصيب فان حدث للرجل ابن كان اول من الالة وان لم
 يبطل يقصيب وصورة جرح ولا معتق معتق من ان امراة اعتقت عبدا ثم اشترى المعتق عبدا
 وزمن معتق عنه من عبده فولد بينهما ولد فوله هذا الولد لمولي امه فلوان المعتق اعتق عبدا
 جرح بالاتفاق ولا ولو معتق من مولاه ويستدل ايضا على جرح الولد بما روي ان النبي رضي الله
 عنه في عجم ظفهم وامهم مولاه لراعي بن جرح والوجه عبد لغيره فاشترى من الزبير بن العوام واعتقه
 ثم قال للفتية انفسهم الى فداي عن رافع وقال هم موالى فاصحابي الى عثمان فحكم بالولاء للزبير فولد له
 ان الولد منسوب الى مولي امه ما لم يثبت له ولا من قبل ابيه فاذا ثبت ولا من قبل جرح الاب والولد
 الى مولي امه وذلك لان النسب الى الام ضروري على ما نقلناه عن المحدثين **ولو لم يكن المعتق بالاعتق**
وانهم وكان غنوا الى يوسف مكس الولد للاب والباقي لابن وهو احد الروايتين عن ابن
 مسعود رضي الله عنه في قول سريح والفتح وعندنا كما قلنا لابن ومقول علي وزيد بن ثابت
 والرواية الاخرى عن ابن مسعود ومواختيا سعيد بن المسيب وبها اخذ الشافعي واصل
 الخلاف ان الولد لا يورث حصة لا يجزى فيه سهام الورثة ولكن يورث به عند الزريق
 الثاني

انما لا يصح غاية البيان
 انما لا يصح الاقطاع منه

من رواية
 ابن مسعود

الشافى وعند الفريق الاول مما يورث عنه كالمال يحجب فيه سهام الورثة كما يحجب في المال
 وهذا لان الولد انما للملك فبغير حقيقة الملك لا يقال ان الولد انما للملك الا انه ليس بمالك
 حتى لا يضمن بالشهادة الباطلة والميراث لا يجزى فيما ليس بمالك لان هذا يشكك بالتصا
 فان العاصم ليس بمالك حتى لا يضمن بالشهادة الباطلة ويجزى فيه سهام الورثة ولا يقال
 ان الولد لو كان يجزى فيه سهام الورثة كالمال لما كان للنساء من الولد نصيب كالمال
 الا انما تمسك القياس فيه بالاش والاش لم يوجد في الرجال فيرد الى ما يقتضيه القياس
 هذا الذي ذكره وجه القائلين بالقول الاول غير اني يوسف واما وجهه هو ان
 استحقاق الولد بالعصوبة والاب في حكم العصوبة كالا بن الا بن مقدم عليه
 شرعا في ترك المعتق لان الاب لا يصير محجور ما عن ميراثه حيث قدمنا الا بن والعصبة
 لان الاب يستحق بالفرضية شيئا ولو قدمنا الاب في الفرضية لم يستحق الا بن بالفرضية شيئا
 وهذا المعنى لا يوجد في الولد لا لا يستحق بالفرضية شيئا فاولى الوجوه ان يجعل ميراث
 المعتق كميراث المعتق ويجعل كان المعتق هو الذي استحق ذلك الذي ذكرناه من
 ان له وجبا غير الوجع الاول هو المصلحة لا تناف مع صاحب في المسئلة الآتية ومن عقل
 عنه هذا ذكر الوجع الاول على انه وجه مشترك بينه وبين غيره ومجتمعا وهو الجواب
 عما ذكره ابو يونس قوله عم الولد لعمه كالميراث لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهذا
 نص في الباب **ولو ترك المعتق ابن المعتق وجده في الولد كل الابن باتفاق**
 وذلك لان الاب كالب في العصوبة بحسب الظاهر لان اتصال كل منهما بالبيت بلا واسطة ويكون
 الابن اقرب يحتاج الى ما سوسه ان زيادة فيه امر حكى فوقع الخلاف هناك خلاص الجوفان
 اتصاله بواسطه فالابن اقرب منه بلا اشتباه فكان الولد بلا خلاف وهذه من المسائل الاربع
 المستشاه على قول ابو يونس حيث يجعل فيه كالا بن ذكر شيخ الاسلام خواجه زاهد في شرح قول
 اصل مصلا اخر وهو ما اذا ترك جد المعتق واخاه وقال الولد كله للجد في قول ابن حنبل

وفي قولها الولاء بينهما تضاد وهذا لان الولاء اقرب العصبات الى المعتق يوم مات
المعتق واقرب العصبات اليه عنده الجديكون الولاء كله وعندهما هاسوا فيكون
بينهما تضاد في ان محمدا ذكر في اول كتاب الولاء عن الصحابة عمر وعلي وابن مسعود وابي
بن كعب وزيد بن ثابت وابن مسعود الانصاري واسامة بن زيد رضوان الله عليهم اجمعين
قالوا لولا لالاكبر وزعم بعض العلماء بظاهر هذا اللفظ ان الولاء لالاكبر بن المعتق ساء بعد
موت قال لالاكبر قائم مقام الاب في الذية عن العتيق رسول الله عز وجل قدم الاكبر بقوله الكبر
الكبر فيقدم كبر بنه في استحقاق الولاء لهذا والذهب عندنا ان المراد بالكبر القرب يعني
يقدم اقرب بن المعتق اليه يوم مات المعتق واستحقاق الولاء كما كان المتبادر من قول
العقاة المعتق كان قولي واخر العصبات مولى العقاة مظنة ان يتوهم اختصاص الولاء
للمعتق فدار به ذكر سنة فخرية فقال **ومن ملك** بسبب الاسباب اختياريا كان كالشاه او
غير اختياريا كالارث **دارحم محرم** منه كان الظاهر ان يقال بحرمانه منه لقوله دارحم
الا انه جري على الجوار كما في قولهم محرم مني **عق عليه** به بقوله عليه على انه لا دخل لقصد
الاعتاق بل الاحتمال في بعض الصور كما اذا ملك بالارث وذو الرحم المحرم واولاد الرجل
واولاد ابويه وهم الاخوة والاخوات واولاد الاخوة والاخوات وان سئلوا اباؤهم
واجدادهم وجداتهم وان علوا واول بطنهم بطون الاجداد والجدات يعني الامهات والعمات
والاخوال والحالات دون اولادهم وقال الشافعي في الوالدين والمولودين كذلك وفي
غيرهما لا يعتق عليه ويجوز المقام ان القرابة الحقيقية على تلك انواع قرابة قربة وهي قرابة
ذي الرحم المحرم من الولاد وحكمها المعتق ملكا يابا بتقاضي بيتا وبين الشافعي خلافا لما
الظاهر فانهم يقولون لا يعتق عليه لكن يلزم ان يعتق وقرابة بهيمة وهي قرابة ذي الرحم غير
المحرم اعني غير المحرم بسبب الرحم فلا ينافي كونه بسبب الرضا والمصاهرة
عدم الاعتق عليه بالاتفاق وقرابة متوسطة وهي قرابة ذي الرحم المحرم غير الولاد وحكمها
عليه

منهم من
يختص

عليه عندنا خلافا للشافعي والاحتجاج به الطرفين موضع بيان كتاب العقاق
وسمى اسم ان النوع الثاني قرابة محرم غير ذي رحم كالامهات والاخوات والعمات
والحالات الرضاوية وموطوءة الاب وحليلة الابن فذوهم لما عرفت ان المقسم
القرابة الحقيقية والمراد من المحرمية ما بسبب القرابة وليس فيما ذكر قرابة حقيقية
والمحرمية فيه سبب الرضا او المصاهرة فلا يكون ما فيه من انواع القرابة التي نحن في
صدور بيانها ثم اورد المصنف هذا الفصل متغالا **قال كملت نباتات** حراير تولد
بين عبد وحر **للصغرى عشرة** وبنات **والكبرى ثلثون** وبنات **فاشترى**
اباها بالخمس فعتق عليها ثم مات الاب وترك مالا قلناه **بيننا** ثلاثا
بالعشرة والباقي انما قال هذا وان قيل والثلث الاخر لانه حصص العصبية وثمانية
عدم التدبير فخذ ان يعجز عنه لا تعيين المقدار **من مشرك الاب** **اخماسا**
بالولاء ثلثة **اخماسا للكبرى** و**خمسة للصغرى** لان الكبرى قد اعتق عليها ثلثة
اخماس الاب ثلثين والصغرى قد اعتق عليها خمس اثنان **بشرى** **وتصير** **ثمة**
واربعين وذلك لان اصل المسئلة ثلثة للنباتات الثلاثان وذلك سهمان لا **يقتضي**
على الثلثة ولا موافقة بينهما فاخذنا جميع عدد سهمين وذلك ثلثة والباقي وهو سهم لا يستقيم
على سهام الولاء وهي خمسة لان بين العشرين والثلثين موافقة بالعشرة فبقيت العشرين اثنان
وعشر الثلثين ثلثة مجموعها خمسة ولا موافقة بينهما فاخذنا جميعها فحصل معنا ثلثة وخمسة
ضربنا احدى سهمي الاخرى اذ لا موافقة بينهما فحصل خمسة عشر ضربنا هاهنا اصل المسئلة
وهي ثلثة فحصل خمسة واربعين فبما تقسم المسئلة اذ قد كان للنباتات ثمانية اصلها اثنان وادنا
ضربنا هاهنا في المضروب وهو خمسة عشر حصل ثلثون فلكل نبات عشرة وكان للصغرى و
الكبرى من اصلها واحد ضربناه في المضروب فلم يتغير فبقينا الخمسة عشر الباقية على
سهام الولاء فاصاب لكل سهم ثلثة فلكبرى من الخمسة عشر تسعة وقد كان لها عشرة
عليه

لا يستقيم
بها

بالفرضية فلها حصة تسعة عشر وللصوفى من الخمسة عشر ستة وقد كان لها عشر بطريق الفرضية
ويعبر بها ستة عشر وليس للوصفي الا ثلث العشرة ان اصابتهما بالفرضية ثم ان للكبرى والصغرى
ان يزوجا اباهما بالولاد اذ جن جنونا مطعما فيل هذا محايب لغيره لغيره حيث يكون
بنت الرجل وليته **باب الحجب** هو في اللغة المنع ومنه الحجب وفي الاصطلاح منع
شخص معين عن الميراث بالكلية او عنه سهم مقدرا الى اقل منه بوجود شخص لا يشترك في اصل
ذلك السهم المقدرا ان كانا قسما او عن سهم واحد او عن بعضه كميل يدخل منع العصبة بوجود
صاحب الفرض عن كل التركة التي بعضها في حجب النقصان مع عدم كونه من رعاها
فلما سدر كميل يدخل منع احد العصبة من الاخر سهمه في التركة في الحد المذكور كمنع
احد الاثنين الاخر عن جميع ما بقي من الاب او بضمه فان جميع ما بقي من الاب ليس من السماء
المقدرة وانما قلنا بوجود شخص يدخل الحرمان في حد الحجب الحرمان فانه معنى في نفس
وهو احد الامور الخمسة المذكورة في فصل مواعيد الارث لا بوجود شخص اخر وانما قلنا لانها
واصل ذلك السهم المقدر كميل يدخل منع احد الصليبين الاخر عن الميراث في الثلث
حد حجب النقصان مع عدم كونه من رعاها فان المانع المذكور يشترك الممنوع في اصل السهم
المقدر هو الثلثان **هو على نوعين حجب نقصان وهو منع عن سهم مقدرا**
سهم مقدرا قل منه وذلك النوع من الحجب **الحجب** قلناه ان كل ما من اصحاب الفرائض اعلم
ان نصيب العصبة يكون بقل وليس ذلك بطريق النقص لان شانه ان ياخذ المالا
عند عدم صاحب فرض وان ياخذ الباقي عنه فرضه عند وجوده لدنوه في الارث
عند فلكل من النصيبين المتناوبين حتى ابتداء لا يطبق النقص سببا حجب النقص
المساوي له في الدرجة وهذا هو السبق عدم كون العصبة محجوبا حجب نقصان مع كونه
محجوبا **حجب حرمان** وهذا ابتداء منع ما عكس ان يخط بالبال من ان يقال كما ان صاحب
الفرض قد يمنع منع نقصان وقد يمنع منع حرمان كذلك العصبة قد يمنع منع
نقصان

منع حرمان

نقصان وقد يمنع منع حرمان فالطلاق المحجوب منع الاول دون الثاني ثم تخصيه
حجب النقصان باصحاب الفرائض بناء على ذلك لا يخلو عن حكم **الزوجين** فان احدهما
محجب النصف الى الربع والاخر من الربع الى الثمن بالولاد او ولد الابن **والام** فانها
محجب بالولاد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات من ايرهنه كانا من الثلث الى السدس
وبنت الابن فانها محجوبة بالصليبين من النصف او الثلث الى السدس **والاخ** **لاب**
فانها ايضا محجبة كذلك بالاخت لابل وام **وقد مر بيان** في الباب الاول **وحجب حرمان**
الكثر عن تفسير ما في اسمهم الدلالة عليه **والورثة** **فيم** اي في هذا النوع من الحجب **فرقان**
فرق لا يجمعون هذا المحجب فيدخلون في حكم الصليبين **بحال** من الاحوال لا تصالحهم
الميت بلا واسطة **البنت** مصدر عن البنت وهو القطع يقال لا تفعل بقاء البنت لكل امر
لا رجوع فيه ونصبه على انه مفعول مطلق باضمار فاعل في التقدير منها ولا يثبتون
اي لا يقطعون ثم الارث البنت وان كان بعضهم محجبون حجب النقصان **ومست**
نصفها من الرجال ونصفها من النساء **الابن والاب والزوج والبنت والام**
والزوج من لم يفرق بين المحرم والمحجوب **حجب حرمان** مع ان الفرق مكشوف
عند اهل هذا الفن اعترف من هنا واجاب وما الى الابن **حجاب** **فرق** **فرق**
بحال **وحجب حرمان** حجب حرمان وفي حلالا اخرى والحال يكون سببا لارث في الصورة الاولى
ولا يكون سببا للحجب في الصورة الثانية ولذلك فرق بينهما في الصلة وان كانت الصلتان مشتركتين
في مطلق الملازمة بينهما على قوة الاول حيث كانت موثقة فيما نازلهما من الحكم ومن لم يفرق
لهذه الالفية غير عبارة المصنف وقال محجب بحال رسم غير الستة المذكورة من اصحاب
الفرائض والعصبات **وهذا** خلاص الحكم بسبب الحال في الفرقين الثاني **سبب على**
الاول منها الصاحب الفرض والثاني للعصبة على ما دل عليه عبارة راشدة فلا يور
لها قسمة على الاصل الاول بان لا يحجب في ولاد الاب مع الابن الاخر لانه عصبة ولا على

الاصل الثاني بان ان اجري على ظاهره وهران الاقرب في الدرجة مطلقا **لا** يجب الاقرب
 لزوم منه حجب الام بالاب وحجب الابن بالاب وام بالالاخ لام وان قيد بان يكون
 الاقرب مدليا بالاقرب كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلا معنى لحملها
 اصلين **احدهما ان صاحب فرض يدلي** في اولي الدلو الى البئر اذا ارسل اي
 برسل **قرايته الى الميت يستحق** ويشترط ان لا يرث مع وجود **ذكر الشخص**
 هذا لا يصح على طلاق بل عند تحقق احد الشرطين على سبيل البدل استحقاق الواسطة
 جميع المال واتحادهما في سبب الارث ولذا قال **ان استحق الكل** اي بجهته واحدة
واحد السبب فانه اذا تحقق الاول منهما كما في الاب والجد او الثاني كما في الام وام الام
 بتحقيق في الحرمان اما الصورة الاولى فلزوجة احرار الواسطة لكل المال واما في الثانية
 فلان الواسطة اخذ المضيق الذي كان السبب سببا وليس لذي الواسطة سبب اخر
 حتى يستحق به نصيبا آخر وعند انعدام ذلك الشرطين مع الا تحقق حجب الحرمان
 مع وجود واسطة الادلاء الى الميت كما في الام واولادها فان الواسطة لا ياخذ الكل
 وذي الواسطة لا ياخذ الباقي بسببها بل بسبب اخر واذا تحققت هذا فقد
 نعت على ما في كلام من لم يذكر الشرطين المذكورين وذكر قوله سوي اولاد الام ثم الخلل
 في حيث ان لم يعتبر احدهما لا يصح ما ذكره بعد الاستئنا ايضا ولا يستقيم الاصل
 الاول وان اعتبر لا يقع حاجة الى الاستئنا المذكور لان الشرطين المذكورين منقورا
 في الصورة المذكورة وبالجملة عند اعتبارها لا حاجة الى الاستئنا وعند عدم اعتبارها
 لا يصح لمصر المستثنى فيما ذكره **والاصل الثاني الاقرب فالاقرب** اي يزحم
 الاقرب فالاقرب كما ذكرنا **فقد مر في باب العصبات** انهم يزحمون بقرب الدرجة
 عند الاختلاف فيها فالاقرب منهم يحجب الابعد حجب حرمان بالاقرب دون الادلاء سواء
 اتخذ في السبب او لا **والمرحوم** وهو المستنوع من الارث لعني في نفسه **كالخامس**
 الثالث

مستثنى

الثالث والرفيق والباين في الدار والمرقد لا يحجب لم يقل عنه لان الحجب يمنع الغير
 عن الميراث فلا حاجة الى ذكره وانما اطلقه هنا ليفهم انه لا يحجب اصلا وعين حجب
 النقصان عند ذكر الخلاف ليعرف انه لا خلاف في النوع الاخر للحجب عندنا وهو
 قول عامة الصحابة وعند ابن مسعود تحجب حجب النقصان لا حجب الحرمان هذا
 على رواية منسوبة الى السرخسي والاسرار وفرايض التمر تاشي وفرايض العنمان
 وذكر محمد في كتاب الفرائض عن الشعبي في امرأة مسلم تركت زوجها مسل واخوين
 من امها مسلمين وابنا كافرا قضى فيها علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت ان للزوجة
 النصف واخويه من امها الثلث وبقي سدس المال فهو للعصبة وقضى فيها عبد الله
 بن مسعود ان للزوجة الربع وليس للاخوين لام ميراث وما بقي فهو للعصبة
 فهذه الرواية تدل على ان المحرم كما يحجب حجب النقصان عند ابن مسعود
 تحجب الحرمان ايضا وهكذا اطلق في رواية منسوبة لخواهر الزاد نصار عنه
 في حجب الحرمان روايتان اصحهما ما ذكره المحم عسكرا بن مسعود فيما ذكره على
 اصح الروايتين عنه باطلاق اسم الولد والاخ وتقريره ان حجب النقصان ثابت بالنقص
 باسم الولد والاخ وانما يارث على النص وذا لا يجوز لانه ينسخ فلا يثبت الا بما ثبتت
 به النسخ وهذا بخلاف حجب الحرمان لانه باعتبار تقديم الاقرب على الابعد وذكرنا
 بتحقيق اذا كان الاقرب مستحقا فاما حجب النقصان فباعتبار ان السبب مع
 وجود الولد والاخوة لا يوجب له الاقل النصيبين وفي هذا المعنى لا فرق بين ان
 يكون الولد والاخ وارثا او لا يكون وارثا ولا يخفى ما فيه من القصور فان التقليل
 الذي يقول لانه باعتبار التقديم الاقرب الى اخره مخصوص بالعصبة وحجب الحرمان
 قد يكون في اصحاب الفرائض بعلامة اتحاد السبب على ما بين ولهامة العلماء
 في قولهم وجهان احدهما ما اختاره الامام السرخسي وتقريره ان من ليس باصل

الميراث جعل في حق استحقاق الميراث كالميت فكذلك في المحجب من كالميت فكذلك في حق استحقاق الميراث
لا يخرج من ان يكون ولدا فبالموت ايضا لا يخرج من ان يكون ولدا ثم يشترط كونه حيا للمحجب
فكذلك يشترط كونه وارثا للمحجب ويستحق حجب نقصان المحجب الحية فان في المعنى لا فرق
بينهما لان في حجب الحية ما تقدم الحاجب على المحجوب في الكل وفي حجب النقصان تقدم الحاجب
على المحجوب في البعض فاذا شرط هناك صفة الورثة في الحاجب فكذلك يشترط ههنا
واما قوله ان حجب النقصان ثابت بالنسبة باسم الولد فنقول المراد من الولد المذكور
في الآية ولد وارث لا انما نزلت في الميراث حتى يتبين ان يقال ان العبدة لعموم اللفظ
واطلاقة الخصوص السبب ولغيره بل لا لالة سياق الكلام وسياسة فانه عطف على الولد
المذكور في اول الآية وهو الولد الوارث فصفة الورثة معنيته ههنا ايضا وكذلك
ان شئت صفة الورثة في الاخوة وثانيتها وهو ما اختاره شيخ الاسلام خواجه اعظم قدس سره ان
المحرم ليس باهل للميراث والعلامة تقدم بنوات الاهلية فصار وجوده ليس باهل
للميراث وعدمه سواء فجعل غرضه الملية والى دليل على صحة هذا ما قالوا في حق ترك اب وجد
وابونا مملوك او كافرا فان الجد يرث من ادعى الطلوع اوي اجماعا في هذا الفصل في اختلاف
العلامة بخلاف ما اذا كان اهلا للميراث كالاخوة مع الاب فانهم لم يجعلوا بمنزلة الموتى حتى
يجوز الام وان كانوا لا يرثون مع الاب لغوات شرط وهو عدم الاقرب **والمحجوب بحجب غيره**
اطلق المحجب في الطبعين للصورة الاربع احدها ان يكون المحجب في الحاجب والمحجوب كليهما محجب
حيث وان يتوضن لثانها لانه ذكره فيما سبق حيث قال القرني في اي جهة كانت
محجب السعدي في اي جهة كانت وارثه كانت القرني او محجوبه وكذا ذكر كلام الاب فانها لا يرث
مع الاب وهو ذلك محجب ام الام وثانيتها ان يكون المحجب في الحاجب حيا وان في المحجوب
حجب نقصان ومثاله ما ذكره ههنا وثانيتها ان يكون المحجب في الحاجب حجب نقصان وفي المحجوب
حجب حرمان ولم يتعوض لثانها ايضا ككتمان ما علم مما سبق من حيث ان العصبية عند

اصحاب

منها

اصحاب الفرائض المال فانهم في تلك الصورة بعضهم محجوب بوجود الآخر حجب
النقصان وراعيهما ان يكون المحجب في الحاجب والمحجوب كلاهما حجب نقصان وما يتوضن
لمثاله ايضا لظهوره عند ظهور الصورة السابعة هكذا ينبغي ان يلاحظ هذا
المقام ولا يلتفت الى ما في الشرح من الادغام **بالاتفاق** اراد اتفاق ابن مسعود
مع جمهور الصحابة رضي الله عنهم وهذا صحيح فان ابن مسعود لا يشترط الاستحقاق
في الحاجب فما تقدم في تقدمه يتكسبه من ان حجب الحرمان لا يتصور الا اذا كان الحاجب
مستحقا لما حجب عنه الغير منقول عنه **كما فرق الواحد من الاخوة والاخوان**
من اي جهة كان اي سواء كان كلاهما من الابوين او من احداهما مستحقين كانا
فيه بان كان من اب او ام او مختلفين بان كان احدهما من اب والاخر من ام
لا يرتبون مع الاب استنباط ومن قدر قبيلة قوله فانها فقد عجزت التركيب
ولكن تجحان الام من الثلث الى السدس قيل في تقليل الجواب بالاتفاق اما
عند ابن مسعود رضي الله عنه فلان المحرم عنه حاجب من غير ان يكون وارثا اهلا فكذلك
المحجوب بل هو اولى لانه وارث من وجه دون وجه واما عندنا فلان المحرم عنه حاجب
بغيره المعذور لانه ليس باهل للميراث من كل وجه بخلاف المحجوب فان اهل له من
وجه دون وجه فجعل كالميت في حق استحقاق الميراث حتى لا يرث شيئا ويجعل
حيات في حق المحجب فنوارث في حق محجوبه لولا حاجبه فيجب ويرد على ذكره طرف
ابن مسعود انه لا يقول بكون المحرم حاجبا حجب حرمان وان كان قايلا بكونه
حاجبا حجب نقصان والكلام ههنا بين المحجبين على ما عرفت في قايلا ذلك القول
فلا ينتهض ما ذكره وجه التمام المدعي وعلى ما ذكره طرف المحرم ان يخص المحجوب
حجب حرمان فان قوله حتى لا يرث شيئا صريح فيه وقد عرفت ان المدعي عام للمحجوب
حجب نقصان ايضا والقائل المذكور عاقل عنه ولذلك لم يفتد المحجوب المذكور في المتن

بقوله يجب حريان والله اعلم **باب خارج الفروض** اي مواضع خروجها
 من الاعداد يخرج كل فرض من اقل عدد يكون ذلك الفرض منه واحدا صحيحا فخرج
 المصنف ثمان وخمسة الثلث ثلثه ومخرج الربع اربعة وعلى هذا والمراد من الفروض
 الفروض الستة المعروفة والمراد من الزكفي قول الفرض **المذكورة الزكفي** الزكفي
 عنوان الباب والتقييد للاحتراز عن السبع والستة وما شئت من فريض باب الفرض
الاول السبع والربع والثلث والثاني الثلثان والثلث والسادس الاول
 الاول النصف والثاني النصف وهو الربع والثالث نصف ونصف وهو الثمن وان شئت
 قلت الاول من الثمن والثاني وضعفه وهو الربع والثالث ضعف ضعف وهو النصف
 الاول من الثاني الثلثان والثاني نصف وهو الثلث والثالث نصف نصف وهو السدس وان
 شئت قلت الاول من السدس والثاني ضعف وهو الثلث والثالث ضعف ضعف وهو الثلثان
 ومن هنا ظهر وجوب قوله **على التصنيف والتصنيف** وقاعدة ذلك ان تستفي حفظ الادي
 او الاعلى من كل نوع عن حفظ الباقي وايضا فيه مبريد لما ذكره بعد هذا من انه اذا اضطر
 من نوع مع البعض الاخر منه يكتفي بحفظ الاقل لانه لا يكون محال ان يكون من جبال الضعف
 ولضعف ضعف وهاتان القاعدتان دعاه الى جعل هذه الفروض نوعين لان احاد احدا
 وقيل السبب في ذلك انهم طلبوا ما هو الاقل منها من اربعة الثلثين الذي يخرج من الثمانية
 ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلا كسر فعملوا هذه الثلثة نوعا واحدا ثم طلبوا اقل
 فرض بعد الثمن فوجدوا السدس الذي يخرج من الستة ووجدوا الثلثين والثلث خارجين
 منها بلا كسر فعملوا هذه الثلثة الاخرى نوعا آخر وبعض الفرضيين جعلوا لكل نوعا واحدا
 فقالوا نسبة الثمن الى السدس كنسبة الربع الى الثلث وكنسبة النصف الى الثلثين لان الثمن
 ثلثة ارباع السدس والربع ثلثة ارباع الثلث والنصف ثلثة ارباع الثلثين وانما سمي النوع الاول
 بالاول لان الاول الكسور منه واما ما قيل في وجهه ان اول الموجودات من الناس الزوجات
 ونصيبها

نوعا واحدا

ونصيبها لا يوجد الا فيه فعارض بان اصل الموجودات من الناس الزوجات
 ونصيبها لا يوجد الا في النوع الثاني ثم ان اعتبار هذا اولي لانه ذاتي الزوجية
 عارضة حادثة بحدوث الشرايع **فاذا جاء في المسائل من هذه الفروض** لما
 مهد لبيان المخارج تنوع الفروض الستة الى نوعين فخرج عليه بيانها وبدا
 ببيان القسم الاول من المخارج وهي مخارج الكسور المنفردة **احاد احاد** انما ذكره
 لفظة مع ان معناه مكرر لكان صيغة الجمع في الظن فالمقدم ذكره ولو قال فاذا
 جاء في المسئلة من هذه الفروض لكان يكفي ان يقول احاد بلا تكرير وبما مع وضوح
 قد خفي على الناظر فيمنه من اعيان الشرايع ثم ان هذا بحسب الجليل من النظر وهما نظرا
 دقيق حكم عدم صحة احاد بلا تكرير على كل حال وهو ان احاد ليس بعض الواحد فلا يجوز
 استعمال منفرد صريحا بالامام الواحد في شرايع ديوان النبي حيث قال لا يستعمل احاد في موضع
 الواحد لا يقال هو احاد او واحداتا يقولون جاءوا احاد احاد او واحد واحد او احاد في موضع خطا
فخرج كل فرض منفرد سمي من الاعداد اي ما يناسب في المعنى ويشترك في اصول الدين
الانصف فانه من اثنين وليس الاثنان سميا له **الربع من اربعة** **والثمن من**
ثمانية **والثلث من ثلثة** وكذا الثلثان منها **والسدس من ستة** التي في الاصل ستة
 لما كان هذا مع صحة شبهه كان احق بالذكر في مقام التمثيل وانما قدم الربع والثمن
 على الثلث والسدس لكونهما من النوع الاول كالنصف فان كان في المسئلة النصف فقط كما
 اذا ترك بنتا واخا لآب وام فهي من الاثنين وان كان فيها الربع فقط كما اذا خلف
 زوجة واخا فهي من اربعة وان كان فيها الثلث فقط كما اذا بقى من الزوج مع الابن وان
 كان فيها الثلث فقط كما اذا رثت اما واخا لآب وام او كان الثلثين فقط كما اذا
 ترك بنتين وعما فهي من ثلثة وان كان السدس فقط كما اذا خلف ابنا وامام فهي من ستة
واذا جاء من ثلثة هذا بيان القسم الثاني من المخارج وهي مخارج الكسور المحققة

وهما من نوع واحد من نوع الفروض **فكل عدد يكون يخرج من اي لفرض**
 من ذلك النوع **قد ذكر العود يخرج المصنف ذلك المخرج ونصحه**
ايضا كالتسعة يخرج السدس والمصنف الذي هو الثلث والمصنف
 الذي هو الثلثان والثمانية فانها يخرج للفن والمصنف الذي هو النصف والمص
 انما مثل بالسنة مع كونها من النوع الثاني لكونها اقل من الثمانية ووجه ذلك ما
 يقرر في علم الحساب من ان مخرج الكور اذا تدخلت الكثر من مخرج اقلها لان مخرج
 الاكثر اقل من مخرج الاقل ومتداخل فيه فيكون مخرج الكل منه فاذا اجتمع في
 المسئلة السدس والثلث كما اذا ترك اما واخيتين لآب وام واذا اجتمع فيها الثلث
 والثلثان كما اذا ترك اخيتين لآب وام واخيتين لام كانت المسئلة من تلكه واذا اجتمع
 والمسئلة الثمن مع المصنف كما اذا ترك زوج وبنتا كانت من ثمانية واذا اجتمع
 فيها الربع والمصنف كما اذا ترك زوجا وبنتا كانت من اربعة ولما فرغ من بيان حال
 الاختلاط من ثلث بين فرض نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين
 فرض واحد النوعين بالآخر فقال **واذا اختلف المصنف من النوع الاول بكل النوع**
الثاني اي بالثلثين والثلث والسدس كما اذا ترك زوجا واما واخيتين لآب وام و
 اخيتين لام **وبعضه** كما اذا اختلف المصنف بالثلث فقط كما فيمن خلف زوجا
 واخيتين لآب وام او اختلف بالثلثين كما فيمن خلف زوجا واخيتين لآب وام
 او اختلف بالسدس وحده كما اذا خلف اما وبنتا او اختلف بالثلثين والسدس
 معا كما اذا ترك زوجا واخيتين لآب وام او اختلف بالثلث والسدس معا كما
 اذا ترك زوجا واخيتين لام **واما فهو اي** اختلاط المصنف في جميع هذه الصور
من معنى ان يخرج الفروض في هذه الاختلاطات كلها هو السنة وذلك لان
 يخرج المصنف اثنان ويخرج الثلث والثلثان ثلثة وكلاهما داخلان في السنة وذلك
 لان

منه

لان يخرج النصف اثنان ويخرج الثلث والثلثين ثلثة وكلاهما داخلان في
 السنة فهي يخرج المصنف المختلط بفرض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة
 وايضا بين مخرج المصنف والثلث مباينة فاذا ضرب احدهما في الآخر حصل سنة
 فهي مخرجهما **واذا اختلف الربع** من النوع الاول **بكل النوع الثاني اي بالثلثين**
 والثلث والسدس كما اذا خلف زوجا واما واخيتين لآب وام واخيتين لام **وبعضه**
 كما اذا اختلف بالثلثين فقط كزوج وبنتين او بالثلث فقط كزوج وام كذا قيل وفيه نظر
 لما في باب معرفة الفروض ان هذا الثلث ثلث لفظا وربع حقيقة فيما اجتمع في
 في الصورة المذكورة حقيقة الربعان او بالسدس فقط كزوج واحد من اولاد الام او اختلف
 بالثلثين والسدس كزوج وام واخيتين لآب وام او بالثلثين والثلث كزوج واخيتين لآب وام
 واخيتين لام او بالثلث والسدس كزوج وام واخيتين لام **فهو اي** يخرج جميع هذه
 المسائل حاصل **من اثني عشر** وذلك لان مخرج اول جنس من النوع الثاني من السنة وقد
 دخل فيها مخرج الثلث والثلثين فاكتمل بها مخرج لكل ثم اخذنا مخرج الربع فوجدنا
 بينها وبين السنة موافقة بالمصنف فرض بنا نصف احد سما في محل الاخرى فصارت اثني عشر
واذا اختلف الثمن من النوع الاول **بكل النوع الثاني اي بالثلثين والثلث**
 والسدس وهذا لما يتصور على رأي ابن مسعود لان المخرج من مخرجه حجب النقصان
 كما اذا ترك ابنا كما في زوجا واما واخيتين لآب وام واخيتين لام فان الابن المخرج
 يحجب عنه الزوج من الربع الى الثمن واما على رأي الجمهور فهو غير متصور لان الثمن
 اذا كان للمرأة وجب ان يكون صاحب الثلثين بنين وصاحب السدس اما ارجوة ورج
 لا يوجد صاحب الثلث لان صاحبه اما الام او اولاد الام والام سهمنا قد حجبته من الثلث
 الى السدس واولادها قد حجبوا من جميع الثلث فيكون اختلاط الثمن بالثلثين والسدس
 فقط دون الثلث **واختلط الثمن ببعضه** اي ببعض النوع الثاني كما اذا اختلف

بالثلثين والستين كزوجتين وام او بالثلث والستين على راحة كزوج وام واضيق
 لام وابن محرم او بالثلثين والثلث على راحة ايضا كزوج وابن محرم واخيه لابا
 واخيه لام او بالثلثين فقط كزوج وبنتين او بالستين فقط كزوج وام وابن او
 بالثلث فقط كزوج وابن محرم واخيه لام على راحة ايضا **فهو** اي خروج هذه الا
 المختلط كلها يجعل **من اربعة وعشرين** وذلك ان يخرج اقل جزء من النوع الثاني
 هو السنة التي دخل فيها يخرج الثلث والثلثين فوجب الاكفاء بها لما عرفت وبين السنة
 ومخرج الثمن وهو الثمانية مائة بالضعف فخرجنا نصف احد سمان في كل الاخرى فحصل
 اربعة وعشرين **باب العول** قال الجهم هرب والعول ايضا عول الفرضية
 وقد عالت اي ارتفعت وهي ان تريد سها لثمة فيدخل النقصان على اهل الفرضية
 قال ابو عبيدة اظنه ما خرد اسم المثل وذلك ان الفرضية اذا عالت فهو عيل على اهل
 الفرضية جميعا فنقصتهم في المغرب واعمال كثير عياله وعال الحكم ما لا جبار ومنه ذلك
 ادنى الاتعول او عال الميزان مال وارفع ومنه عالت الفرضية عولا وهو
 ان يرتفع السهام وتزيد فيدخل النقصان على اهلها كما انها مالت عليهم فنقصتهم
 ويقال عال زيدا الفرضية واعمالها اي جعلها عالية في الاساس ولا يعول ذلك
 هذه الامور من عال اذا علية يقال عيل صبره اعوز بالله من سيل الظلم او عول الحكم
 وفلان ميزان عايل وعال الميزان ذلك ادنى الاتعول او يقال للفارض اعلى
 الفرضية وقد عالت واعال زيدا الفرضية وعالها انتهى وليس فيه ما يدل على ان
 المعنى الاصطلاحي ذكره المصنف بقوله **وهو ان يراد على المخرج شي من اجزائه**
 من قسم الحميمي كما توهم والمراد من اجزائه ما فيه من الكسور وكلمة من للبيان
 فان الزايد من جنس اجزائه لا يصفه فلا حاجة الى تقدير مضاف حتى يكون
 المعنى مثل شي من اجزائه **اذا اضاف المخرج عن فريضة** فنية معنى الارتفاع والعلية
 والميل

منه

والميل والجور وتفصيله ان المخرج مضاف عن الوفاء بالقرعة المحقة فيه يرفع
 الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم حتى يدخل النقصان في فريضة جميع الورثة
 على نسبة واحدة كما ستقف عليه تفصيله باذن الله تعالى اعلم ان مسائل العول
 ثلاثة اقسام عايله وعابله وعادله والعايله المنسبة للاسر والعابله مسائل العول
 والعاذه مسائل الورث وهذا التقسيم منهم كالنص فيهم اخذوا العول من معنى
 الجور المقابل للعدل ومنهم ان المعنى لغوي فقد وهم وكان لا بد ان المنقول
 الاصطلاحي يراد فيه المعنى اللغوي ومنه ذلك لا يكون لغوي بالاصطلاح احيانا يقال
 بالعول جهور الصواب رضى واخذ من عامة الفقهاء ويقال ان اول مسألة
 في الاسلام عابله كانت في ايام خلافة عمر رضى وهي امرأة مائة وثلاث زوجا واخا
 لاب وام واما فلما حدثت اجمع اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه فمطروا
 وكان اول من اداه اجتهاده الى القول بالعول العباس رضى فقالوا اعلموا العول
 وقابعه الباقيون على ذلك ولم ينكروا احد الا ابنه عبد الله رضى وكان مهييا فلما بلغ
 خالفه اياه فقال باذخال الضر على البنات والاخوات فقبل هذا قلت ذلك في عهد
 عمر رضى قال كنت صبيا وكان عمر مهييا مهيبة ولا يخفى ان ذلك لا يصح عند راي نازحه
 الى مدة مديدة او لا مانع لم عن التنبه لاسباب غير مجلسي عمر رضى الله عنه ثم ان في اصل
 الرواية عن قريبة اخري تاياه عن صدق ما روي وذلك انه ذكر في رواية عطاء ان رجلا
 سأل ابن عباس فقال كيف يصنع بالفريضة العالية فقال ادخل الضر على
 من هو اسوء حالا فقبل ومن الذي هو اسوأ حالا فقال البنات والاخوات فقلت
 ما يعني فتوارى شيئا ولو من يقسم بينك وبين ورثتك على غير ما يكره فقبض
 وقال قل هو الا الذين يقولون بالعول حتى يجمع ثم ينزل فجعل نصيب
 الله على الكاذبين ان الذي اخصي من عالج عددا لم يجعل من مال نصيبين وثلاثا

في المثل والجور وتفصيله ان المخرج مضاف عن الوفاء بالقرعة المحقة فيه يرفع الى عدد اكثر من ذلك المخرج ثم يقسم حتى يدخل النقصان في فريضة جميع الورثة على نسبة واحدة كما ستقف عليه تفصيله باذن الله تعالى اعلم ان مسائل العول ثلاثة اقسام عايله وعابله وعادله والعايله المنسبة للاسر والعابله مسائل العول والعاذه مسائل الورث وهذا التقسيم منهم كالنص فيهم اخذوا العول من معنى الجور المقابل للعدل ومنهم ان المعنى لغوي فقد وهم وكان لا بد ان المنقول الاصطلاحي يراد فيه المعنى اللغوي ومنه ذلك لا يكون لغوي بالاصطلاح احيانا يقال بالعول جهور الصواب رضى واخذ من عامة الفقهاء ويقال ان اول مسألة في الاسلام عابله كانت في ايام خلافة عمر رضى وهي امرأة مائة وثلاث زوجا واخا لاب وام واما فلما حدثت اجمع اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رضى الله عنه فمطروا وكان اول من اداه اجتهاده الى القول بالعول العباس رضى فقالوا اعلموا العول وقابعه الباقيون على ذلك ولم ينكروا احد الا ابنه عبد الله رضى وكان مهييا فلما بلغ خالفه اياه فقال باذخال الضر على البنات والاخوات فقبل هذا قلت ذلك في عهد عمر رضى قال كنت صبيا وكان عمر مهييا مهيبة ولا يخفى ان ذلك لا يصح عند راي نازحه الى مدة مديدة او لا مانع لم عن التنبه لاسباب غير مجلسي عمر رضى الله عنه ثم ان في اصل الرواية عن قريبة اخري تاياه عن صدق ما روي وذلك انه ذكر في رواية عطاء ان رجلا سأل ابن عباس فقال كيف يصنع بالفريضة العالية فقال ادخل الضر على من هو اسوء حالا فقبل ومن الذي هو اسوأ حالا فقال البنات والاخوات فقلت ما يعني فتوارى شيئا ولو من يقسم بينك وبين ورثتك على غير ما يكره فقبض وقال قل هو الا الذين يقولون بالعول حتى يجمع ثم ينزل فجعل نصيب الله على الكاذبين ان الذي اخصي من عالج عددا لم يجعل من مال نصيبين وثلاثا

فان اذ نسب هذا بالنصف وهذا بالنصف فابن موضع الثلث ثلثت لهم
 ثلث هذا في زمن عمر رضي الله عنه فقال كان رجلا مهيبة في بئرته فان قوله ثلث هو لاء
 الخ محال ووجه الاصل لانهم قالوا بما قالوا بالاجتهاد والمجتهد على تقدير ان يحل
 في اجتهاده لا يكون ظاهرا ولا مستحق لان يباهل معه وذلك ما عذر من النصف و
 بالتحجب عن العتسف والنقص انصف لهم ان ينسب فيما قال من اذ قال النصف
 اليه هو اسوا حاله الورث هو ان الاصل ان الحقوق متى اجتمعت في مال وفاق
 المال في انما الكل والحقوق على السواء في القوة فان كل واحد من اصحاب الحقوق يضرب
 بحال حقه في المال والشركة اذا اجتمعت فيها ديون وكان الكل يكون الحصص والشيء لا يلقى
 بالكل يضرب كل عزم بقدر حقه لان الحقوق على السواء بالقوة فلم يكن البعض يادخال
 النقص عليه باو في سائر الاخر فاما اذا كان بعض الحقوق اقوي من بعض كالتجديس و
 الدين والوصية والميراث فانه يقدم الاقوي ولا يستعمل بالهول الذي ياباه القياس
 ومن يتقدم فرض مقدم الى فرض بقدر فهو صاحب فرض من كل وجه فيكون اقوي
 فيجب تقديمه ومن يتقدم فرض الى غير فرض بقدر فهو صاحب فرض من وجه وعصبة
 من وجه فيكون اقوي فيكون اذ خال النقصان عليه اولي لان اصحاب الفرائض مقدمون
 على العصباء بالحديث الذي ذكره في موضع وجبة الجمهور في ذلك انهم استودوا
 في سبب الاستحقاق وذلك ليرجع المساواة في الاستحقاق فيما قد وكل واحد منهم جميع
 حقه ان السهم المحل ويضرب بجميع حقه عند صنف المحل كالغناء في التركة وبيان
 المساواة ان كل واحد منهم مستحق فرضه ثابتة له بالنصف فادرج الله تعالى ما
 نصين وثلاثا مثلا علم ان المراد الضرب من الفروض في ذلك المال لا سيما اذ وفاء بها
 خلاص التجديس واخواته فانما حفرق مريته كما سلف وانقله من فرض الى العصبية
 لا يوجب صفحا لان العصبية اقوي اسباب الارث فيكون ثلث النقصان والحقان
 بهذا

كذا في
 النسخة

بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فان الحق ما عليه عامة الصحابة رضي
 وجهم عن الفقهاء هكذا قبلوا وانت خبير ان قولهم ان العصبية اقوي اسباب الارث
 خارج عن قانون المناظرة لانه دعوى مجردة في معارضة قول الخصم ان صاحب
 الفرض اقوي من العصبية وقد نوه بالنص الدال على تاخير العصبية عن صاحب الفرض
اعلم ان مجموع الخارج سبعة لان الفروض المذكورة ستة كما عرفت وخارج
 خمسة لان مخارج الثلث والثلثين واحد لكون الثلثين تكرارا لثلث وقد عرفت ان
 الاختلاف في نوع واحد لا يقتضي مخارجا غير هذه الخارج وان الاختلاف في نوع
 واحد لا يقتضي مخارجا غير هذه الخارج وان الاختلاف بين النوعين يقتضي ثلث
 مخارج ستة وان شئ عشرين ربع وعشرون والستة احد الخمسة المذكورة ينسب لثلاثة
 فيكون مجموع الخارج سبعة **اربعه منها** اي من تلك الخارج **لا تقول**
 لاننا احتجنا الى العول الا اذا ضاقت المخرج وفي هذه الخارج لا يصنف
الاثنتان والثلثة والاربعه والخامسة اما الاثنان فان الخارج منه اما نصف
 كزوج واخذ لابوين اولاب او نصف وما بقى كزوج واخت او بنت وعصبة
 واما الثلثة فلان الخارج منها اما ثلث وثلثان كما خيى لابوين اولاب واما ثلث
 وما بقى كام او اخيى لام وعصبة واما ثلثان وما بقى كبنيتي واخيى وعصبة
 ولا يتصور في مسألة قطا اجتماع ثلثين وثلثين او ثلث وثلثين واما الاربعه
 فلان الخارج منها اما ربع ونصف وما بقى كزوج وبنت او زوجة واخت وعصبة
 او ربع وما بقى كزوج وعصبة او ربع وثلث ما سبق وما بقى كزوج وابوين
 ولا يتصور في مسألة قطا اجتماع نصفين وربع واما التي فيه فالخارج منها
 اما ثلث ونصف وما بقى كزوج وبنت وعصبة او ثلثين وما بقى كزوج وابوين ولا
 يزيد على ذلك فلا عول في شئ من مسائل هذه الخارج **والثلثة منها قد يعول الستة**

تقول الى عشرة وثلاثة اي تقول الى كل عدد زائد عليها الى العشرة
حال كونه زائدا حال كونه شفعيا مثلا يقول سدسها الى السبعة في اربع صور **الاولى**
نصف وثلثان كزوج واخيتين لابي بن اولاب والثانية نصفان وسدس كزوج واخيت
لابوين واخيت لابي بن الثالث ثلثان وثلث وسدس كاخيتين لابي بن واخوين
لام وام والواحدة نصف وثلث وسدسان كاخيت لابي بن واخيت لابي واخوين
لام وام وتقول ثلثها الى الثمانية في ثلث صور الاولى نصف وثلثان وسدس كزوج
واخيتين لابي بن اولاب واخ لام والثانية نصفان وثلث كزوج واخيت لابي بن او
لاب واخوين لام والثالثة نصفان وسدسان كزوج وثلث اخوات متفرقات وتقول
نصفها الى التسعة في ثلث صور الاولى نصف وثلثان وثلث كما في المروانية وهي
زوج وست اخوات متفرقات ويستعمل الاخوتان لاب والثانية نصفان وثلث
وسدس كزوج واخيت لابي واخوين لام والثالثة نصفان وثلثان سداس كزوج
وثلث اخوات متفرقات وام وتقول ثلثها الى العشرة في صورتين احدهما نصف
وثلثان وثلث وسدس كما في الشريكية وهي زوج واخيتين لابي بن واخيتين لام وام
سميت بها اذ قلني شرح فيها بان للزوج ثلثة عشر ففعل الزوج بطرف في البلاد
وبسبب الناس ثم امرأة خلفت زوجها لم يترك ولدا ولا ولد ابن ما اذ نصيب الزوج
وكان يقولون النصف فيقول لم يعطني شرح الا نصف ولا ثلثا فبلغ ذلك فطلب
وعزبه وقال قد سبقني الى هذا الحكم امام عادل ورجع واراد به عريضة والثانية نصفان
وثلث وسدسان كزوج واخيت لابي بن واخيت لابي وام **والثانية عشر**
الى سبعة عشر وثلاثة مثلا تقول بنصف سدسها الى ثلثة عشر في ثلث صور
الاولى ربع وثلثان وسدس كزوج وبنيتين وام وزوجة واخيتين لابي بن وام
والثانية ربع ونصف وسدسان كزوج وبنيتين لابي بن او زوجة وثلث اخوات
متفرقات

متفرقات والثالثة ربع ونصف وثلث كزوج واخيت لابي بن اولاب واخيتين
لام والبنيتين وام وام **والثانية عشر** في صورين مزا على عدم اعتبار حال الخنثى المشكل والا
فالنسبة خاسرة ربع ونصفان كزوج وزوجة واخيت لابي بن اولاب **الاولى**
ربع وثلثان وثلث كزوج واخيتين لابي بن اولاب واخيتين لام والثانية ربع
وثلثان وسدسان كزوج واخيتين لابي بن اولاب واخيت لابي واخيتين لام
ربع ونصف وسدس وثلث كزوج واخيت لابي بن واخيت لابي واخيتين لام
والثانية ربع ونصف وثلثان سداس كزوج وثلث اخوات متفرقات
وام **والثالثة عشر** في صورتين مزا على عدم اعتبار حال الخنثى المشكل والا
ثلث ثلثها ربع ونصفان وسدس كزوج وزوجة واخيت لابي بن واخيت لابي
اولام وام **الاولى** ربع وثلثان وثلث وسدس كزوج واخيتين لابي بن واخوين لام
والثانية ربع ونصف وثلث وسدسان كزوج واخيت لابي بن واخيت لابي وام وام

واما اربعة وعشرون فهي تقول الى سبعة وعشرين عولا واحد في المسألة
المشتركة التي اجمع فيها الثمن والثلثان والسدسان وهي زوج وبنيتان
وابوان وانما سميت بمنزلة لان مسئلة على رضى عنها وهو على منبر الكوفة فاجاب
عنها بدينه فقال السائل متفقنا اليس للزوج الثمن فقال صار عنهما تسعا
ومض في خطبة فقبحوا ثم فطنهم **ولا يزال دعي هذا** اي لا تعول اربعة
وعشرون **الى سبعة وعشرين** الى ما فوق سبعة وعشرين **الاعداد بن سبعة**
رسم فان عنده تقول اربع وعشرون **الى احد وثلاثين** بزيادة سدسها
وعنها عليها وهذا الخلاف نوع الخلاف السابق وهو ان المردم لا يجب
عندنا مطلقا وعنده **بجرح المقتضيان** فلم يمانع من زوجة واخيتين
لابوين واخيتين لام وام وابن محرم فعندنا للزوج اربعة فاعلمنا

من اثني عشر تقول الى سبعة عشر وعنده للزوجين الثلث فاصلا من اربعة وعشرين
تقول الى احد وثلاثين والدليل على ان هذا القول فيما ذكره الوجه استقراء
صور اجتماع الفروض مع عدم الاعتبار للخصي المشكل لعله ذكرنا في ما سبق
وانما لم ينع عدم الاعتبار للخصي المشكل ان عندنا اعتباره بقول اربعة وعشرين
الى سبعة وعشرين بل الى ثلثه وعشرين عند الجمهور والى سبعة وثلاثين عند ابن
سعود رهم اما الاول فاما مات عن زوج وزوجة وبنتين لابن ابوين واما الثاني
فاما مات عن زوج وزوجة واثنين لابوين واثنين لام وام وابن محرم واخفاء
وان وجود الخصي المشكل نادر وعلى تقدير وجوده كونه ذات زوج وزوجة وبنت
الفرقة فاعتبر وجوده وبنوا الحكمه على ما سياتي ولم يعتبر واحدا من المذكورة لانهما
نادر في نادر **فصل في معرفة النماثل والتداخل والتوافق والبيان**
بين العددين ما اراد ان يذكر باب تصحيح المسائل وكان ذلك موثقا على هذا
الفضل قدم عليه ولما لم يكن هو مقصود انفسهم لم يجعل له بابا على حدة وكان
الظاهر ان يدخل في باب التصحيح الا انه لما كان من محض مسائل الحساب خرج
عنه بغيرها على انه ليس من مسائل هذا الفن واحكامها انما ياتي في باب التصحيح
والذكر مما يجرى بيان من غير ما يتناول هذا الزعم الفصل بالمعروفة ثم ان
هذه الاربعة من مناسبات العددين ولا بد من واحد منها بين كل عددين لانها
ان تساويا فتماثلان وان اختلفا فان عددا قلما الاكثر فتداخلان وقد
يسيان متضاربين والافتنبايان **فما نال العددين كون احدهما مساويا**
للاخر لا محالة اثنين والاثنين وانما شرط المساواة لان المتضاربين لا يقدرون
ان يكونا متضاربين الا ان يتحقق اذا كانا متساويين **وتداخل العددين**
المتضاربين قد بينت اننا على ان العدد باعتبار هذا الوصف يتقسم
الى

الى الثلثة الاخرى وبقدر كل منهما عن النماثل والمضاربين
بالاشارة في الباقيين **فان قلت** صيغة التفاعل موضوعه لان يكون الفعل
من الجانبيين وذلك غير متحقق في التداخل لان الاكثر غير داخل في الاقل **قلت**
ان قبول الفعل يتل من نفس الفعل كما في قوله نقا واعدنا موسى ثم في قوله
عليه الطبيب المربص **ان يعرف قلما الاكثر اي** يعني اقله اي اياه ان اذا
طعن مقدار الاقل من الاكثر فبين امرات ابي بن من الاكثر شيئا ثلثه والثلث
فانك اذا القيت الثلثة من السهم مرتين فبينت السهم بالكلية وكذا الحال اذا
القيت من السهم ثلث مرات انفتت السهم بالكلية فالثالث فبذلك ان العددين
يسميان بالتداخلين اصطلاحا بخلاف التماثل فانك اذا القيت من السهم مرتين
بقي اثنان فلا يمكن افناؤها بالثلثة لكن اذا القيت من السهم اربع مرات فبينت
التماثل فبذلك ان العددين ايضا متداخلان ولما كان له تقاسم اخر باعتبار لوازم اخر
متساوية له بين الاول منهما بقوله **او تقول هو اي** تداخل العددين
ان يكون اكثر العددين ينقسم على الاقل قسمه صحيح اي قسمه لاكثر
كالسهم فانها تنقسم على الثلثة وعلى الاثنين ايضا ولاكثر فيصيب من السهم
كل واحد من الثلثة اثنان ومن الاثنين ثلثة وقس على هذا سائر المتداخلين و
السبب فيه وبني ذكر عقيب هذا انه اذا عد عددا هو اكثر من كان الاكثر
مثلا الاقل او امثاله فيصيب بالقسمة كل واحد من احاد الاقل احاد صحيحة
بعد امثال الاقل والاكثر وبين الثاني بقوله **او تقول هو ان يزيد**
على الاقل مثله او امثاله اراد بها ما فوق الواحد **فبما وري لاكثر** خيب
متبدا محذوف اية فالملعب يساوي الاكثر والحجة جواب الشرط وذلك
انه اذا زيد مثلا على الثلثة مثله صارت ستة ومن ثمة صارت تسعة

او نقول ان يكون الاقل جزءا اكثر والمراد بالجزء الكسر وتسمى بـ ولا
يذهب عليك ان معنى العدد السابق ذكره لازم للجزء بالمعنى المذكور لا عينه
فلا يتجه ان يقال معنى ذكر ان يكون الاقل عادة الاكثر فالمعنى بـ بـ بين
ما ذكر اولاً في العبارة فعدا فلا حاجة للفصل بينه وبين الاول بما يغني عن
ثم ان اراد الكل على نسق واحد بل نقول انما اخرج هذا الثاني فاصلا
بين المعنيين المتقاربين كما لا يدع سبب الوهم ان التقارب بينهما
العبارة بحمل الجزء على العاد فافهم والله السامع للعبارة ولا حاجة الي
ان يقال المراد بالجزء ما كان جزءا واحدا لا كجزء في دفع انتفاض النقص
بالاربعة مقيسة الى العشرة ولا بالثلثة مقيسة الى الخمسة لان الاربع لا بعد العشرة
وكذا الثلثة لا بعد الخمسة وقد عرفت ان العدد لازم للجزء والمصطلح **مثل الثلثة**
فمن جهة واحد بعد ما ثبت مرات وتسماويها بان يزداد عليها مثلها من يقين
والثقة بنفسه عليها بلا كسر كما مر فهذا مثال المنداخل على جميع التماسير
وتوافق العددين ان لا بعد اقلهما الاكثر ولكن بعد اقلهما ثالث وذلك لان
الوقف بين العددين انما يتحقق بخروج من كل واحد منهما خرج
من كل واحد منهما انما يتحقق بكون مخرجا راسما وذلك **كالقائمين**
والعشرين بعد اربعة فانها تقين الثمانية بطل جماعتها مرتين والعشرين
تخمس مرات **فهما متوافقان بالربيع** لان العدد العاد وهو اربعة يخرج الجزء الوقوف
اي بخروج متوافق الثمانية والعشرين في ذلك الجزء وهو الربيع فذكر العددين
يشمل الاقسام الاربعه وذكر عدم عد الاقل للاكثر اخرج المتماثلين المتماثلين
وذكر عدد العددين الثالث لهما اخرج المتباينين ويسمى اهل الحساب هذا
النوع العددين المشتركين ثم ان هذا التعريف والذم في تعريف
النداخل

منه

النداخل بناء على ان العدد مفسر بالكمية المتألفة من الوحدات فالواحد ليس
منه بقى ههنا شيء هو ان يخرج المصنف عن الاثنين بعد اهما ايضا لان
المعتبر في هذه الصناعة عند بقدر العاد وهو الاكثر ليكون جزء الوقوف
اقل فيسهل الحساب ويرجع الشاغل من نضبه وذلك لاعتبار الربيع دون النصف
وتباين العددين ان لا يعود لهما ثالث لان التباين تفاد من البين والبين
لا يتحقق بينهما الا بعدم جزء يتفقان فيه ومن ضرورة عدم الجزء عدم ثالث يعود لهما
عددا كان او واحدا لا يدوم هذا المصنف ارجا للاثنتين مع الاثنين ثم هو التباين
ولا يعود احد لهما الاخر لا بد من زيادة هذا المصنف كعلا ينقص الحوالاتين
مع الاربعه فانه لا يعود لهما عدد ثالث مع انهما من المنداخلين لانه المتباينين و
بالعدد المذكور يحترز عنهما لان الاثنين بعد الاربعه **كالشقة مع العشرة**
لا يعود لهما عدد ولا يعود احدهما الاخرى والحاصل ان ندخل العددين
نوعان ندخل المتوافقين وهو التماثل وندخل المختلفين ثم هذا الثاني
نوعان ندخل المختلفين الذين بعد اقلهما الاكثر وهو المنداخل مطلقا وندخل
المختلفين الذين لا يعود اقلهما الاكثر ثم هذا الثاني ايضا نوعان ندخل المختلفين
الذين لا يعود اقلهما الاكثر ولكن يعود لهما عدد ثالث وهو المتوافق وندخل
المختلفين الذين لا يعود اقلهما الاكثر ولا يعود لهما ايضا عدد ثالث وهو
التباين **وطريق معرفة الموافقة والتباين** حصصا من البين بالبيان الواضح
لاختصاصهما بنوع خفاء **بين المقدرين المختلفين** عدل عن العدد الى المقدر
ليشمل الكلام ما اذا كان في احد الجانبين واحد وفي الجانب الاخر عدد ومن
منا بينهم ان متماثل المصنف عدم كونه الواحد عددا **ان ينقص من الاكثر**
بمقدار الاقل ان كان النقص من النقصان فالباقى قوله بمقدار التقدير لان

النقضان لازم وان كان من النقض فابا زائدة **في الجانبيين** يجوز ان يتعلق بقوله
 ينقص والمال واحد **سراجي اتفاق درجتي واحدة فان اتفاق واحد فلا وفق**
بينها لانه علم ان العاد لهما واحد وليس بعدد حتى يكون محججا بجزء ومن
 ضرورة عدم كونه محججا لعدم جزء يتفقان فيه لان الجزء لا يصور بدون المحجج كما
 اذا طلبت الوفاق بين الثمانية والثلثة عشر فنقصت مثل التي بينه من الثلثة عشر بقي خمسة
 ثم نقصت مثل الخمسة من الثمانية بقي ثلثة ثم نقصت مثل الثلثة من الخمسة بقي اثنين ثم
 نقصت مثل الاثنين من الثلثة بقي واحد ثم نقصت مثل الواحد من الاثنين بقي واحد
 فلم يتفقا الا في واحد فعلم انه لا موافقة بينهما **وان اتفاق عدد جعل العدد متساويا**
 للواحد كالنصرح بانه ليس بعدد **فهما متوافقان** لانه رجع محجج جزء يتفقان
في الاثنين يتوافقان بالنصف كما في الاربع والعشرة **وفي الثلثة** يتوافقان
 بالثلث كما في التسعة والاثني عشر **وفي الاربع** يتوافقان **باربع** كالثمانية والاثنين
عشر **مكذبا الى العشر** اي يكون التوافق في الاعداد التي هي العشرة وما دونها
 بواحد من الكسور المنقسم المشهورة وهي المصنف الى العشر وتسعي مع ما يتكبر
 منها بالاضافة او التكرير بالكسور المنظمة ويسمى امهات الكسور ايضا **وفيما وراء**
العشر يتوافقان بجزء من الكسور الاصل التي لا يمكن التعبير عنها بامثلة الاربعة
 ضافتها الى مخارجها **اعني في احد عشر** يتوافقان **بجزء من احد عشر** كالثنيين
 وعشرين مع ثلثة وثلاثين فان العدد الذي بعد هما احد عشر فيطرد من محجج
 جزء من احد عشر وفي ثلثة عشر يتوافقان بجزء من ثلثة عشر كسنة وعشرين وتسعة
 وثلاثين فان العادة لهما ثلثة عشر **فان قلت** اي ارباع فيه جزء **قلت** لا ارباع
 فيه من حيث انه ربما يشبه الامر في ان الماد من الجزء وهو الواحد من ذلك العدد
 او غير من اجزاء كالنصف والثلث والربع وامثاله فيبين ان المراد واحد من

وفي خمسة عشر يتوافقان **بجزء من خمسة عشر** كالثنيين مع خمسة عشر بعدهما
 معا فها يتوافقان بجزء منها ويمكن ان يعبر عنه هذا الاخير بانهما يتوافقان بثلث
 الخمس الذي في خمسة عشر كما يعبر عنها بعدهما اثنين عشر كما رجع وعشرين
 وستة وثلاثين بانهما يتوافقان بنصف السدس وفيما بعدهما اربعة عشر كالثمانية
 وعشرين واثنين واربعين بانهما يتوافقان بنصف السبع وبالحال يمكن
 فيما وراء العشرة باسرها ان يعبر في التوافق بالاجزاء المضافة الى المحجج كخمس
 من احد عشر وجزء من اثنين عشر وجزء من ثلثة عشر ويمكن في بعضها ان يعبر بالكسور
 المنظمة المركبة والتعبير على ذلك خلط المصنف المنطق بالاصم حيث ذكر احد عشر
 وخمسة عشر معا **فاختبر هذا** الذي ذكرنا في سابرا الاعداد تعرف توافقها
 بالمنطقات والاجزاء الموافقة المضافة الى مخارجها **باب الصحيح** هو
 في اصطلاح اهل هذا الفن يطلق بالاشتراك اللفظ على معنيين احدهما اخذ
 السهام من اقل عدد يمكن على وجه لا يبيع الكسر على واحد من المتحقيين ورثه كما لو
 او غير ما في يخرج منه سهام كل فريق منقسم على رؤسهم بلا كسر سواء كان ذلك
 بدون الضرب كما في صورة الاستقامة او بعد ضرب وفق الرؤس الموافقة او
 كل الرؤس كما في صورة المباينة وتاينهما المخزاة المصحح ومودة لكل العدد **وتحتاج**
في مصحح المسائل بالمعنى المذكور اننا **الى سبعة اصول ثلثة منها بين السهام**
 الماخوذة من مخارجها **وبين الرؤس** في المتحقيين **وهي الاستقامة والموا**
والمباينة فان قلت لما يكن الاصول بين السهام والرؤس ايضا اربعة كما
 بين الرؤس والرؤس وقد ذكرت ان النسبة بين كل عدد بين مخزاة في اربعة
 اقسام **قلت** لانهم لا يسهل ضبط الاحكام بواسطة تقليل الاقسام
 فعملوا جميع صور الماخولة وبعض صور الماخولة ومونا اذا كان السهام

اكثر من الروس قسما واحدا وعبروا عنها بالاستقامة وهي عبارة عن ان ينقسم
 السهام على الروس قسمين صحيحين فهي شاملة لهما وادخلوا بعض الاخر من صور
 الداخلة وهو عكس ما ذكر في الموافقة كقولهم حكمها بلانق **واربعة منها**
 الروس والروس وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين **اما الثلثة فانه كان**
 الثاني للتفصيل وتقدم الكلام فاحدها ان كان وحذف قوله احدها لانه الثاني
 عليه لا روي للاختصار اذ ياباه ذكره في الاربع الاية بل لان في اول هذه الاصول
 اختلاف المشايخ فان بعضهم خرج عن باب الصحيح على ما استقنع عليه عن تبيين
 عليه فصور ثمانية بترك التسريح عما هو حق **سهام كل قرين** المستحقين **نفسه عليهم**
كسر فلا حاجة الى الضرب لا يقال فعل هذا ينبغي ان لا يذكر هذا الاصل في باب الصحيح
 لانه انما ذكره لانه لا يكره في باب الصحيح لان التكرار هو تعيين سهم كل مستحق خالي من الكسر
 وهذا قد حصل بدون الضرب وقد حصل بضرب جميع عدد الروس او بعضها فالقسم على
 وجه الاستقامة داخل في هذا الباب **كالابوين وثلاثين** فان المسئلة حتمية فكلها الابوين
 سدسها وهو واحد وللثلاثين الثلثان اعني اربعة فكل واحد منهما اثنان فاستقام السهام
 على روس الورى بلا انكسار **والثاني ان الكسر** قال هو ان ينقسم حرف الكلام واخره عن مخرج
 المرام بل عن صواب الصواب لان الاصل الثاني ليس نفس الانكسار المذكور بل لا يتحقق
 على طائفة واحدة فقط بضربهم المال **ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة** بكسر الكسر
 المنظم او الاصح **بضرب فقط عدد رؤسهم** انكسر عليهم السهام وهم تلك الطائفة الوا
 اي بضرب ما لم يرد الذي فيه الموافقة بين عدد الروس والسهام **في اصل المسئلة**
ان كانت عابله اقتصر على ذكر العايلة لا تمام حال العادلة بالمقاييس فانه في
 ما ذكر في اصل المسئلة فتعاهم اورد لكل منهما مثالا وقدم مثالا للعادلة كما هو
 فقال **كالابوين وعشر نبات** وذلك ان اصل المسئلة ستة السدان للابوين و
 عليها

عليها والثلثان للنبات العشر ولا يستقيم عليهن ولكن بينهما موافقة بالنصف
 فردنا عدد الروس الى نصفها وهو خمسة وفيها فان الستة التي بين اصل المسئلة
 نصارا لما حصل ثلثين فتصح من المسئلة ثم اورد مثال العايلة فقال **اوردج واربعة**
وست نبات وذلك ان اصل المسئلة ستة اثنى عشر لاجتماع الربع والسادس والثلثين
 فلزودج ربعا والابوين سدساها والنبات الست ثلثاها فتدعالت المسئلة
 الى خمسة عشر وانكر سهام النبات اعني الثلثا بينه على عدد رؤسهم لكن بين عدد رؤسهم
 والروس موافقة بالنصف فردنا عدد رؤسهم الى نصف وهو ثلثة ثم ضربناها
 في اصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فحصل خمسة واربعون فاستقام منها
والثالث ان لا يكون بعد ذلك يفيد بعد ما نفى الشرط المذكور قبل هذا بقوله
 ان انكر على طائفة **بين سهامهم ورؤسهم موافقة** بكسر الكسر بل مبانيه **بضرب كل عدد**
ورؤسهم اي رؤسهم انكر السهام عليهم **في اصل المسئلة كزودج وعشر اخوات**
 اصل المسئلة ستة ونقول الى سبعة للزودج والنصف وذلك ثلثة يستقيم عليهم واخوات
 الثلثان وذلك اربعة لا يستقيم عليهن ولا موافقة بين العدد بين عدد سهامهم
 وعدد رؤسهم فيضرب جميع عدد رؤسهم في اصل المسئلة وعولها وذلك سبعة
 فيبلغ خمسة وثلاثين فتمها نصيب المسئلة ومنه افاض بعضهم واجادانه في اصل المسئلة
 وابتدأ في اصل المسئلة وعولها حين اورد نظير العول ليعلم ان اصل المسئلة وعولها
 يصير ان جميعا بمنزلة اصل المسئلة بلا عول فان عدد الروس بضرب فيها كما
 بضرب في اصلها ومثل بالعايلة يعرف الحكم في غيرها بطلان الاول واعتمد
 على ما قدمه من التفصيل للاختصار والتفصيل ومثال العادلة ابوان وخمسة
 نبات فيفهم سدسان وثلثان فاصلاهما ستة سدسا باثنان يستقيم ان على
 الابوين وثلثا ما اربعة لا يستقيم على الخمس وبينهما مبانيه فيضرب كل الخمس

في الستم فيبلغ ثلثين فمنها نصيب المثل وحاصل هذه الاصول الثلثة انه ان استقام السهم
على الورثة وذاكر هو الاصل الاول وان لم يستقيم فاما ان يتكسر على طائفة واحدة او اكثر
والثاني هو المذكور في الاصول الاربعه والاول لا يخفى ان يكون بين سهام تلك الطائفة
وبين عدد رؤوسهم موافقة او لا فالاول هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل الثالث
واما الاربعه التي بين الرؤوس والرؤس في الاصول السبعة فاحدها ان يكون اكثر
اي كسر السهام على طائفتين في المستقيمين او اكثر ولكن بين اعداد رؤوسهم في رؤوس
من انكسر عليهم سهامهم مماثلة المراد باعداد الرؤوس ما يتناول حين تلك الاعداد ووفقا
فانه اذا كان بين رؤوس طائفة وسهامهم مثلا موافقة فعدد رؤوسهم الى وقتها والآن
يعتبر المماثلة بينهم وبين ما يراى الاعداد كما سبق على ان شئت الله تعالى **فالحكم بينهما ان**
يضرب احد العددين المماثل في اصل المثل فيحصل ما يصح السهام على جميع الرؤوس
مثل ست نبات وثلاث جذات وثلاث اعمام اصل المثل من ستة للنبات
الثلثان لا يستقيم عليهن ولكن بين السهام والرؤس موافقة بالنصف فاخذنا
عدد رؤوسهن وللجذات الستين ولا يستقيم عليهن ولا موافقة بين العددين فاخذنا
جميع عدد رؤوسهن ثم نسبنا هذه الاعداد الى خروجه بعضها الى بعض فوجدنا ما
مماثلة فضر بنا احد ما ومثلته في اصل المثل اعني الست فصار ثلثا بينه عشر ففهم المثل
والثاني منها ان بعض الاعداد اي اعداد رؤوس من انكسر عليهم سهامهم طائفتين او اكثر
متداخلان في البعض فالحكم فيها اي في الصورة المذكورة ان يضرب ما هو اكثر
تلك الاعداد في اصل المثل كما رجع زوجات وثلاث جذات واثني عشر عماما اصلها
من اثني عشر للزوجات الربع لا يستقيم عليهن ولا موافقة بين العددين فاخذنا
جميع عدد رؤوسهن وللجذات الستين ولا يستقيم عليهن ولا موافقة بين العددين
فاخذنا جميع عدد رؤوسهن وللعمام الباقي ولا يستقيم عليهن ولا موافقة بين
العددين

العددين فاخذنا جميع عدد رؤوسهم ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرؤوس الماخوذة فوجدنا
الثلثه والاربعة متداخلين في الاثني عشر الذي هو اكثر اعداد الرؤوس فضر بنا في اصل المثل
وهو ايضا ثلثه فصار ثلثا واربعة واربعة فيصير منها المثل **والثالث منها ان**
يوافق بعض الاعداد اي اعداد رؤوس من انكسر عليهم سهامهم طائفتين او اكثر
بعضها الحكم فيها اي في الصورة المذكورة ان يضرب وفق احد الاعداد اي
اعداد رؤوسهم في جميع العدد الثاني ثم يضرب كل ما بلغ في وقت العدد الثالث
ان وافق ذلك المبلغ الثالث والا فالمبلغ في الثالث اي ان لم يوافق المبلغ الثالث
فح يضرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم يضرب المبلغ الثاني في العدد الرابع
كذلك اي في وقت ان وافق المبلغ الثاني او في جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ
الثالث في اصل المثل كما رجع زوجات واثني عشر نباتا وخمس وجدة وسته
اعمام اصلها اربعة وعشرون للزوجات الثماني ولا يستقيم عليهن وبين العددين
موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤوسهن وللجذات الستين ولا يستقيم
وبين العددين مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن وللعمام الباقي ولا يستقيم
عليهم وبنية وبين عدد رؤوسهن مباينة فحفظنا عدد رؤوسهم فحصل لنا في اعداد
الرؤوس المحفوظه اربعة وستة وستة وخمسة عشر ثم طلبنا بينهما التوافق فوجدنا
الاربعة موافقة للست بالنصف فوجدنا احدهما الى نصفها وهو ثلثا في الاخرى
فصار المبلغ اثني عشر وهو موافق للستم بالثلث فضر بنا ثلثا احدهما في جميع الاخرى
فصار المبلغ اثنى عشر ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة
بالثلث ايضا فضر بنا ثلث خمسة عشر ستة وثلاثين فحصل ما به وثلثا ثم ضربنا
هذا المبلغ الثالث في اصل المثل اعني اربعة وعشرين فصار الحاصل اربعة الاف
وثلثا به وعشرين فمنها نصيب المثل **والرابع منها ان يكون الاعداد اي**

في
في
في

اعداد روس من انكس عليهم سهامهم من لا يفتين او اكثر متباينة لا يوافق بعضها
 بعضها فالحكم فيها ان يضرب احد الاعداد في جميع الباقي ثم يضرب ما بلغ
 في جميع الثالث ثم ما بلغ في جميع الرابع ثم يضرب ما اجتمع في اصل المسألة
 كما لا يتبين وست جدات وعشر مئات وسبعة اعمام اصلها من اربعة عشر
 للبروتين الثمن ولا يستقيم عليها ولا موافقة بين العددين فاخذ جميع عدد
 ردهما والبنات الثلثان ولا يستقيم عليهن ولكن بين العددين موافقة
 بالنصف فاخذنا نصف عدد ردهما والجدات الستين ولا يستقيم عليهن ولكن
 بين العددين موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد ردهما والاعمام الباقي ولا يستقيم عليهن
 ولا موافقة بينهم وبين عدد ردهم فاخذنا جميع عدد ردهم فحصل معنا اثنان وثلاثة
 وخمسة وسبعة وبين هذه الاعداد متباينة فيضرب بالاثنتين في الثلاثة ثم المبلغ في الخمسة ثم
 المبلغ في السبعة ثم يضرب المبلغ وهو مائتان وعشرة في اصل المسألة اعني اربعة وعشرين
 فيبلغ خمسة آلاف واربعين منها بقية المسألة على جميع الطوائف وذكر بعضهم انه قد
 علم بالاستدراك ان انكس السهام لا يقع على اكثر من اربع طوائف **فصل في معرفة**
 نصيب كل فريق والواحد منهم **واذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق** كالزوجات
 والبنات والجدات والاعمام وغيرهم **من التصحيح** اي العدد المصحح الذي استقام على الكل
فاضرب ما كان لكل فريق من اصل المسألة فيما مر به في اصل المسألة اي
 في المضروب الذي ضربته في اصلها من اذا لم يكن بين السهام وعود الروس
 ما لا ولا فلا حاجة الى الضرب والقسمة **فما حصل من هذا الضرب** **حصة ذلك الفريق**
 قد ذكر عليك هذا العمل في الامثلة السابقة للاصول التي فيها ضرب فلا حاجة الى
 ايراد مثال ههنا **واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من اعداد ذلك**
الفريق من التصحيح لما كان معرفة نصيب كل فريق نهاية المنقص من التصحيح
 ذكر لها

ذكر لها طرائق لان تعدد الطرق يفيد تبين العمل **فانقسم ما كان لكل فريق من اصل**
المسألة على عدد ردهم ثم اضرب الى اربعة من هذه القسمة **والمضروب** الذي ضربته
في اصل المسألة لاجل التصحيح فال حاصل من ضرب الخارجه والمضروب **نصيب كل**
واحد من اعداد ذلك الفريق مثلا في المسألة المذكورة لتبين اعداد ركن الورثة
 كان للزوجين من اصل المسألة ثلثة اقسما عليها واضرب الخارجه وهو سهم ونصف
 في المضروب وهو مائتان وعشرة يحصل ثلثمائة وخمسة عشر فهي لكل واحد منهما وكان
 للبنات من اصلها ستة عشر اقسما عليهن واضرب الخارجه وهو سهم وثلاثة اخماس
 في ذلك المضروب يحصل ثلثمائة وستة وثلاثون فهي لكل بنت فكان للجدات من اربعة اقسما
 عليهن واضرب الخارجه وهو ثلثا سهم في ذلك المضروب يحصل مائة واربعون فهي لكل زوجة
 وكان للاعمام من سهم اقسما عليهم واضرب الخارجه وهو سبع سهم في ذلك المضروب يحصل ثلثة
 فحصل لكل عم وسبع اقسما من السهم **وجاء اخر لما ذكر وهو ان تقسم المضروب اي**
العدد الذي ضربته في اصل المسألة للتصحيح على اي فريق شئت من فرق المحتجبين
 ذكره بصيغة الجبر عطف عليه صيغة الامر هو قوله **ثم اضرب الخارجه** من هذه القسمة
 فبكون الخبر في معنى الامر بدلالة السياق او الامر في معنى الخبر بدلالة السياق ليحصل المطابقة
 بين المعطوفين **في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب فال حاصل**
 من هذا الضرب **نصيب كل واحد من اعداد ذلك الفريق** ففي المسألة المذكورة
 لتبين اقسام المضروب وهو مائتان وعشرة على الزوجين واضرب الخارجه وهو
 مائة وخمسة في نصيبهما من اصل المسألة وهو ثلثة يحصل ثلثمائة وخمسة عشر فهي لكل واحدة
 منهما ثم اقسمة ذلك المضروب على البنات وهي الخمسة واضرب الخارجه وهو واحد وعشرون
 في نصيبهن من اصلها وذلك ستة يحصل ثلثمائة وستة وثلاثون فهي لكل بنت ثم اقسمة ذلك
 المضروب على الجدات وهي ستة واضرب الخارجه وهو خمسة وثلاثون في نصيبهن وذلك اربعة

يحصل ما به واربعون فهي لكل حصة ثم اقسمة ذلك المضروب على الاعمام وهم سبعة والضرب
 الخارج وهو ثلثون فيضيه في الاصل وذلك سهم يحل ثلثون فمن لكل سهم ويسمى هذا الوجه
 قسم المضروب **وجاء آخر** لما ذكرنا ايضا وهو **وهي طريقة القسمة** وكان الوجهان الاولان طريقتين
 القسمة **وهو الاول** في عدم الحاجة فيه الى القسمة والضرب كما في ذلك الوجهين **وهذان**
يلتزم سهام كل فرقة في اصل المضروب الى عدد دروسهم **وهو** **سهم** **وهو** **سهم** **وهو** **سهم**
 ثم يصطفي عمل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احوال ذلك الفرقة في المثل
 المذكورة للتباين النسب سهام الزوجين وكل سهم ثلثه اليهما فكانت النسبة مثلا وضعتا
 لكل واحد منهما مثل المضروب ومثل مضمة وذلك ثمانية وخمسة عشر ثم النسب سهام البنات
 وهي ثمانية عشر الى عدد دروسهن وذلك عشرة فيكون مثلهما ومثل ثلثه لهما سهما فاعطى لكل بنت مثل المضروب
 ومثل ثلثه احاسم وذلك ثمانية وستة وثلاثون ثم النسب سهام الجدات وهي اربعة الى عدد دروسهن وذلك
 ستة فيكون مثل ثلثهما فاعطى لكل جدية مثل ثلثي المضروب وذلك ما به واربعون ثم النسب سهم
 الاعمام وهو واحد الى عدد دروسهم وذلك سبعة فيكون مثل سبعة فاعطى لكل عم سبع المضروب
فصل في قسم المال اي مال الميت قد بعت فيما سبق على وجه العدد وعنه التركة
 الى المال تذكر لا فرغ عنه تصحيح الحسابات وتعيين الضيب منه لكل فرقة من المستحقين
 ولكل واحد من احوال التركة شرعا ان يبين قسم المال بين كل طرقة من صنفين المستحقين
 الورثة والغرماء وتعيين الانصاف بين **بين الورثة والغرماء** انما قال او الغرماء لان
 القسمة لا تتعلق بالورثة والغرماء جميعا لان المال ان وفي بالدين فلا قسم بالبيت الى
 الغرماء وان لم يبق فلا شيء للوارث ثم ان كان بين المال والمصحح بماله فالله واضر والا
قاصد سهام كل وارث من المصحح في جميع المال ثم انقسم المبلغ على المصحح فما خرج
 من القسم حصته ذلك الوارث مثلا اذا ترك يمين صحح المسألة ثم اطلب الوفاق بين المصحح وبين
 المال فان كان بينهما مباينة فاضرب سهام كل وارث من المصحح في جميع المال ثم انقسم المبلغ
 على

اي في اول الكتاب
 عند قوله متعلق
 بالامانة حقيرة
 او بغيره

على جميع التصحيح كزوج وابوين وابن وبنتين والمال سبعة عشر ديناراً تصحح المسألة او لا
 اصل المسألة في اثني عشر للزوج الربع ثلثه يستقيم عليه ولا بدين السدسان اربعة يستقيم عليها
 ولا ولا الباقى وذلك حصة لا يستقيم على عدد دروسهم وذلك اربعة تقدير او الموافقة بينهما فاضرب
 الاربعة في اصل المسألة يبلغ ثمانية واربعين فصار للزوج اثنا عشر ولكل واحد من الابوين ثمانية
 ولابن عشرة ولكل بنت خمسة ثم اطلب لوفت بين ثمانية واربعين وبينها مال وسبعة عشر
 ولا موافقة بينهما فاضرب سهام الزوج في المال واقسمه لالحاصل وهو مائة ثمان واربعين على
 التصحيح وذلك ثمانية واربعون بخارج الزوج ثمانية واربع ديناراً وهي للزوج من المال ثم اضرب
 سهام الاب من المصحح في اصله واقسمه لالحاصل وهو مائة وستة وثلاثون على اثني عشر والاربعين
 بخارج ديناراً وحصة اسداس ديناراً هي للاب من المال وكذلك الام ثم اضرب سهام الابن في
 الحاصل وهو مائة وسبعون على اثني عشر والاربعين بخارج ثمانية وستة وثلاثون ديناراً وطسورة
 وهي لابن من المال ثم اضرب سهام كل بنت في الاصل واقسمه لالحاصل وهو خمسة وخمسون على ثمانية
 والاربعين بخارج ديناراً وثلثة ارباع ديناراً وهي لكل بنت من المال **واذا كان بين**
المصحح والمال موافقة فاضرب سهام كل وارث من المصحح في وقت المال ثم انقسم
المبلغ الحاصل من هذا المضرب على وقت المصحح فالخارج نصيب ذلك الوارث
في الوجهين اي في الوجه الاول على ما بينناه والوجه الثاني بقدر ما بيننا بالموافقة لا خلاص
 بالترافق مقياسا الى التباين لكن يشارك فيه الدواخل لا شرا كالمداخلة في كسب
 اقل المداخلة منها في حكم المتوائمين كما اشترانا اليه فيما سلف فيجب في الدواخل الوجهان
 الجاريان في الترافق والاطراف في الاول للكونه شاملا لا معدا صورة الحائلة سواء كان بين
 المصحح وحل المال مباينة كما مر من المثال في المسألة المذكورة او موافقة كما اذا كان
 المال في تلك المسألة حبيس ديناراً فانه اذا ضرب في ما بين الصورتين نصيب كل وارث
 من المصحح في جميع المال وقسم المبلغ على المصحح كما على في صورة المباينة خرج منها
 عشرة ديناراً في صح

المستحق حبة
 والواحد اربع
 وطسورة
 في الصحاح

او كان بينهما موافقة
 اذا كان المال بين
 المسألة ايضا اربعة
 عشرة ديناراً في صح

طلب اذا كان في المال فبالطريق في مسكنة

نصيب ذلك الوارث من المال المفوض واعلم ان جميع ما ذكره الفقهاء
على تقدير ان لا يكون في المال كسر اما اذا كان فيه كسر فالطريق في قسمة البسط هو
ان تضرب نصيب المثل في مخرج الكسر وتر يد على الحاصل ذلك الكسر ثم تضرب العدد
الذي في صحت من المثل في مخرج كسر المال ايضا ثم تعمل بالحاصلين على ما مر
الضرب والقسمة فما حصل حصص الوارث الواحد مثلا اذا فرضنا في المثل المذكورة
ان المال خمسة وعشرون دينار وثلث دينار ضربنا الثلث في العشرين في مخرج الثلث اعلى
ثلاثة فحصل خمسة وسبعون ويزيد عليه الثلث فيصير المجمع ستة وسبعين ثم ضربنا
الثمانية التي هي المقيس في ثلثه ايضا فحصل اربعة وعشرين وجزء اذا ضربنا نصيب
كل وارث من الثمانية في ستة والسبعين وقسمنا المبلغ على اربعة وعشرين كان الخارج
نصيب ذلك الوارث كان المال كان ستة وسبعين عددا صحيحا وكان اصل المثل خمسة
وعشرين هذا الذي قررناه من الطريقين اعلاه هو معرفة نصيب كل فرد من الورثة
اما لمعرفة نصيب كل فريق منهم فاضرب ما كان لكل فرد في اصل المثل
في وقت المال ثم اقسمة المبلغ الخارج من هذا الضرب على وقت نصيب المثل ان
كان بين المال ونصيبها موافقة كما ان المال ثمانية عشر اطلبه الوقت بين الثمانية
عشر وبين الثمانية عشر وبينهما موافقة بالسكس فاضرب سهام الزوج في اصل المثل
وذلك ثلثه ووقت المال وذلك ثلثه واقسم الحاصل على وقت المثل وسواء كان مخرج من القسمة
اربعة دنانير ونصف دينار فهو نصيبه الزوج من المال وكذلك عمل سهام الابوين
وسهام الاولاد على ما وصفت لك وان كان بينهما مباينة فاضرب ما كان لكل فرد في
في كل مال ثم اقسمة الحاصل على جميع نصيبها فالحارج نصيب ذلك الفرد في
في الوجهين اي الموافقة والمباينة كما ان التركة ثمانية عشر والماله اطلبه الوقت
بين الثمانية والاربعة بين الثمانية عشر تجد بينهما موافقة بالسكس فاضرب سهام الزوج
وهي اثنان

وهي اثنا عشر في وقت المال وذلك ثلثه واقسم الحاصل وسبعة وثلاثين على وقت نصيب
وهي ثمانية مخرج اربعة دنانير ونصف دينار وهي للزوج من المال ثم اصب سهام
الاب وهي ثمانية وثلثه واقسم الحاصل وسواربعة وعشرون على الثمانية مخرج ثلثه دنانير
وهي للاب من المال وكذلك الام ثم اصب سهام الابن هي عشرة وثلثه واقسم الحاصل
وهو ثلثون على الثمانية مخرج ثلثه دنانير ثلثة اربعة دنانير وهي لابن من المال ثم اصب
سهام كل بنت وهي خمسة وثلثه واقسم الحاصل وسبعة عشر على الثمانية مخرج دينار وخمسة
دراهم وطسوة وهي لكل بنت من المال قبل وفيه البين ان الوضع الطبيعي يقتضي تقسيم
معرفة نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل واحد منهم كما روي ذلك بينهما في الفضل السابق
واجب عنه بان المص نظر الى ان المقصود في القسمة ان يعطى كل واحد حقه بلا زيادة ولا نقصان
تقدم بها هو الاعم **واما قضاء الديون** فدين كل دين من دين سهم كل وارث في العمل
ومجموع الديون بمنزلة المقيس يعني اذا كان القسمة متعددة والمال لا يفي بالديون
اطلب الوقت بين مجموع الديون وبين المال فان كان بينهما مباينة فاضرب دين كل دين في
في جميع المال ثم اقسمة الحاصل على مجموع الديون اذا كان المال سبعة عشر دينارا والديون
ثمانية واربعون دينارا لزيد اثنان عشر دينارا ولعمر ستة عشر دينارا ولبلكر عشرة دينارا
وبين سبعة عشر وثمانية واربعون مباينة فاضرب دين زيد في جميع المال واقسم الحاصل
وهو ما بينان واربعة على مجموع الديون وهو ثمانية واربعون فخرج اربعة دنانير وربع
دينار وهي لزيد من المال ونسب ما وصفت لك دين عمر ودين بكر وان كانت بينهما موافقة
فاضرب دين كل دين في وقت المال ثم اقسمة الحاصل على وقت مجموع الديون فما خرج من نصيب
نصيب ذلك الدين كما اذا كان المال ثمانية عشر وبينهما موافقة بالسكس فاضرب دين زيد
في وقت المال واقسم الحاصل وسبعة وثلاثين على وقت مجموع الديون وذلك ثمانية مخرج اربعة
دنانير ونصف دينار وهي لزيد من المال وفس عليه دين عمر ودين بكر **فصل في**

التجارج هو في الاصطلاح الورثة على اخراج بعضهم منهم بشئ معين في المال دون كمال حصته وموجب ان اذا ائتمروا عليه كذا ذكره في كتاب الصلح عن ابن عباس ررح وذكروا عن محمد بن دينار ان احدي نسائه عبد الرحمن بن عوف صالحا على ثلثه وثمانين الف على ان اخرجوها من الميراث وهي تمام بنت اصف بن برخس الكلبي التي طلعتها عبد الرحمن بن عوف ثلثا ثم مات في وهي في الحرة فوثرنا عني رضى وكانت مع ثلث نسوة اخرى فضا لهما عن ربع ثمنها على ثلثه وثمانين الف في رواية اخرى رضى وفي رواية اخرى في صالح في الورثة **على شئ معلوم من المال قاطع سهم** ما يتجمع يعني صحيح المشرك مع وجود المصالح ثم اخرج نصيبه من الميراث **ثم قسم الباقي** يعني ما بقي من بدل الصلح في المال **على سهام الباقين** اي انصبا بهم من اصل المسألة **كزوج وام وعم** اصل المسألة مع وجود الزوج من ستة ثلثه والام سهمان وللعم واحد فيستقيم المسألة بلا انكسار **فصالح الزوج** مثلا ثم المصنف **على ما في ذمة الميت من الميراث وخرج من الميراث** واذ كان كذلك **فيقسم باق المال** اي ما سوي الميراث بين العم والام **ان لا يات بقدر سهامها** في اصل المسألة **و** يكون سهمان للام وسهم واحد للعم كما كان في الاصل **وان قلت** ان لا يجعل الزوج كان لم يكن لانه لا فائدة في جعله اخلا في المسألة اذ لم يات بشئ سوى ما اخذه **قلت** بل فيه فائدة فانما جعلناه كان لم يكن انقل فرض الام من ثلث المال الى ثلث ما بقي اذ ج يستقيم الباقي بينهما **ان لا يات** فيكون للام سهم وللعم سهمان وانه خلاف الاجماع اذ جعلنا ثلث جميع المال وانما دخلنا الزوج في المسألة كان للام سهمان من السهم وللعم سهم واحد فيقسم الباقي بينهما على هذه الطريقة **فليكون** متوبة حقا من الميراث كذا قالوا ولا يخفى انه تعبد فاصلا ان كان مكان العم اب لا يتغير ثلث الام في صورتين فلا بد ان يقال المصنف لم يعتبر العبد المذكور كليا بل اعتبره في المثال المذكور ونظائره مما يتغير الحال بالا خراج والادخال هكذا حقت المقام ولا يلتزم الى ما قد قيل ويقال **باب الورثة** سوي فيهم

رد الباقي من الفروض على اصحاب الفروض النسبية عند عدم العصبية **وهو عند** **القول** وذلك لان العول يفضل السهام على المخرج وينقص حق اصحاب الفرائض وفي الرد يفضل المخرج على السهام ويزداد حق اصحاب الفروض وسواء سم ان الاختلاف بين الامر بين المذكورين في صورتين الاولى العبارة فقد روى في رواية واحدة ولا يعلو نقيضه لوجود الواسطة بينهما كما اذا كانت المسألة عادلة لا عولية ولا ردية **ما فضل من المخرج على الفروض** يعني حبسها فيفضل ما فضل عن فرض واحد **والعصبية** ولا يعلو ولا يستحق لم لا احتياجه الى التقييد بان يقال من العصبية **يرد** ذلك الفاضل **على ذير فرض من غير عصبية** اي على حسب فرضه من ان تعدد وان انفرد به الباقي عليه من غير تقييد به التقييد بالنسبة لامر من اللاحظ للزوجين في الرد وفيه خلاف لعن رضى وفي رواية اخرى ابن عباس رضى لا يرد على الحرة ايضا مع ذير فرض اخر يرت بالرحم وراى ابن سفيان رضى ثلثه اخري وقال لا يرد على بنت الابن مع الصليبية وعلى الاخت لاب مع الاخت وام وعلى اولاد الام مع الام وم اخذ احمد بن حنبل **وهو قول على رضى ومنه وانفق** لا قول عامة الصحابة ولا قول جمهورهم **وبما اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه** **الميراث** فلا رد عنده وهو قول عروة والزهرى وبما اخذ مالك والشافعي والحقوقي من اصحاب الشافعي قالوا والاندلس بيت المال يرد الفاضل عنه ذوي الفرائض نسبه فرائضهم والا كان لميراث المال اخرج من ابي الوهبان الله تعالى قدر نصيب اصحاب الفرائض بالنسبة فلا يجوز ان يرد عليه لانه قد علم الحد الشرعي وبان الفاضل عنه قوام مال لا مستحق لم فيكون لميراث المال كما اذا لم يترك وارثا اصلا اعتبارا لكل البعض وجواب الاول انه ان اريد عدم جواز الزيادة عليه مطلقا فهم فانه يجوز اذا كان نصف آخر وان اريد عدم جوازها بالراي فهم ولكن لا يتم به التقريب لان النازل بالرد انما

قال به بالنقص لا بالزيادة على ما استفت عليه وجواب الثاني طافان من يرد عليه مستحق
 مستحق للرد بالنقص الا في ذكره فتقول ان الفاضل مال لا مستحق له غير مسلم وحج
 الكتاب وموقوف كما ولو الارحام بعضهم اولي ببعض في كتاب الله ابي بعضهم
 اولي غير ان بعض بسبب الرحم فلهذا دلل على استحقاقهم جميع الميراث بصفة الرحم والتمسك
 بان يجعل لكل واحد منهم فرضه بملك الية ثم يجعل ما بقي مستحق لهم للرحم بهذه الية وهذا لا يرد على الردحي
 لا لعدم الرحم في حقها ولا يذهب عليك ان هذا الاخير في ما ذكره حيث اجابوا عن استدلال
 البعض بهذه الية على تاحيس مولى العتاقة عن الرد ونفي الارحام ببيان سبب نزولها وتخصيص
 حكما بذلك للعتبار والتمسك بمراتبهم لما دخل على سعد بن ابى وقاص في عهده قال ما انا الا يري
 الا اني انا وامي بجميع ما لي الحديث الى ان قال رحم الثلث كثير فقد ظن ان سعدا اعتقد ان البنت
 تترك جميع المال له لم يترك عليه عدم وسنعم عن الوصية بما زاد على الثلث مع انه لا وارث له الا ابنة
 واحدة فدل ذلك على صحة القول بالرد ولو لم يستحق الزبا على النصف بالرد لم يرد الوصية
 بالنقص ولما يلزم ان يقول لا دلالة في قول سعيد لا يرث الا ابنة لعل ان اعتقد ان البنت
 تترك جميع المال انما دلالة على انها من جملة الورثة والفرق واضح في حديث عمر بن شبيب رحمه
 عنه ابيه عن جده ان النبي عليه السلام ورث الملائكة عن ابنتي ابي وورثا جميع المال ولا يكون ذلك
 الا بطلان الرد في حديثه وانما ثبت الاستحقاق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حجة المرأة ميراث
 لغيرها وعقبتها والابن الذي لو عنت به ثم **مسائل الباب** ابي باب الرد عند التايلين
اقسام اربعة لان الامر لا يخلو من ان لا يكون في المسئلة من لا يرد عليه او يكون وايضا
 كان فمن يرد عليه اما حيت واحد او اكثر **ما ان يكون في المسئلة حيت واحد من**
يود عليه ما فضل عن الزوج **حيت عدم من لا يرد عليه** فاذا كان كذلك فاجعل
المسئلة من رؤسهم ابي رخص ذلك الحيت الواحد كما اذا ترك بنتين او اخنتين او
حيتين فاجعل المسئلة من اثنين واعط كل واحدة منهما نصف المال وهذا لان اهل
 الرد

الرد لما كانوا من جنس واحد كانوا متساوين في الاستحقاق وجميع المال عايد
 اليهم على السوية فيكون النصف على عدد رؤسهم كما في العصبات لترك ابنتين او اخنتين
 ليس المال على عدد رؤسهما فكذا لهما فلان فرضهم يقسم على عدد رؤسهم ثم يقسم الباقي بينهم
 على عدد رؤسهم قسم واحدة قطعا للمساواة **والثاني** في الاقسام **اذا اجتمع حيتان او**
ثلثة اجناس من يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه ابي الاجتيع الواقع بين
 من يرد عليه ان يكون بين جنسين او ثلثة اجناس لا يزيد لان المسئلة في اما عايد او عايد
 فلا يتصور الرد فلا يكون يرد حيتان او اكثر فاجعل **المسئلة من سهاهم** ابي في ايضا
 الذين ردة عليه الباقي الماخوذة من اصل المسئلة **اعني من اثنين اذا كان في المسئلة**
 كجدة واحدة لام فالصحيح في سته لكل منهما سهم بالفرضية والعصبية حتى يستحق الباقي
 فيرد الباقي عليهما فاجعل الاثنين اهل المسئلة واقسم التركة عليهما نصفين فلكل واحدة
 منهما نصف المال **او ابي واجعل المسئلة من ثلثة اذا كان بينهما ثلثة رؤس** كولي الام
 مع الجدة او ولد الام مع الام ومن قال كولي الام مع الام فقد اتى بما لا حاجة اليه فانه
 اذا كان مع الام يكن ولدا واحدا فالصحيح في سته ايضا ومنع السهام الماخوذة للورثة
 المذكورة ثلثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم المال الاثنا بقدر تلك السهام فولي الام ثلثان
 من المال وللجدة ثلثة وفي الصورة الثانية الصحيح في سته ايضا لكن الفرضيين على العكس
او من اربعة اذا كان نصف رؤس كبنيت وبنت ابن او مع ام فالصحيح ايضا في سته
 وجميع السهام الماخوذة منها اربعة ثلثة للبنت واحدة لبنت الابن او الام فاجعل
 المسئلة من الاربع واسم المال ارباعا ثلثة ارباعا للبنت وربع منها للام او لبنت الابن
او من خمسة اذا كان فيها ثلثان وثلثة رؤس كبنيت او اخنتين اعيانيتين وام او كان فيها
نصف رؤس كبنيت وبنت ابن وام او ثلثة اخوات متفرقات او اذا كان فيها نصف
 وثلث كاخت اعيانية او عايدية مع اخنتين لام او مع ام فالصحيح في هذه الصورة

روى ابو يوسف بن عيسى بن ابيان عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن ابي ابراهيم
الى الميت واولاهم بالميراث **الصف الثاني** لاحاجة الى حاج ان يقال وان علوا
لان باطلا لا ينتظم العالي والسافل منه وكذا الاحاجة في قوله **ثم الاول** الى ان يقال وان سلوا
وكذا قوله **ثم الثالث** واما الرابع فبعد الامتنان المذكورة فذلك ان يقال ثم الرابع

وروي ابو يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابن سنان عن محمد بن الحسن
عن ابي حنيفة ان اقربهم الاول ثم الثاني ثم الثالث كقريب العصبات فان تقدم منهم
الاصل ثم الفرع ثم فرع الاصل القريب ثم فرع الاصل السعيد وهو الماخوذ يعني للمنفعة وهو
ظاهر الروايات ومنهم من قال ان ما نكح عن ابي حنيفة اولاد في الاول وما نقل عنه ثانيا في
الآخر لا توفيق بينهما وجه القول الاول ان الجدا بالام اقرب سببا من اولاد البنات لان
الانثى التي في درجتها اعني ام الام صاحب فرض واما الانثى التي في درجتها ابن البنات فهي
البنات فانها ليست بصاحب فرض وايضا الجدا بالام يساوي ولدا البنات في الافصال الملكية
بواسطة واحدة ثم الجدا بقرب حكما حتى قالوا لا ينقص موت من بخلاف ولدا البنات فان
ينقص الموت فيكون مقدما عليهم ووجه الثاني ان ذوي الارحام يرثون على سبيل العصبة
اذ تقدم منهم الاقرب فالقرب فوجب ان يعتبر في التوريث بالعصبات ثم كل واحد تقدم
في العصبات ثم كل واحد يسبق ابن الميت على الجدا بالاب وسائر العصبات وان كان
هذا الجدا لا يتنص به وابن الابن يتنص به فكذلك ذوي الارحام يقدم اولاد البنات على الجدا
بالاب **وعنه** اما ابو يوسف ومحمد **الصف الثالث** مقدم على الجدا بالام
فيقدم على الجدة النافسة بالظهر يقا لاولي الان هذا لا ينافي سبب اصلهما وهو ان الجدة
يقاسم الاخوة والاضوات اذا كانتا حيا سمة خيرا له وموجب هذا ان يقدم الصف
عليه واما ابو حنيفة فتدبر على قياس مذهبهم من سقوط بنات اللعين واللعنات والافغان
مطلقا الجدا على ما **فصل في الصف الاول** واولاهم بالميراث اقربهم الى الميت **كيفية**
قائما

قائما **اولاهم بالميراث** **الصف الاول** لان واسطة الاولى واحدة وواسطة الثانية ثقتان **وقوله**
اولاهم بالميراث ومما يوجب حنيفة ومما جباه وزفر وعليه ابن ابيان ووجه ان استحقاقهم باعتبار
معنى العصبية ولهذا يقدم الاقرب فالقرب ويستحق الواحد جميع المال وفي العصبية
الحنيفية يكون زيارا القرب ثمة بقرب الدرجة واحدا بقية السبب كما في تقدم البنات
على الابوة فكذلك في معنى العصبية يثبت التقديم بقرب الدرجة كما يثبت بقية السبب في
العصبية المذكورة يكون المال كله للبنات الابن وفي قوله اصل الغزير وهم غلغلة الشفيع
وسرى وشريك والحسن بن زياد ومن وافقهم انهم يغزولون المدي منزلة المدي في
الاستحقاق وبسبب هذا اصل الغزير لا يجعلون المال بينهما كما ذكرنا بقا وبنات ابن تليكون
المال بينهما ارباعا على قياس قول علي رضي الله عنه لهن الربع لهن البنات وربع لبنات بنت الابن
لان ميراث الزوج على بنت الابن مع بنت المصلي واما سدا على قياس قول ابن مسعود
اسداسه لبنات البنات وسدس لبنات بنت الابن لان ميراث الزوج على بنت الابن مع المصلي
ووجه التميز لان الاستحقاق لا يمكن اثباته بالرأي ولا من جهة الكفاية لان العنة
ولا اجماع فلا طريق سوى اقامة المدي في لبنات له الاستحقاق الذي كان ثابتا للمدي في
كل اصل ينتقل الى فرع الابريان من كان منهم ولدا لصاحب فرض وللعصبية كان اولي من
ليس كذلك وليس كذلك الا بالاعتبار المدي له واورده على بان يورث في قوله فاحسن وهو
حرمان الميراث يكون المدي به رقيقا ارحا فاولا يجوز ان يكون الانسان محيا وما علم
الميراث لعين غير وفي قوله اصل الرحم لزوج بن سجد وراج وحيث بن ميثم المال
بينهما ايضا لان الاستحقاق لهم بالوصف العام ومما ارحم الثابت بقوله معاولوا
الارحام وفي هذا الوصف الاقرب والابعد **وان استردك الدرجة قوله** **صاحب**
الفرض لم يقل فاولاهم بالميراث لعموم الارحام وايضا لا يمكن ان يكون ذو الرحم في هذا
الصف ولذا العصبية تنفي تخصيص صاحب الفرض بالذكر تنبيه على ذلك **اولاهم بالميراث**

الارحام كينت بنت الابن فانها اولي من ابن بنت الميت فانها ولد صاحبة فرض
وهو ولد ذات رحم وهذا لان ولد صاحب فرض اقرب حكما والترحيم يكون بالقرب
حقيقته ان وجد وان لم يوجد فبالقرب حكما **وان استوت درجاتهم في القرب وان**
يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد صاحب فرض كينت ابن الميت وابن بنت الميت
او كان كلهم وكذا اي ولد صاحب فرض كان ابن الميت وبنت الميت فمقتضى
او كان كلهم وكذا اي ولد صاحب فرض كان ابن الميت وبنت الميت فمقتضى
وامور رتبة شام عنده اي حينئذ رحم الله واحد الروايتين عن الحسن **يعتبر**
الفروع المتساوية الدرجات المذكورين ويقسم المال عليهم باعتبار حال ذكورهم
وانثرتهم سواء اتفقت صفة الفروع في الذكورة والانثوية كما في المثال الاخر
او اختلفت كما في المثال المذكور قبلا فان كانت ذكورا فقط او اناثا فقط تساوى
في السهم وان كانوا مختلطين فلكل ذكر مثل حظ الانثيين ولا يعتبر صفات اصولهم
ومحمد يعتبر ابدان الفروع ان اتفقت صفة الاصول فيهما موافقا لابي الجوز
ويعتبر الاصول ان اختلفت صفاتهم ويعطى الفروع ميراث الاصول كما قال
وهو اشهر الروايتين عن ابي حنيفة والظاهر من مذهبه ورواية اخري عن الحسن
وباعتبار هذه الرواية عد عن اهل التتول وج قول ابي يوسف ان المتقات الفروع
انما يكون لمعني فيهم لا لمعني في غيرهم وذلك المعنى هو القرابة التي هي في ابدان الفروع
وقد احدث المجتهد ايضا وهي الولاد بقساوي الاستحقاق فيما بينهم وان اختلفت الصفة
في الاصول الا ببيان صفة الكفر والرق غير معتبرة في المداييم بل انما يعتبر في المداييم كذلك
صفة الذكورة والانثوية يعتبر فيه فقط ووجه قول محمد تناقض الصحابة على ان للمعنة
والتي لا تملك ولو كان لا اعتبارا بابدان الفروع لكان المال بينهما نصفين فمقتضى ان المعنى
في السهم هو المداييم فانه لا ياب في العلم والام في الحالة وايضا تناقضا معني في المداييم كما اذا
تزوج الميت ابن بنت وبنت بنت فمقتضى ابي يوسف **المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين**
المتن

باعتبار ابدان الفروع اي ابدان الفروع وصفاتهم ثلثا المال لابن الميت وثلاثة لبنات الميت
وعند محمد يكون المال بينهما **كذلك لان صفة الاصول متفقة في الانثوية فيعقبى عنده**
ابن ابدان الفروع ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت فمقتضى ابي يوسف
الحال بين الفروع **انك اذا باعنا ابا ابدان ثلثاه للذكر وثلثة للاثنتين كما في**
الصورة السابقة وعند محمد المال بين الاصول اعني في البنت التي في الزوج
اول ما دفع فيه الاختلاف بالذكورة والانثوية وموئدت الميت وابن الميت
ثلاثة لبنات الميت نصفين بينهما قد استقل اليها وثلثة لابن بنت الميت
قد استقل ليه فقصار الارث بينهما عند علي عكس ما كان عليه عند صاحبهما وكان قول محمد
الوزير تفصيل اشار اليه بتوليه **وكذلك عند ابي كما اعتبر عند محمد حال الاصول**
في البطن الثاني على ما عرفت كذلك يعقبى عنده حال الاصول المتقدمة اذا كان في
اولا البنات المتساويين في الارحم بطون مختلفة يعقسم المال على اولي بطون اختلفت
في الاصول بالذكورة والانثوية للذكر مثل حظ الانثيين ثم يجعل الذكور من ذلك
البطن طابع والاثاث طابع اخر بعد انقسم عليهم فما اصاب الذكور من ذلك
وقع فيه الاختلاف بجميعه ويعطى لزوجهم للذكر مثل حظ الانثيين **ان لم يكن ابن فيها**
بينهم وبين فروعهم الاصول اختلف في الذكورة والانثوية والا اي وان كان فيه
اختلاف بجميع ما اصاب الذكور ويقسم على اعدا الخلاف الذي وقع في اولادهم
ويجعل منها ايضا الذكور والاثاث طابعتين وكذلك ما اصاب الاثاث يعطى لزوجهم
ان لم يكن الاصول التي بينهما وان اختلفت بجميع ما اصابهم ويقسم على اعدا الخلاف
الذي وقع في اولادهم من مكافئ بعد ان ان ينفق بهذه الصورة اهل الكلام سبعة
والصحيح من احدى عشر من

فيه بازيهما ابنا وبنينا فقسما عليهما السمت الذي يصيب نيكاليتين للذكر مثل حظ الانثيين
 فاصاب الابن ستم والبنات ثلثة وكذا وجدنا في الرابع باراء طابم البنات الست ثلث بنات
 وثلث بنين فقسما عليهم الثمانيه عشر للذكر مثل حظ الانثيين واعطينا البنين منها اثني عشر والبنات
 ستم ثم جعلنا هاهنا طابقتين ثم نظرنا الى اسفل البنين في البطن الرابع فوجدنا بازيهم في البطن
 الخامس ابنا وبنيتين فقسما نصيبهم الذي هو ثمان عشر عليهم للذكر مثل حظ الانثيين فاصاب
 الابن ستم والبنيتان ستم فوجدنا نصيب الابن الى فرع في السادس وقد وقع فيه باراء البنيتين
 ابن وبنيت فقسما نصيبهما عليهما فاصاب الابن اربعة والبنيتان ثلثان ووجدنا في الثاني
 ايضا باراء البنات الثلث الثلاث في البطن الرابع ابنا وبنيتين فقسما نصيبهم اعمى السمت
 عليهم فاصاب الابن ثلثة والبنيتان ثلثة فوجدنا نصيب الابن الى فرع في السادس ووجدنا باراء
 البنيتين في البطن السادس ابنا وبنينا فقسما البكته بينهما فاصاب الابن ثلثان والبنيتان واحد
 واذا جعلنا هذه ايضا هكذا كانت ستين كما رقت باراء الفروع في البطن السادس **وذلك**
محدد يأخذ الصنف اي المذكورة والافرنه **من الاصل حال العتمة عليه وبأخذ العدر من**
الفروع يعني ان كان في الفروع عدد ولم يكن ذلك في الاصل فمحدد يعتبر ذلك العدر في الاصل
 كما يعتبر ستم المال على اول بطن اختلف في الاصول **كما ترك ابني بنت بنت بنت وبنيت**
ابن بنت بنت وبنيت بنت ابن بنت هذه الصورة
 عند الي يوسف يقسم المال بين الفروع اسما على
 باعتبار ابدالهم لان الابنين كان بيع بنات فلكل
 من البنات الثلث سهم واحد والكلام الابنين سهمان
 وعند محمد يقسم على اطلاق الخلاف اعني في البطن الثاني
 اسما على باعتبار عدد الفروع في الاصول وذلك لان البطن الثاني ابن وبنيتان وفروع
 الابن بنتان فيصير الابن بعد اعتبار عدد الفروع ابنين وفروع احد البنيتين ابنا فباعتبار
 تعد

بنت	بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت	بنت

تعدد الفروع كانت بنتين فيوقع اربعة اسباع المال الى الابن وسبعان الى البنت التي
 تعددت فروعها وسبع الى البنت الاخرى ثم جعل البطن الثاني طابقتين **فوجدنا** اي عند محمد
اربعه اسباع اي سباع المال **لبنيت ابنت البنت** الذي يصيب **حدها** وهو ابن
 الذي جعل ابنين في البطن الثاني **وثلثة اسباع** وهو نصيب البنيتين اللتين تقولت
 احدهما مغرلة البنيتين في البطن المذكور **يقسم على ولديهما في البطن الثالث اتفاقا**
 لان البنت التي في الثالث باعتبار تعدد فروعها صارت لبنتين فتساوت الابن الذي
 في الثالث فيعطى كل واحد منهما نصف ثلثة الاسباع وهو سبع ونصف سبع فيكون **نصف**
 اي نصف المقتسم الذي هو ثلثة الاسباع **لبنيت ابن بنت البنت نصيب ابنيها** وهو الابن
 الذي كان في البطن الثالث **والنصف لآخر لابن بنت بنت البنت امها** وهي البنت التي
 ساوت الابن في البطن الثالث **وتصير المسألة ثم ثمانية وعشرين** لان اصل المسألة على ما
 تم سبعة والكر نصيب البنيتين عند التقسيم على ولديهما مناصف فصار مخرج النصف في المسألة
 فحصل اربعة عشر فقسما لبنت بنت ابن البنت ثمانية نصيب جد لها ولبنيت ابن بنت البنت
 ثلثة نصيب ابنيها ولا بني بنت البنت ثلثة نصيب امها **لكل** الثلاثة لا تقسم عليهم فقسما
 عدروا سهمها في الاربع عشر فحصل ثمانية وعشرون فقسما بقية المسألة **وقول محمد استثنى الروايتين**
عن ابي حنيفة في جميع احكام **ذوي الارحام** فالعمل بقوله اروي عليه الشوي ذكره في الكافي
 الا ان مشايخنا اخبروا قول ابي يوسف يميز على المهر وعمل ابي حنيفة ارويهم ايضا عليه
 على ما ذكره صاحب الشرح في فرائضه **قد نصيب** للفصل الاول وتيمم لمباحب الصنف الاول **وعلمنا**
رحمهم الله يعتبرون الجاهات في التوريث اي توريث ذوي الارحام فالشوييف للعهد
غير ان ابا يوسف يعتبرهما في ابدان الفروع حيث يقسم المال على الفروع ابتداء فيعتبر
 فيهم هذا على احدى الروايتين عنه وهو الصحيح وبأخذ مشايخنا ما رواه المهر على رواية اخرى عنه
 لا يعتبر الجاهات ويورث ذو حنتين مححدة واحدة كما امر مدبرهم في الجاهات على ما مر بيانه وبأخذ مشايخنا

والثالث **قراءة الام** وهو نصيب الام لان من يولي بالاب يتوهم مقامه ومن يولي بالام يتوهم مقامه **ثم ما اصاب كل قريب ينقسم بغيره كما لو اخذت قرايتهم** ان ينقسم الثلثان على ذرية قرابة الاب والثلث على ذرية قرابة الام على تيسر ما عرفت في كتاب **ابن الضابط** القراية وبالحكمة اما ان هناك استواء الدرجة او لا فعلى الثاني الاقرب اولي وعلى الاول وعلى اما ان يتخذ القراية او لا فعلى الثاني المال ثلاثا وعلى الاول انا للثقت صفة الاصول فالقسم على الابوان والا فيقسم على اخلا الخلاق كما في الصنف الاول

فصل في الصنف الثالث الحكم بينهم كالحكم في الصنف الاول اعني
اولاهم بالبطون اقربهم الى الميت ثبتت الاخت اولي من ابن بنت الاخ وان استوفى اي في القرب تولد العصبية اولي منه ولد ذوي الارحام عنه **محمد رحمه الله على الاطلاق** وعند ابن يوسف ان لم يكن ولد ذوي الارحام فاما **حيثين** ذكره في الخلافة وانما قال تولد العصبية ولم يقل تولد الوارث لان ولد صاحب الفروع لا يتصور في درجة ولد ذوي الارحام فان ولد صاحب الفروع في البطن الاول من اولاد الاخوات فقط ولد ذوي الارحام في البطن الثاني وما بعده فلا يتصور اجتماعهما في درجة بخلاف ولد العصبية فانه يتصور في درجة ولد ذوي الارحام **كثبتت ابن** الاخ وابن بنت اخنت كمالا لاب وام او لاب او احد هما لاب وام والاخر لاب المال كله لميت ابن الاخ لانه ولد العصبية ولو كان لام كان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند ابن يوسف باعتبار الابوان لان الميراث للفرد والاصل حفظ الانثيين عند ابن يوسف باعتبار الابوان وانما ترك هذا في الاصول بغيره النص هو في باب الارث تفصيل الذكر على الانثى وانما ترك هذا في الاصول بغيره النص هو قوله نعم شراكم في الثلث فلا يلحقهم ما ليس في معناهم من جميع الوجوه وليس الفروع في معناهم جميع الوجوه اذ لا يرثون بالقرينة شيئا وايضا تورث ذرية الارحام كل ما عرفت بعض المصنفين فيفضل الذكر على الانثى كما في حقيقة المصنف

وعند

وعند محمد وموظا من الرواية **المال بينهما اعتبارا بالاصول** لان استحقاقهما للمال بقراية الام وباعتبار هذه القراية لا يفضل الذكر على الانثى اهلا بل زعي يفضل الانثى عليه فان ام الام ترث ولا يرث معها اب الام فان لم يفضل الانثى اهنا فلا تد من التساوي اعتبارا بالمدى به وان استوفى في القرب وليس بينهم **ويعصبه كثبتت بنت** الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد العصبية كبنيت ابن الاخ لاب وام اولاد **او كان بعضهم ولد العصبية وبعضهم ولد صاحب الفروع** كبنيت الاخ لاب وام وبنت الاخ لام **فا بويوسف يعتبر الاقرب** يعني في القراية وهو الظاهر من قوله اي حنيفه فعنده انه كان اصله اخا لاب وام اولي من كان اصله اخا لاب فقط اولاد فقط فثبتت بنت اخنت لاب وام اولي من ثبتت بنت الاخ لاب وكذا ان كان اصله اخا لاب اولي من كان اصله اخا لام كما سيورد عليك تفصيله **ومحمد ينقسم المال على الاخوة والاخوات مع اعتبار** **عند الفروع والجماعات في الاصول** ومورد ابن حنيفة في ما اصاب كل قريب من تلك الاصول **ينقسم بين ذريته كما في الصنف الاول** على ما تقر من انك انه لو رد مثلا واسارا الى قول الامامين ثم فقال **كما اذا ترك ثلث بنات اخوة متفرقات** اي بعضهم لاب وام وبعضهم لاب فقط وبعضهم لام فقط **وثالث بين وثلاث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة** اخ لاب وام اخ لاب اخ لام واخت لاب وام **اقتل لاب** اخنت لام **عند ابن يوسف ينقسم كل المال بين ذريته بني الاعيان** **ثم بين بنات العلات ثم بين ذريته الاخوان** للذكر مثل حظ الانثيين **ارباعا اعتبارا** **الابوان** اي ابدان الفروع وصفا تم تقدم ذريته بني الاعيان على غيرهم لقوة قرابتهم فيجعل المال ارباعا ويصلي ابن الاخت لاب وام ربعين وبنت الاخ لاب وام ربعا وبنت الاخت لاب وام ربعا وان لم يوجد ذريته بني الاعيان ينقسم المال على ذريته بني العلات باعتبار ابدانهم لقوة قرابة الاب فيجعل المال بينهم ايضا ارباعا ربعات

فالاقوى يتوحد وان كان انفي على غيره وان كان ذكر وان كان ذكر وان كان ذكر وان كان ذكر
وجهم قرايتهم متحدة واستقرت قرايتهم في القوة والضعف فلهذا ذكرنا حفظ الانثى
باعتبار الابدان لا تنفك الاصول كعم وكلمة كلاهما لام او خال وخالة كلاهما
لاب وام او كلاهما لاب او كلاهما لام لان العم والعممة متحدان في الاصل وكذا
الحالة والخالدة وعندنا ثمانية العشرة في القسم بالابدان عندهما جميع وان كان حقيق
قرايتهم مختلفا بان يكون بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام فلا يتوحد قرايتهم
القراءة اب لا يكون من هو اقوى لكونه ذا جنتين او لكونه ابوي في استحقاق الزيادة على
ما استحق عليه بعيد هذا العم لاب وام وخالة لام او خال لاب وام وعم لام
لقراءة الاب وهو نصيب الاب والابن لقراءة الام نصيب الام فاذا تركت عم لاب وام
وعم لاب وعم لام وخالة لاب وام وخالة لاب وام فلهذا المال لقراءة الاب
اي العجات وثلاثة لقراءة الام اي الحالات ثم ما اصاب كل فريق بقسم بينهم كما لو قد
حيز قرايتهم فلهذا عم لاب وام والمثال المذكور يحز المكنين لان قرايتهم اقوى
وكذا الحالة لاب وام يحز المكنين لكونهم قد ردت العجات لاب وام يقسم الحال
بينهم بالسوية وكذا الحال في بقية الحالات لاب وام **فصل في اولادهم**
لما كان حكم اولاد البنات وبنات الابن بواسطه وبغير واسطه واحدا على الاطلاق
وكذا حال اولاد الاخوات وبنات الاخوة لام وبنات الاخوة مطلقا وكذا حال
الساقطين من الاعواد والجدات العاليه والساقطه عن اصولهم صنفه الاصناف
الثلاثة مع فروجه عباره واحدة وذكرنا حكمهم في فصل واحد بخلاف حال الصنف الرابع
واولاده اذا الحكم مختلف بين الاصول والفروع فافردنا حكمهم بالذكر في فصل على حدة
الحكم منهم كالحكم في الصنف الاول اعز اولادهم بالعم لان قرايتهم اليه اليه اليه اليه
كان اي سواء كان الاب من جهة الام او من جهة الام ذكر كان او انثى اقوى كان والقراءة

اولا

اولا سواء كان لصاحبه في الجهة او لا ولو كان المعين سواء كان الاقرب من جهة الام او من غير
جهة لكان حجة ان يقولوا انفقوا في جهة او لا فثبت العم لام مثلا او لام بنت بنت العم
مطلقا ومن اب ابن الخال او الخالة وان استقر في القرب وكان حيز قرايتهم متحد
بان يكون قرايتهم الكلم من جانب الاب او من جانب الام فلهذا قرايتهم متحدة
بالانحياز من ليس تلك القوة بشرط ان يكون حيز القرب وله عصبة فانه اذا كان كذلك
ففيه خلاف سحيا بان ان شاء الله تعالى فان تركت اولاد عجات متفرقات فالحال لولد
العم لاب وام فان فقد فلولد العم لاب وان عدم فلولد العم لام وكذا الحال في اولاد الاخوات
المتفرقات والحالات المتفرقات وذلك لان الكلام متساوي الدرجة وعند الاولاد من جانب
واحد يرجح من كان للابوين ثم من كان لاب في حقيقته العصبية فلهذا في ذي الارحام المسكتين
للارث لمعنى العصبية وان استقر في القرب والقراءة اي في الدرجة والقوة وكان
حيز قرايتهم متحد بان يكون الكلام جهة واحدة فلولد العصبية اولي من غيره كبنات العم
وابن العم كلاهما لاب وام اولاد المال كله لبنت العم لان العم الابوي عصبية فلولد
ولللعصبية بخلاف العم الابوي فانها من ذرية الارحام وفي جانبها للعصبية قوة ور
باعتبار المولى به وعند اتحاد حيز القراءة في صورة لتساوي الدرجة يعتبر هذه القوة
وان لم يعتبر عند اختلاف حيزها سحيا بان وان كانت العم لاب وام والعم لاب
لا بد من تعيينها هكذا حتى يتبين الخلاف المذكور كان المال كله لابن العم في ظاهر الرواية
لقوة القراءة وان كانت بنت العم ولها الوارث قياسا على خالة الاب فانما مع كونها ولد
اب الرحم وهو ابو الام اولي بالميراث لقوة القراءة ثم الحالة لام مع كونها ولد الوارث
وهي الحجة الصحيحة لان الترجيح لمعنى فيه اي في المرحح وهو في المثال المذكور فيه قرايتهم
الحاصلة في الحالة الاولى لا تنتمي اليها الى الميت من جهة الاب اولي من الترجيح لمعنى فيه
عنه وهو في المثال المذكور الوراث في المولى به الحاصلة في واسطه الحالة الثانية
وهي الحجة الصحيحة وانما قلنا وهو الوراث في المولى به ولم نقل وهو الاولاد بالوارث لان المعين

الثابت للغير على جميع الحالات الثانية في المولى لا الادلاء بالوراثة فانه ثابت فيها
 لا في غيرهما والتعسف في امثال هذا مما لا ينبغي ان يتركب اليه كما لا يخفى على من يصفى وبالجملة
 عن التعسف يصفى لا يقال لاصح للقياس المذكور لان قوة التولية حاصلة في الحالة لاب بخلاف
 ابن العم لاب وام لان قوة سيرب قوة التولية من العم الى ولدهما وليد ذلك يرجح بنت العم لاب وام
 على بنت العم لاب مع استمالة العصبة وليس كذلك الابان لسيرب قوة التولية من الاصل الى الفرع
 لكن العصبية غير سارية من العم الى فرع الابن وكذا الوراثة لا تسري من الحرة الصحيحة الى الحالة التي
 هي ولدها واذا استخففة التولية من العم الى ابنتها كانت حاصلة في ذاتها فكان ترجيح لمعنى فيه
وقال بعضهم اي بعض الشارح بناء على رواية غيره في الرواية **المال** في العصبية المذكورة **بنت**
العم لاب لانها ولد العصبة بخلاف ابن العم فانه ولده في الرحم ذنب هذا البعض الى ان سبب الترجيح
 في بنت العم محج الادلاء لا الوراثة وانما ذهب اليه سبب لا يلزم ترجيح فرع الاصل المخرج على فرع الاصل
 الواج كانه ذلك على ظاهر الرواية واختارهما داود في مضمونه هذا المذهب يتابعه الشيخان في السر والنجس
وان استوفى في القريب ولكن اختلف فيهم قرايتهم قد عرفت معنى هذا الاختلاف **فلا اعتبار**
بقوة القرابة ولا بالتولد من العصبة في حال الرواية فلا يكون ولد العم لاب وام اولى من ولد الحال
 والحالة لاب اولام لعدم الاعتبار بقوة القرابة كذا لا يكون بنت العم لاب وام اولى من بنت الحال او
 الحالة لاب اولام لعدم الاعتبار بالتولد من العصبة **فما سأل على عم لاب وام فانما مع كونها ذاتا**
وكونها والوراثة من الجهتين وذلك لان اباهما جد صحيح وعصبية وامها جده صحيحة وذات فرض
ليست باولى في الحالة لاب اولام كما مر في الفصل الرابع **لكن التلخيص يبدل بقية الاب**
 لقيام مقامه **فيعتبر فيها** اي فيما بين المدعيين بترتبة الاب مع التساوي في الدرجة **قوة القرابة**
من التولد من العصبة لانها بالنظر الى حصتها سميذ في الجهة فكان مالها الميت حصتها فقط
 فيرجح قوة القرابة ثم كون ولد العصبة **والثالث** **لن يبدل بقية الام** لقيام مقامها **د**
يعني فيها قوة القرابة على تيسر في ذكره في باب الاداء في المذكره من التولد من العصبة
 لانه لا يتصور في ترتبة الام هكذا ذكر صاحب المداية في التواضع العقائدية وقال في شمس
 الائمة

الائمة السرخسي ولا يتغير من الاستحقاق بكثرة العدد واحدا لباينين وقلة في الجانب الاخر وهو
 سوال ابن يوسف على محمد اولاد البنات فان هذا لو كان المدعي من المعنبر لما اختلف
 القسمة بكثرة العدد وقلة كما في هذا الوضوح **الا ان** المحذور في بينهما من حيث ان هناك يتعدد
 الفرع بتعدد المدعي حكمي ومثالا يتعدد لانه انما يتعدد الشئ حكمي اذا كان يتعدد حقيقة
 والسقوط في الاولاد من البنين والبنات فيثبت السقوط فيهم حكمي بتعدد الفرع فاما في الآ
 والام فلا يتصور السقوط حقيقة فكذا لا يثبت حكمي في التراتب المشعبة منها **ثم عده**
الي يوسف ما اعاد كل فريق من فريق الاب والام يتسم على ابدان في وعدهم مع اعتبار
 عدد البنات في الفرع وعند محمد يتسم المال على اول يعين اختلف مع اعتبار عدد الفرع
 والبنات في الاصول كما هو من مذهبهما في المصنف الاول على ما سبقه مثالا اذا ترك ابن بنت
 عمه لاب سها ايضا بنت بنت عمه لاب وترك ايضا بنتي بنت خاله لاب وابني ابن خاله
 لاب سها ايضا بنت خاله لاب بهذه الصورة
فما سأل على عم لاب وام فانما مع كونها ذاتا
 فاصل المسألة في ثلثة اشان لقوائم الاب وواحد لقوائم الام
 فالمتقاضي عنده ابن يوسف من ثلثين وذلك لان عدد رويس فريق الاب اربعة لان البنتين لغير ابتهما من
 جنتين بمنزلة اربع ليحل اختصارا كما بين في هذا الفريق اربعة ابنا ولا استقامة لاهلها هم ورويس
 الاثنين على الاربع بل بينهما موازنة بالنصف فيعدد الرويس الى نصفين وهما ثلثان وعدد
 رويس فريق الام خمسة ابنا **لأن الابن** لغير ابتهما من جنتين بقوله **لأن** والاستقامة
 لاهلها هم وهو الواحد على الخمسة بل بينهما موازنة فكلها كما لها من ثلثين الى الاثنين الذي
 هو وفريق رويس الفريق الاول الى هذه الخمسة فوجدنا بينهما ايضا موازنة بثلثيها
 في الاخر فصار عشرة فبناها في اهل المسألة فصار ثلثين ومنها ثلثيها المسألة ثلثها الحق
 عشرين لفريق الاب عشرة منها لابن بنت العم لاب وعشرة للبنتين وثلثها الحق عشر لفريق الام
 ثمانية منها لابن ابين واثنين للبنتين وعند محمد من ستة وثلثين لانه يتسم على اول يعين وقيل في الاختلاف

فما سأل على عم لاب وام فانما مع كونها ذاتا
 فاصل المسألة في ثلثة اشان لقوائم الاب وواحد لقوائم الام
 فالمتقاضي عنده ابن يوسف من ثلثين وذلك لان عدد رويس فريق الاب اربعة لان البنتين لغير ابتهما من جنتين بمنزلة اربع ليحل اختصارا كما بين في هذا الفريق اربعة ابنا ولا استقامة لاهلها هم ورويس الاثنين على الاربع بل بينهما موازنة بالنصف فيعدد الرويس الى نصفين وهما ثلثان وعدد رويس فريق الام خمسة ابنا لأن الابن لغير ابتهما من جنتين بقوله لأن والاستقامة لاهلها هم وهو الواحد على الخمسة بل بينهما موازنة فكلها كما لها من ثلثين الى الاثنين الذي هو وفريق رويس الفريق الاول الى هذه الخمسة فوجدنا بينهما ايضا موازنة بثلثيها في الاخر فصار عشرة فبناها في اهل المسألة فصار ثلثين ومنها ثلثيها المسألة ثلثها الحق عشر لفريق الاب عشرة منها لابن بنت العم لاب وعشرة للبنتين وثلثها الحق عشر لفريق الام ثمانية منها لابن ابين واثنين للبنتين وعند محمد من ستة وثلثين لانه يتسم على اول يعين وقيل في الاختلاف

الربعة ابناء
 ٩

ويصير عدد الفروع والجذات في فريق الاب بحسب العلم لاني عيني ههنا كارب
 عجات وحسب كل واحدة من العتين لاني عيني فالجوع ثاني عجات فاذ اختص في
 عدد الركن جعل العلم الذي كان كارب عجات واحد والاربع الباقية عجات فيعطى
 كل واحد منها واحدة من التلثين اللذين هما اثنان في فريق الام بحسب الحال لاني
 ههنا كارب عجات وحسب كل واحدة من العتين ثانيا على اعتبار عدد الفروع
 والجذات في الاصول فالجوع ثاني عجات وعند الاختصار على قياس ما من يجعل
 خالين وما اصابهم في اصل المسئلة وهو الواحد لا يستقيم عليهما فيضرب عددهما في
 اصل المسئلة فيجعل ستة فيعطى منها فريق الاب اربعة ثم يدفع اثنان من هذه الاربعة
 الي العلم لاني ويجعل كتابته على حدة ويدفع بضيقه الى اخرى يوزع اعني يني بنته
 ولكل واحدة منها واحدة ويدفع الاثنان الى الاخران في الاربعة الى العتين لاني
 ويجعلان كتابته براسها ثم ينظر الى اسفل العميق فيوجد الابن كائني وبنت
 كينين لاحد اهما العدد في فروعها وبالاختصار جعلت ابنتان كائين فالجوع ثلثه
 بنين وبضيق العتين وهو اثنان لا يستقيم على الثلثة بل بينهما مبارنة فيترك الثلثة
 بحالها ويعطى فريق الام من الستة اثنين ويدفع عن هذين الاثنين واحد الى الحال
 ويجعل كتابته وواحد الى الخالقين ويجعلان كتابته واذ وقع بضيق الحال
 وهو واحد الى ابني بنتيه لم يستقم عليهما بترك عددهما بحالهما ثم اذا نظر الى اسفل
 الخالقين وجد ابن كائين وبنت كينين وبالاختصار جعلت كتابته بنين ولا يستقام
 للواحد عليهم بترك كتابته الى الما واذا نظر الى اعداد الركن في الثلثة الاثنين
 والثلثة وجوبين التلثين مماثل فالتقي باحدهما ووجد بين الاثنين والثلثة مبارنة
 وضرب احداهما في الاخر فحصل ستة ثم ضرب هذه الستة في الستة التي هي اصل المسئلة
 فبلغ ستة وثلاثين ومنها تصح المسئلة كان لفريق الاب من الستة اربعة وضرب
 في الستة

70
 في الستة حصل اربعة وعشرين فيدفع منها لكل واحدة من بنين بنت العلم لاني يستقيم
 في حصة العلم وثلثة من حصة العلم لاني منها ابن العلم ولكل واحد من ابني بنت العلم ثلثة كان
 لفريق الام منها اثنان فيضرب في الستة حصل اثنان فيدفع منها لكل واحد من ابني ابني الحال
 حصة ثلثة في حصة الحال واثنان من حصة الحالة لاني ابني بنتها ولكل واحدة من بنين الحال واحد
 ثم ينقل هذا الحكم المذكور في عمومة الميت وخزولته في اولادهم **الحجة عمومة ابوي**
وخزولته في اولادهم ثم ينقل **الحجة عمومة ابوي** وخزولته في اولادهم
 يعني ان لم يوجد عمومة الميت وخزولته واولادهم استقل حكمهم المذكور العلم الى الميت وعمة
 وخالة والعمام والميت وعمة وخالها وخالتها فاعطى منهم كل مال كله لعدم
 المزاحم وعند الاجتماع واتحاد جبر القرابة يقدم الاقرب منهم ذكر كما ان الواثني وعند الاستقلال
 للذكر مثل حظ الانثيين وان اختلفت قراباتهم فالثلث للزوجة الاب والثلث للزوجة الام الى
 اخر ما مر هناك وان لم يوجد هؤلاء كان حكم اولادهم حكم اولاد الصنف الرابع وان لم يوجد
 اولادهم ايضا ينقل الحكم الى عمومة ابوي ابوي الميت وخزولته ثم الى اولادهم وهكذا
 في كل مرتبة **في العصبية** به بدك على ان قرينة ذوي الارحام باعتبار معنى العصبية
 وفي حقيقة العصبية اذا تقدمت الميت بتمام اعمام ابويه مقامهم ثم اولادهم ثم اعمام
 جده ثم اولادهم فكذا في معنى العصبية **فضل في الخنس** هو فعلى في الخنس بالضم وهو
 الاثني والثلث ثلث الخنس التي تحت اربع عطفة تطف وتنفذ من الخنس وجميع الخنس
 الخناسي بنتي الخ كجلى وحيا في الشريعة عبارة عن شخص له آله الرجال والامهات معا
 اوليس بشي منهما اصلا لكن المقصود من الخنس الشكل ولهذا بدا بيان حكمها فقال
للخنس المسكول اعلم ان الله تعالى بين حكم الذكر والانثي في كتابه ولم يبين حكم شخص ذكر وانثي
 معهما الا وجوده الا انه تدقيق الاستنباط لوجوده لا ليقين ان يترجم احد هما عجمي نحو
 خروج البور من احداهما او خروج ج منها فان لم يخرج بقي مشكلا وقد يقع بعدم الاثني
 الاشبهة

وهذا يبلغ وجه الاستنباه ولهذا بدأ محمد كتاب الحديث به وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 مولود لا يولد الا بالانثى في كل سنة كملت البول العليل فقال لم ينصف حظ الانثى
 ونصف حظ الذكر قال محمد وهذا عندنا والخبر المشكك سواي يريده اذ مات قبل ان يدر كفتين
 حام بنبات النجس او نبات النذير والاهل في اعتبار المبال ماروي محمد بن يوسف
 عن الكليني عن ابي صالح عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن مولود ولد في يوم
 وما لوجد كيف يورث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث يولد وهكذا روي علي بن ابي
 زيد وفتاة وسعيد بن المسيب في يورث من حيث يولد ولان ما يتبع في الفصل بين الذكر
 والانثى عند الولادة الا في الاربعين في سائر الحيوات وعند انفصال الولد من الام منفعة
 تلك الالة خروج البول منها وما سوي ذلك من المنافع يحدث بعد ذلك معلوم ان المنفعة الاصلية
 للالة سبال في ايها بال يقين ذلك لانه الحرجي الاصل في ذخير فان بل من الالة الرجل فهو
 ذكر والالة الاخرى زيادة خرق في البدن وان بال من الالة النساء فهو انثى والالة الاخرى
 كقول في البدن وان بال منهما يقين السبق لان السبق من اسباب السبق في جميع ذلك السبق
 على ان الحرجي الاصل في خروج بعد ذلك من موضع آخر انصرف عن الحرجي لعله لو عارض ذلك
 يلتفت اليه ولان ما خرج من احد ما حكم باعتباره بعد ذلك لا يتغير ذلك الحكم فخرج من
 الموضع الاخر كرجل اقام بيته على كاح امارة دقيق لم يهاجم قاعها الاخر البيعة لا يلتفت الي
 البيعة الثانية وكذا لو ادعى سبب مولود اقام البيعة لا يلتفت الى ذلك قيل انه حكم جاهلي
 ورسول النبي صلى الله عليه وسلم وذلك على ما روي ان عامر بن الصرب اعدوا الي وكان من حكم العرب
 في الجاهلية دفع اليه هذه الحادثة فيكون وكان يقول هو رجل وامرأة فلم يقبل منه دخل
 بيته للاستراح وتقلب على فراشه ولم ياخذ النعم فساءلة حارسه منعت عن تحريكه فاحسب
 بذلك فالت الجارية دعي الى ان واسمع المبال وروى حكم المبال اي اجعله على نحره حكم
 وحكم به في الحسنوه وان كان ببول منها جميعا معا قال ابو حنيفة لا علم له بذلك وقال ابو
 محمد

جسيم
 جسيم
 جسيم
 جسيم

ومحمد يورث من الكفر بما بول لانه الكفر دليل قوة ذلك الحرجي وكونه عضو الصلابة والبر حنينه
 كنه البول لانه قد يقد ويكثر لاجل صفة الخرج وسعة فان يخرج بول النساء او سعة من يخرج بول الرجال
 فلم يكن فيه دلالة على حاله في الذكورة والانوثة وقال الحسن بن الحسن بن احمد في شرح الكافي ان ابا حنيفة
 التريحي بالكنة علما يحكي عنه ان ابا يوسف لما قال بين يدي يورث من الكفر بما بول لا قال يا ابا يوسف
 هل رايت قاضيا يكل البول بالاولاق فقد استبعد ذلك طائفة من التابعين وتوقف في الجواب
 لانه لا طيب للنبات بالرجوع الى المفسول ولم يجد فيه نصا فتوقف فقال لا ادري وهذا
 من علامات فقه الرجل وورعه ان لا يتجمل في الجواب وكذا ابو يوسف ومحمد قال لا
 في المقدار العلم لما ذكره في احد بعد من العلم به كذا وقف فيه على دليل ليكون
 قول ابو حنيفة واصحابه لا علم لنا به موجبا نقضنا في مهننا شي وهو ان سوجب قول
 هل رايت قاضيا لا واستبعد ذلك لان لا يصح عنده اعتبار الوزن في النجس والنول بان
 اذ احسن الرقيت من قدر الدرهم وزنا عجم جوار الصلاة والاندلا ثم انهم قالوا الاشكال
 يكون في حال صف الحديث فاذا بلغ يظن فيه احدي العلامتين غالبها اما علامته الذكر واما
 علامته الانثى فان جاسع اخرجت لم تحية او احلم كما يحكم الرجل فهو رجل وقوله في
 ذلك سبب لانه امر في باطنه لا يعلم به ولا يقين رجوع بعد ذلك لا يترك
 العمل بقوله الا ان يظن كذب بينا مثلاً ان يحكم بان احلم كما يحكم الرجل ثم للدفان ح
 يترك العمل بقوله انه رجل وان كان ثديان مثلاً لذي المرأة او راس حوضاً كما ترى النساء و
 كان يحكم كما يحكم مع المرأة او ظن به رجل او نزل له في ثديين لبن فهو امرأة وان لم يظن
 بعد البلوغ شي من هذه العلامات او تقارصت العلامات بان يوجد فيه علامة الرجل
 وعلامة المرأة جميعاً فهو حشيش مشكك **اسد الخالق** سواء كان من جهة النقضات
 كما اذا تركا بنا وخشي فان جاحز بصيب الانثى لكونه في ناقصاً من نصيب الذكر
 وكما اذا تركه وجا واما واخا لام وخشي لابل فان جاحز ياخذ بصيب الذكر لكونه ناقصاً

عن نصيب الابن اوفى جنة الحماة سما اذا ترك زوجها واطلاقا اب وام وختى لاب فانه اذا جعل
انت كان له سهم في سهم وان جعل ذكر لم يكن له شيء ولا خاتني انه على تقدير جنة الحماة لا
يكون له الا قليل ولا اقل فلا وجه لان يقال له اقل المصيبة ثم نفس الاقل المذكور باسوة الحالبين
عند ابن حنبل ومحمد مزا على وقت ما ذكر في مختلف الرواية للفتية الى البيت وشرح الطحاوي
لا سيما في شرح الكافي للشيخ والذخيرة والمحيط ونحوه ما في مختلف الدور وفي شرح
للأقطاع والهداية فان المذكور في هذه الكتب الثلثة ان محمد مع ابي يوسف واما ابو يوسف
فقد كان في قوله الآخر مخالفا للثاني والعبرة بالآخرين القولين لان الآخر جوع عنه فلا وجه لان يقال
واصحاه تصحهما **وقوله عامة الحماة رحم** وخالفه **الفتوي كما اذا تركها بنتا**
وختى له اي للختى وتذكر المصيبة لتعليق جانب الزكوة ولان التذكير اصل **نصيب بنت** لاما
ذكر في الهداية انه انني عند ابن حنبل في الميراث الى ان يبين غير ذلك ما عرفت انه يقبضه
ذكر اذا كان نصيبه اقل من الابن **بل لا بد ان ينقل** اي معلوم بثبوت على تقدير زكوة وانوته
والزايد عليه مشكوك فلا يحتمل عجز الشك اقول موجب هذا التقليل ان يعطى في الصورة
المذكورة لابن حنبل المال والبيت خمسة لانه المتيقن على تقدير ذكره الختية والنوثة والزايد
على ذلك وهو ما بين النصف والختية في حق الابن وما بين الربع والختى في حق البنت
مشكوك فلا يستحق عجز الشك ويرد الباقي وهو الختية عليهم بتدريجهم **وعند عامر**
السبي والاوزاعي والتوريث والى ابي ليلى ويقيم بن حماد ويحيى بن ادم وهو قول عبد الله
بن عباس رضي الله عنهما في مذهب التلوي **نصف المصيبين** وقد مر ما رواه محمد بن محمد في هذا
بالمنازعة اتفاق بينه وبين سائر الورثة فانهم يدعون النوثة ويؤيدون الزكوة
في دفع اليه نصف المصيبين اعتبارا للمخالفين لتقدير التاميم وليس فيه الجمع بين
صديق متفاد يف كما توهم الا بريدان يقوم في الصلاة بين صني الرجال والنساء
اعتبارا للمخالفين باتفاق قال صاحب الهداية في تعليق مسألة الصلاة لا خلا لانه
امراة

70
ويؤخذ الكيفية الورثة على قول ابي علي قوله اي يوسف في رواية الخفاف عنه وانما يأخذ
القاضي منهم كقيل للمعلوم وهو الزيادة على نصيب ابن واحد لا الصون فضاية به لعدم تأييد
اخذ الكيل فيه بل للنظر في هو عاجز عن النظر لنفسه وهو المحل كما يؤخذ على قول محمد الكيل
في الابن للختى للمعلوم وهو الزيادة على الثلث وانما قلنا على قول محمد لان ابا حنبل لا يري
اخذ الكيل في امثال هذا على ما عرفت في موضع وقيل بل ههنا بخلاف في اخذ الكيل
عندهم جميعا لانه ان بين علامة الزكوة في الختية كان مستحقا لما زاد على النصف مما اخذ
الابن قلنا في المحل وفيه ان الحوقوف للمحل عنه اي هو ختية نصيب اربع بنين او اربع
بنات ايها اكثر فلا وجه لاخذ الكيل في الورثة على قوله **فان كان المحل الميت** بان خلف
امراة حاملا **وجاءت تلك المرأة بالولد تمام الترمدة المحل** وهو ستان عندنا واربع
سنتين عند الشافعي **او اقل منه** اي من تمامية اكثر المحل سواء جاءت به لستة اشهر او اقل
او اكثر **ولكن المرأة اقوت بالنقضاء العدة** ولا خاتبة الى ان يقال بغيره يتصور فيها انتفاء
العدة لانها قد ينقض باستقاطا السقط وانقضت ما به لا يستدعي مضي مدة **يرث** ذلكا لولد
من الميت ومن اقارب لان الشرط في استحقاق الارث وجود الولد في البطن وقت موت
المورث قلت نعم وللنظر في حكم الحي باعتبار انما مدة للحية سما ان البيضا حكم الصيد في حق
وجود الجنين على المحم بكسر **والورثة عنه من قبله** اي من قبل الميت يعني يرث عنه اقارب الميت
وان جاءت به ارب بالولد لا ترم منه اي من تمام الترمدة المحل **او اقوت بالنقضاء العدة**
في مدة الحمل **وجاءت به** في تلك المدة لم يتدبر بعد ان يتصور فيه انتفاء العدة
لعله ذكرناها آنفا **لا يرث** ذلكا لولد من الميت اما على الاول لما مر ان الولد لا يرث في
البطن اكثر من سنتين فلما جاءت به لاكثر منها ظهرا علقه كان بعد الموت فلا ينسب
والميراث فرع النسب واما على الثاني فلا بد من علم بانها بقضاء العدة ان الحمل
لم يكن من الميت لانها امينة في صفاتها في قول الامين معتبر فيها هو في محله

وان كان الحمل من غيره اي غير الميت بان ترك امراة حامله ابيه او عمه او غيرهما **شتر**
وجاءت تلك المرأة بالولد لست اشهر او اقل يعني من زمان موته **يرث** ذلك الولد منه للميتق
 بوجوه وقت الموت وانما لا يرث ذلك الغير لحياته بسبب من اسبابه للموت لانه ينافي
 قيام المكاح ولا بد منه في جواب المسئلة الا في ذكرها **وان جاءت به اكثر من امرأة**
 لاحتمال ان يكون العلوق بعد الموت والاصل في الحوادث ان يضاف الى اقرب الاوقات
 الا اذا دعت الضرورة فيعدل عن الاصل المذكورة ولا ضرورة ههنا لان سظنتها اثبات
 النسب ومورثات من ذلك الغير لقيام المكاح فلا حاجة الى اعتبار الكثرة الحمل بخلاف
 ما اذا كان الحمل من الميت فان مناك ضرورة في العدل عن الاصل المذكور اذا لا بد من اضافة
 العلوق الى الكثرة الحمل لم يثبت نسب الولد **الا اذا كانت تلك المرأة معتدة** بطلاق او فرقة
ولم تقرب بالنكاح العدة فان خرج ايضا يرث الولد لوجود ضرورة اثبات النسب الداعية
 الى اضافة العلوق الى الكثرة الحمل والمسئلة المذكورة في كتب الفقه ثم ان ارثه مشروط بان يخرج
 من البطن حيا ويعلم ذلك بامارة الحياة كهوت وعطاس وتحريك عضو وهذا اذا انفصل بنفسه
 وما اذا انفصل بغيره وان اخرج ميتا لم اذا ضرب انسان بطن امراة فوالقت جنينا ميتا فمن
 من حمله الورثة لان الشرع اوجب على الضارب عقة ووجوب الفحان بالجنائ على الحي ووز الميت
 فاذا حكمنا بحياة كان له الميراث **فان خرج اقل** اي ان خرج اقل الولد من البطن حيا وعلم ذلك بان
 ظهر منه اماره الحياة **ثم مات** قبل ان يخرج باجمه **لا يرث** بخروج اكثر ميتا فان لا اكثر حكم الكل
وان خرج اكثر ثم مات يرث والاصل في ذلك ما رواه جابر رضي الله عنه قال اذا استهل البهي
 ورث وصلى عليه المراد وجود اماره الحياة وتخصيص الاستئلال ومورد من الصوت بنا على
 ان الموجود يستل حالة الاتصال به يعرف حيوة في الغلب ذكره في شرح السمع ثم شرع في
 تفصيل ما ذكره بقوله **فان سقيما** او يخرج راسه او لا **فالمعتبر فيه** يعني اذا اخرج تمام
 وهو حي يرث لوجود الشرط المذكور وهو خروج اكثر حيا **ولا يرث الا ان خرج منكوسا** اي

وعقل هذا الشارح انما هو
 الحكم المسمى بالاستئلال
 لا بد من هذا الاستئلال

يخرج رجلاه او لا **فالمعتبر فيه** يعني اذا اخرج سرته وهو حي يرث والاصل في
 نصيبه سايل الحمل ان يصحح المسئلة على تقدير ان الحمل ذكره على تقدير ان انثى ثم ينظر
 بين النصيبين فان تراقت حرة فاضرب وفق احدكما جميع الاخر وان تباينا
 فاضرب كل واحد منهما في جميع الاخر فالحامل ينصيب المسلم ثم اضرب نصيبه من انثى
 من مسئلة ذكره في مسئلة الورثة على تقدير ان الشباين او ذوقها على تقدير ان توافق
 ومن كان له شر من مسئلة الورثة في مسئلة ذكره او ذوقها على يترك المقدارين كما ذكرنا
 وسيراث الخنثى وتلك الزيا في الاشارة اليه في الفصل الاين ثم انظر في الحاصلين **الضرب**
 لكل فرد من الورثة **ايهما اقل يعطى ذلك الوارث** لان الميتق له اقل النصيبين **والفضل**
الذي بينهما اي بين الحاصلين موقوف في نصيب ذلك الوارث لانه اشبه ان
 المتحق له الوارث او الحمل فيوقف الى ان يزول الاشتباه بظهور حال الحمل **فان ا**
ظهر الحمل وزال الاشتباه **فان كان الحمل مستحقا لجميع الموقوف فيها** ونعت **وان كان**
مستحقا للبعض فباخذ ذلك والباقي يقسم بين الورثة **فيعطى لكل واحد منهم**
ما كان موقوفا من نصيبه كما اذا ترك بنتا وابوين وامراة حامله فالمسلم من اربعة
وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر لان فيها غنما للمرأة وسدسين للابوين وما بقي وهو
 ثلاثة عشر للميت مع الحمل الذكر ومن سبعة وعشرين **على تقدير ان انثى** لان فيها غنما
 وسدسين وتلثين فهي منبرية وتقول من اربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وفيها
 مائة بالثلث **واذا ضرب وقت احدهما** اي ثلثة وهو ثمانية من الاول وسبعة من الثاني
في جميع الاخر صار الحاصل ما بين ستة عشر ومنها نصيب المسلم **على تقدير ان ذكر**
استيناف فلا حاجة الى تقدير اداة العليل بل لا وجه له **للمراة سبعة وعشرون**
 لان سهامها من مسئلة الذكورة ثلثة فاذا ضربت في وقتها وهو تسعة بلغ سبعة وعشرين
ولكل واحد من الابوين ستة وثلاثون لان سهام كل واحد منهما من المسئلة المذكورة

اربع فاذ ضربت في وقتها بلغ ستة وثلاثين **وعلى تقدير ان توت له اربعة عشر**
 لان سها من مسئلة الالف اعني سبعة وعشرين ثلثة ايضا فاذا ضربت في وقت مسئلة
 المذكورة وهو ثمانية صا اربع وعشرين **ولكل واحد منهما الثلثة ثمان وثلثون** لان سها
 كل واحد منهما من مسئلة المذكورة في اربع ايضا فاذا ضربت في وقتها المذكور صا اربعين
 وثلثين **يعطى للمرأة** من المار والتمه عشر **اربع وعشرين** لان سها اقل مضيقها على تقدير
 زكوة الحمل والنفقة **ويوقف من مضيقها ثلثة اسهم** وهو الفضل بين المضيقين **ومن**
ضيق كل واحد منهما اربع اسهم اي يعطى كلا منهما من المبلغ المذكور اقل المضيقين
 وهو ثمان وثلثون ويوقف الفضل الذي بينهما فجعل الحمل اثني في حق الزوج والابوين
ويعطى للبنت من ذلك المبلغ **ثلثة عشر سها لان الموقوف في حقها مضيق اربع بنين**
عند ابي حنيفة لان اقل مضيقها انما يتحقق في مذهب على هذا التقدير دون تقدير اربع بنات
واذا كان المبنون اربع مضيقها بما بقي من ذوي الفروض في مسئلة الزكوة وذلك
 الباقي ثلثة عشر سها **واربع اسما سها من اربع وعشرين** وهي مسئلة الزكوة لان
 الباقي المذكور ينقسم على اربع بنين وبنت اسما فيخرج من القسم لها سهم واربع اسما
 سهم **مضروب** اي هذا المضيق مضروب في **سبعة** وهي وقت مسئلة الالف وضار
 حاصل هذا الضرب **ثلثة عشر سها منى لها** من الماتين والتمه عشر والباقي منها بعد ما اعطى
 الى الابوين والزوج والبنت موقوف **وهو اي ذلك الباقي مائة وخمسة عشر سها** لان
 اذا هب مائة وراحد فان ولدت بنتا واحدة او اكثر فجميع الموقوف للبنات
 لان ظن ان الموقوف حتمين فانما جعلنا الحمل في حق الزوج والابوين اثني واعطينا كلا منهما
 ما مضيقه على الكمال فنقسم سهم البنت الثلثة عشر التي اخذتها الى الموقوف فيقسم المجموع
 المائة والثمانية والعشرون بينهن على السوية **وان ولدت ابنا واحدا او اكثر يعطى المرأة**
والابوين ما كان موقفا من مضيقهم يعطى المرأة الثلثة موقوف من مضيقها من مسئلة
 الزكوة

الزكوة فكل لهما حصة اكثر المضيقين وموسعة وعشرين كل واحد من الابوين الاربع
 من مضيقه في مسئلة المذكورة ينقسم لكل منها اكثر المضيقين وهو ستة وثلثون وما بقي بعد
 ما اخذ هؤلاء الثلثة وما اخذت البنت وابوين واربع **ينقسم اليه الثلثة عشر** التي اخذتها
 البنت حتى يبلغ مائة وسبعة عشر **وينقسم** هذا المبلغ **بين الاولاد** للذكور مثل حظ الانثيين
 منه ان صح عليهم والا فيصح المسألة معاوضة عزيمة وان ولدت ولدا ذكرا او اثني فالحال على
 قياس ملاذ اولاد ذكرا كما لا يخفى **وان ولدت ولدا سينا يعطى المرأة والابوين ما**
كان موقفا من مضيقهم والبنت الى تمام النصف خمسة وستون سها اي مائة
 لان حتمها مائة وثمانية وقد اخذت ثلثة عشر يبقى من حقها خمسة وستون سها فيكمل
 حقها **والباقي** من المائة والاربع بعد تكميل النصف للاب وهو سبعة اسهم **لان مضيقها** ما مر
 مع البنت فرضا ومضيقها اعلم ان الورثة اذا كانت من لا يتغير فرضه بالحمل فانه يعطى
 فرضه كما اذا ترك جدة وامراة حاملا فانه يعطى الحصة السادسة وكذا اذا ترك ابنا بدل الحصة
 فانه يعطى الحصة الثمن واذا ترك من يتغير فرضه او يسقط في احدى حالتيه فانه لا يعطى
 له شيء لان **مضيقها** اصل استحقاقه مشكوك لانه ليس بمردوم بل غاية حاله ان يكون محجوبا
 بل لانه محجول ان يكون سابقا ولا تورث مع الاحتمال كما اذا ترك امراة حاملا او ارحاما فلا
 يرث الا ان يكون محجورا ان يكون الحمل ابنا فما ذكر سابقا انما هو في تغيير فرضه من الورثة
فضل الفقير مو في اصطلاح الفقهاء غايب لم يدرك اي فيه ملا بمردى حيوة ومرد
 فالمعبر عدم معرفة حاله لا عدم معرفة موصفه وقاضيه عن هذا في المبسوط في قال انه
 غايب لم يدرك موصفه لم يصب **هو حي في نفسه فلا ينقسم ماله** ولا يشك عسر ولا يفسخ اجارة
 لشدة حيوة باستصحاب الحال وموصفه في ابنا ما كان على ما كان وان لم يكن معسرا في
 اثبات ما لم يكون موصفا **ويوقف حتى يصح موته او يرض عليه مدة واختلفت الروايات**
فيما ينبغي ان يكون موقفا انه اذا لم يبق احد من اقربائه **يلا المعبر** اقوانه في بلده وقيل اقوانه

في جميع البلدان والاراضي ذكره في فرائض الامام التي تراثي وعلمه بان الامار سما
يتفاوت باختلاف الاقاليم والبلدان وبان في اعتبار جميع الاقوان حرجا عظيما **وروي**
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وبه اخذ الحسن **انما مائة وعشرون سنة من يوم ولد**
اي المفقود فيه وهذا مبني على ما استمر بين العامة من انه لا يعيش احدا اكثر من هذه
المدة وامر الاكاذيب المشهورة فلا اعتقاد به **وقال محمد بن ميمون وعشر سنين وقال ابو**
ماير وحسن بنين وهاتان الروايتان لم توجد في الكتب المعتمدة وروي عن ابي يوسف انه
اذا مضى مائة سنة من ولادة حكم يموت اذ الظاهر في زماننا انه لا يعيش احدا اكثر من مائة سنة
وكان محمد بن مسلم يفتي بهذه الرواية في المفقود حتى ظهر في نفسه انه خطا فانه عاش مائة
وسبع سنين **وقال بعضهم تسعون سنة** كان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد البخاري
يقول التقدير في زماننا ان يمضي تسعون سنة من مولد الانسان لا يعيش احد اكثر من
ما ينتمى اليه عمر الانسان في الاغلب وقيل ان لارفت وعليه الفتوى ذكره صاحب الكافي والامام
الترقياشي وما ذكره صدر الشريعة من ان في هذا العصر قل ما يعيش المرء تسعين سنة لا يجدي
في دفع كونه ارفق لانه بالنسبة الى الاقوال المذكورة كذا ذكر في التخصيص موت الاقوان ما لا يخفى
من الكثرة وذهب بعضهم الى انها سبعون سنة وما ورد في الحديث المشهور في اعمار هذه الامة وقال
بعضهم الحكم بموت المفقود **مفوض الى رأي الامام** فيه هذا الحق بالقبول واقرب الى الحق
لاختلاف احوال الناس واحوال المفقود فان الرجل المشهور كالمالك اذا انقطع عنه يغلب على الظن
هلاكه في ادي مدة لا سيما اذا صادفته مهلكة وادفقت الاصول فان المذهب عدم نصيب المتقارب بالادي
والاحترار عن مظان الخرج ومنه قال ان الالبق يعلق الفقهاء ان لا يقدر بشي كمال ظاهر الرواية
اذ لا مدخل للقباس في نصيب المتقارب ولا في ههنا فيمضي على اعتبار احواله فكما لم يصيب في الترجيح
كذلك لم يصيب في التفرع وهو مذهب الشافعي فانه قال ان مضى مدة يرى انفاض ان مثله لا يعيش
الكثير من هذه المدة حكم يموت وينسب ماله بين ورثته الموجودين حال حكم به وموقوف الحكم في حق **عنه**

حتى

حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فان كان الوارث الحاضر من يجب بالمفقود يعطى
له شئ بل يوقف المال كله وان لم يكن منه يعطى له ما هو اقل النصيبين **فان ظهر** بعد ذلك حاله
فالا موطا ان ظهر حيوة يعطى نصيبه وان ظهر موته يكون نصيبه الميراث في بيته **والا فعند**
مضي المدة يقسم ماله بين ورثته الموجودين ولا شئ لمن مات منهم قبله اذ موته الحكم
في ذلك الوقت والحكم يعتبر بالحقيق **وما كان موقفا لا حله** من مال مورثه **يعطى**
لمن منع عنه وارثا كان او موصيا كان اذ على الثلث وذلك لانه يحكم بموته في ماله وقت
تمام المدة وفي ماله غيره من حين فقده هكذا ذكر في كتاب الفقه **الاصل في تصحيح سائر**
المفقود وان صحح المسلم على تقدير حيوة ثم يصحح على تقدير وفاته وباقى العمل ما ذكرنا
في الحمل يعني ينظر بين المستثنين فان توافقتا بغير ريث احدهما في جميع الاخرى وان تباينا
بغير جميع احدهما في الاخرى فليبلغ على التقديرين تصحيح المسلم ثم بغير نصيب
فان لم يبق في مسئلة الحياة في مسئلة الوفاة او في وقتها ونصيب من كان له شئ في مسئلة الوفاة في مسئلة
الحياة او في وقتها ينظر في الحاصلين من الميراث ايها اقل يعطى ذلك الوارث الحاضر والنصل يوقف
حتى يظهر من المفقود فاذا تركت ايضا زوجا واثنين لاسوام واخالا لاسلام مستورا فعلى تقدير كونه
سيدا يكون للزوج النصف وللأختين الثلثان فالمسلم من ستة لكنها تعول الى سبعة وعلى تقدير كونه
حيا للزوج نصف غير عايل وللأختين الربع لان اهلها من اثنتان واحد للزوج وواحد للاخت مع
الأختين فلا يستقيم عليهم واسم كاربوع اخوات فينصب الاربع في اصل المسلم فتبلغ ثمانية اربع منها
للزوج واثنتان للاخت واثنتان لآخران للأختين لكل واحدة واحدة فموت المفقود خير للأختين من
حيوة وذلك في حيوة خير للزوج اذ لم ينفذ غير عايل يعطى حيوة في حقهما فلا يعطى لهما الا ربع
المال ويعطى بموته في حقهما فلا يعطى له الا ثلثة اسباع ويوقف الباقي وهذه المسئلة تصح من ستة وحسين
لان مسئلة الحياة من ثمانية ومسئلة الوفاة من سبعة وبينهما سبابة ينظر باحدهما في الاخرى فيبلغ ستة
وحسين كان للزوج من مسئلة الحياة اربعة فاذا ضرت في مسئلة الوفاة وهي سبعة يحصل ثمانية وعشرون
فكان له مسئلة الوفاة ثلثة فاذا ضرت في مسئلة الحياة وهي ثمانية يحصل اربعة وعشرون فيحصل

للزوجة اقلها وهو المصنف العايل ويوقف من نصيبه اربع وكذا الاخوين من مثل الجوه
 اثنتان فاذا ضربا في السبع يحصل اربع وعشرون وكان لهما من مثل الوفاة اربع فاذا ضربت
 والثاني منه يحصل اثنتان وثلاثون فيعطى لهما اقلها وهو ربع الستة والخمسين فلكل
 واحدة منهما سبع ويوقف من نصيبهما ثمانية عشر فان ظهر المصنف رجلا يدفع اليه
 الزوج الاربع الموقوفة ليمتلكه مصنف المال وموثنائيه وعشرون ويكون الباقي وهو
 اربع عشر للاخ حتى يكون المصنف الاخير بين الاخ والاختين للذكر مثل حظ الانثيين
 وان ظهر سببا يدفع اليه الاخوين التي بينه عشر الموقوفة من نصيبهما حتى يتم لهما اربع
 اسباع المال وهي ثمان وثلاثون واما الزوج فقد اخذ نصيبه وهو اربع وعشرون ^{كاملا}

فصل في الميراث اذا مات على ارثه او قتل الحق بدار الحرب بحكم الجاهل
فما كتب في حال اسلام فلو رثته المسلمين انما يتصحب عند الحرق بدار الحرب وما
اكتب في حال الردة يوضع في بيت المال على انه في عنده وعند سائر الكفاة جميعا
لو رثته المسلمين وعند السبا في الكفاة جميعا يوضع في بيت المال في احد
 قوليه بطريقه في وفي قوله الاخر بطريق انه مال ضائع نصيب الميراث في كل مذهب في
 المختص وجم قولهما ان ملكه في الكسبين بعد الردة باق ولهذا يقضى منهما ديونه على اختلاف
 وكيفية القضا فينتقل ميراث الوارثه ويستند الى ما قبل ردته ازا الردة سبب الموت ^{اي يقضى ديونه}
 فيكون نورثته المسلم من المسلم ولا يمكن الاستناد في كسب الاسلام لوجوده قبل الردة ^{اي كسب الاسلام}
 ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبله وشرط الاستناد وجوده ثم انما يورثه ^{اي كسب الردة}
 من كان وارثا له حاله الردة وبقا وارثا وقت موته في رواية الحسن عند اعتبار الاستناد ^{اي كسب الردة}
 وفي رواية الى يوسف عنه انه يورث من كان وارثا له عند الردة ولا يبطل استحقاقه بموته ^{اي كسب الردة}
 بل يخلف وارثه لانه الردة بمنزلة الموت وفي رواية محمد عنه وهو الاصح انه يعتبر وجود الوارث ^{اي كسب الردة}
 عند الموت لان الحاد بعد انقضاء السبب قبل تمامه كالحادث قبل انقضائه ^{اي كسب الردة}

الحقوق

اي يكون ميراث
 الميت لو ارثه

الكتاب في الفقه
المجلد الثاني
والكتاب في الفقه
المجلد الثالث
والكتاب في الفقه
المجلد الرابع

